t549f

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران - السانيا
كلية الآداب واللغات والفنون
قسم اللغة العربية وآدابها



السيميائيات التداولية وأبعادها

بحث في تحليل المحادثة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير
مشروع السيميائيات وتحليل الخطاب الأدبي 2002 - 2003
إشراف الأستاذ الدكتور أحمد يوسف

أعضاء لجنة المناقشة

أ. د. عز الدين مخزومي	رئيسا
أ. د أحمد يوسف	مشرفا
أ. د. خولة طالب الإبراهيمي	عضوا مناقشا
أ. د. بشير إبرير	عضوا مناقشا

إشراف	إعداد الطالب
أ. د أحمد يوسف	مختار زواوي

السنة الجامعية 2005 2006


بسم الله الرحمن الرحيم

السيميائيات التداولية وأبعادها

بحث في تحليل المحادثة

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد يوسف

إعداد

الطالب مختار زواوي

إلى أمـــــي وأبـي.

إلى عمي عبد القادر.

إلى أفراد أسرتـــي .

وآمال المستقبـــل :

حنان، منيرة، ياسين، أكرم، زكريا، عيسى، لبنة، وفدوى.

المقدمة

بســـم اللـــه الرحمـــن الرحيـــم

لم تنل دراسة التفاعلات الاجتماعية « interactions sociales »، الملازمة لممارسات الأفراد اللغوية، حظها من البحث في الجزائر، على الرغم من الأهمية التي باتت تكتسيها في شتى ميادين الحياة الاجتماعية؛ لاسيما والمجتمع الجزائري أضحى محل تجاذب التحولات السياسية والثقافية التي ما انفكت تؤثر في ملامحه السلوكية وتوجهها.

إن مثل هذه الدراسات، التي من شأنها أن تتحسس الداء الذي ما فتئ يطال كثيرا من مجالات الحياة الاجتماعية - إن لم تكن كلها - لكفيلة بأن تقدم للقائمين على تسيير شؤون الجزائريين بعض الحلول العلمية الموضوعية، إذا ما مازجت - طبعا في تصوراتها النظرية - خصوصيات المجتمع الجزائري، الاجتماعية والثقافية والدينية، بما توصل إليه البحث الإنساني المعاصر في ميدان اللغة والتفاعل الاجتماعي.

وإذا ما أمسى هذين الأخيرين موضوع تيارات علمية متعددة ومتنوعة، مثل السيميائيات، وعلوم اللغة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع النفسي، وعلوم التربية وغيرها من العلوم الإنسانية الأخرى؛ فإن ميادين التربية، والتعليم، والقضاء، والإعلام، ومختلف قطاعات العمل، والإدارة، والصحة، وإعادة التربية تغدو أحوج لمثل هذه الدراسات التي ما انفكت تغدو ميدانية، تتزود - شيئا فشيئا - بما اغتنت به الدراسات الغربية للتفاعلات الاجتماعية من منجزات العلوم الإنسانية، وبحوث امتزج فيها النظري بالواقع.

ولنا في تحليل المحادثة، الذي عم جميع ميادين الحياة اليومية لدى الغرب، وكافة أنواع تفاعلاته الاجتماعية، خير مثال على ما يمكن أن تجود به مراكز البحث المتخصصة للقائمين على تسيير أمور المجتمعات. فتحليل المحادثة، بالغ الأهمية بالنسبة لدراسة التفاعلات الاجتماعية. فهو كفيل بما يقدم من مفاهيم إجرائية، وطرائق تحليل موضوعية، باستكشاف جوانب هامة ترتبط بتسيير أفراد المجتمع لمختلف علاقاتهم المتبادلة، التي تمثل فيها التفاعلات الكلامية، وطرائق تسييرها من قبل الأفراد، إراديا أو لاشعوريا، مظهرا هاما من مظاهرها التي تبين عن طرائق تفكيرهم وتصوراتهم للواقع.

إن الإصلاحات التي ما فترت الأصوات تنادي بها، في مختلف مناحي حياة الفرد الجزائري، والمدرسة وكافة قطاعات التعليم أبرز علامة على ذلك، لن تبلغ مرماها المنشود ما لم يبوئ القائمون بها هذه العلوم مكانها الطبيعي من تفكيرهم الاستراتيجي القريب والبعيد. ولعل الدراسة التي أنجزتها الباحثة **خولى طالب الإبراهيمي** حول الممارسات اللسانية في المجتمع الجزائري، التي سأشير إلى نتائجها المرتبطة بهذا البحث في حينه، لقريبة من الانشغال الذي جئت على طرحه.

لقد عني جماعة من الباحثين العرب بالحوار، اهتموا باستكناه آلياته، واستكشاف مفاهيمه، واستجلاء علاقاته ببعض العلوم الإنسانية التي أسست لبعض قواعده. لكن أعمالهم - وطبيعي أن تكون كذلك - انتهجت طرائق معينة، واسترشدت برؤى خاصة، فمافتئت تقدم للقارئ العربي تصورات جديدة، أصيلة، امتزجت بما حققته علوم اللغة خاصة، والعلوم الإنسانة عامة، من استكشافات معتبرة لآليات الحوار والتواصل البشري وتفاعلات الأفراد اللغوية، على غرار ما ترسخه « أصول الحوار وتجديد علم » الكلام للباحث المغربي **طه عبد الرحمن**، و« سيميائيات التواصل وفعالية الحوار » للباحث الجزائري **أحمد يوسف**، و« استراتيجيات الخطاب » للباحث اللبناني **عبد الهادي بن ظافر الشهري**، وغيرها من الدراسات. وهي كلها دراسات تسعى إلى إعادة قراءة المنتوج الفكري العربي والغربي، واستثمار ما قدمته بعض العلوم مثل السيميائيات - كما هو شأن أحمد يوسف، في مؤلفيه الدلالات المفتوحة والسيميائيات الواصفة - والمنطق، وفلسفة اللغة، وتحليل الخطاب، والتداوليات، وغيرها.

إن الاهتمام بالمحادثة - بوصفها نشاطا لغويا لا ينفصل عن نشاطات الأفراد اليومية مقارنة بوسائل الإنسان التعبيرية الأخرى - قديم قدم الدراسات اللغوية والاجتماعية؛ فقد تولى **طارد**[1] « G. Tarde » - مثلا - بحث علاقة المحادثة بالرأي العام، ووضع تصنيفا لمختلف أشكالها. فهي ليست - بالنسبة إليه - مجرد وسيلة من وسائل التواصل وحسب، بل عدها أيضا عاملا مهما من عوامل محاكاة الأفراد وتقليد بعضهم بعضا، ورافدا من روافد انتشار الأفكار وطرائق الأفعال، فهي تعبر عن مقصديتهم، وتبين عن مدى تفاعلهم فيما بينهم. وتتدرج دراستها فيما أسماه بعلم اجتماع المحادثة، الذي يشمل دراسة أنواعها، ومراحلها المتتالية، وتاريخها، وعلاقاتها بالأمن الاجتماعي، والتحولات اللسانية، والتقاليد، والآداب.

1 - G. Tarde, L'opinion et la foule, P. U. F., Paris, 1989

تختلف المحادثة - في رأي **طارد** - باختلاف طبيعة المتحدثين، وتفاوت درجات ثقافتهم، ووضعهم ومنشأهم الاجتماعيين، وعاداتهم المهنية، وعقائدهم، كما تختلف باختلاف المواضيع المناقشة، فقد تكون موضوع صراع أو تبادل أو نقاش، كما قد تكون إجبارية بوصفها طقسا.

تطورت دراسة المحادثة بتطور النظريات التي عنيت بها، فكانت تعد في تصور السلوكيين عملا يجمع بين مثير واستجابة. ثم حل محل هذه النظرة الضيقة البحث في تبادل الأدوار، من قبل بعض علماء الاجتماع مثل **ساكس وشيجلوف وجفرسون**، وما يشتمل عليه العمل الحواري من فعل ورد فعل، بوصفهما مكونين لنظام التخاطب . وحاول علماء الاجتماع إيضاح الطرائق التي يمنح بموجبها الناس بعضهم بعضا دورات التكلم في المحادثة.

ثم ما لبثت المحادثة - منذ مطلع الستينيات - أن أصبحت ملتقى أبحاث متنوعة، ومثار اهتمام عدد من العلوم الإنسانية مثل الإثنوميتودولوجيا « ethnométhodologie »، واللسانيات الاجتماعية التفاعلية « sociolinguistique interactionniste » والتنوعية « variationniste » وإثنوغرافيا التواصل « ethnographie de la communication »، فطبيعتها المركبة، الناجمة عن كونها نشاطا لغويا وتفاعليا آنيا، ينشئ بين أكثر من متكلم أو فاعل، فهي تقتضي مجموع الوقائع الاجتماعية والنفسية التي تعتمل فيها الأبعاد العاطفية والتفاعلية سويا، فيتداخل فيها الأسلوب الحجاجي، والسردي، والوصفي، لتستدعي جميع المستويات اللسانية، وتفترض عددا من مراتب التأويل المختلفة.

وتزامنت بدايات الاهتمام بالمحادثة في الثمانينيات مع بروز أنموذج جديد في علوم اللغة بعامة، واللسانيات بخاصة، خلال الثمانينيات، يعنى بالبعد التفاعلي المرتبط بممارسات الأفراد اللسانية، وببنينة الثروات اللغوية.. فاقتضى ذلك النزول إلى الواقع لتسجيل النشاط اللساني مباشرة في سياقه الاجتماعي التفاعلي، والتقعيد لمفهوم جديد للتواصل، وتصور مغاير لموضوع اللسانيات، عوض الاكتفاء بصياغة النماذج الصورية، والعمل على المدونات المعدة سلفا.

تمخض عن هذا التلاقي جملة من الأسئلة التي باتت تطرحها مختلف هذه المقاربات، تخص المشاركين في المحادثة تارة، والمحادثة ذاتها تارة أخرى. لكن المقاربات هذه، على

الرغم من الإسهامات التي قدمتها فأبانت عن جوانب عديدة في المحادثة، لم تكن المحادثة موضوع بحث بذاتها، ولم ينظر إليها بوصفها نشاطا لغويا تحكمه قواعد معينة، ويستدعي مستويات لسانية خاصة، بل كانت تمثل مطية لاستكشاف الجوانب المعرفية والسلوكية المرتبطة بنشاطات الأفراد اليومية، لا غير.

أسهمت الدراسات السيميائية، واللسانية، والتداولية، والتلفظية، وتحليل الخطاب في سد هذه الثغرة، وراحت تقدم اقتراحات تجيب عن كثير من الأسئلة التي ما فتئت تطرحها رؤاها المتجددة. وقد حاولت أن أثير هذه الأسئلة من جديد، في إطار حدود هذا البحث الذي وسمته بـ « **السيميائيات التداولية وأبعادها - بحث في تحليل المحادثة** »، مشيرا إلى عناصر الجدة فيها، ومآخذ بعضهم عليها، متوخيا إدراج المفاهيم في أسيقتها المعرفية والإيبستمولوجية التي نشأت في ظلها، مقتفيا آراء الباحثين فيها.

فاختص الفصل الأول « **الأنموذج التداولي، من السيميائيات إلى اللسانيات** » بعرض الأصول السيميائية والفلسفية التي قامت عليها التداوليات وتحليلها، وكيف أسهمت فلسفة اللغة العادية والتداوليات اللسانية في إثراء دراسة التفاعلات الكلامية بمفاهيم جديدة مرتبطة بالاستعمال اللغوي مثل النمط والتوارد، وأفعال الكلام وأنواعها، والإحالة والسياق، والأفراد المتكلمين. مشيرا في سياق الحديث إلى إسهامات بورس « Charles Senders Peirce » السيميائية، وإلى الإمكانات المتاحة لاستثمار الطرح السيميولوجي السوسيري بعد قراءته قراءة جديدة على غرار ما تسعى إليه بعض الدراسات الحديثة في أوروبا، لاسيما أعمال لويس دو سوسير « Louis de Saussure ».

وركز الفصل الثاني، الموسوم بـ «**الخطاب في ضوء التداوليات اللسانية**»، على رصد إسهام التداوليات في تحليل الخطاب، بتحديد أدواتها الإجرائية؛ فتناولت فيه مفهوم الخطاب ومقوماته، وعوامل تناسقه وانسجامه، وتدرجه التيمي وتناظره، ثم عرضت آليات إنتاجه وتأويله التداولية، مثل تلك المرتبطة بالتلفظ وأفعال الكلام المباشرة وغير المباشرة. وخصصت الجزء الأخير منه للحديث عن انتقال اهتمام اللسانيين من الخطاب المكتوب إلى الخطاب المنطوق، وتفرد كل واحد منهما، وما ينجم عن هذا التحول المنهجي من تأثير في الدراسات اللسانية عموما، مثل تحليل المحادثة مشيرا إلى أهم الفروق التي تميز تحليل المحادثة عن مادة تحليل الخطاب.

أما الفصل الثالث «**في تحليل المحادثة**»، فقد أجملت فيه بعض الفروع المعرفية التي عنيت بالمحادثة كإثنوغرافيا التواصل والإثنوميتودولوجيا واللسانيات الاجتماعية لتسجيل بعض تصوراتها إزاء المحادثة مع تأكيد أهم إسهاماتها، ثم تطرقت إلى بعض النظريات و الاتجاهات التداولية التي أضحت المحادثة موضوعها الأساس؛ بالوقوف على أهم مفاهيمها وإجراءاتها التطبيقية، مع محاولة تبيان محدوديتها، أو قصورها، في استكشاف بعض مظاهر عملية المحادثة.

إن المقاربات التي عنيت بالمحادثة تختلف لا محالة باختلاف أشكال المحادثات من مجتمع إلى آخر، وتباينها من ثقافة إلى أخرى. وكان من الأجدر أن يطبق هذا البحث الآليات الإجرائية التي وصفها على التفاعلات الكلامية المنجزة من قبل المتكلمين الجزائريين، كما هي محققة في معاملاتهم اليومية، أي لكلامهم المنطوق، الذي ينزاح عن اللسان العربي الفصيح انزياحا قليلا، وتمازجه عبارات أجنبية دخيلة، بالاعتماد على وسائل التسجيل السمعية، حتى تبرز العلامات الصوتية الملازمة للنطق.

لكن هذا العمل يتطلب بحثا مستقلا، ينطلق مما قدم له الفصل الثالث الخاص بتحليل المحادثة، في حين أملى علي الفصل الأول والثاني اختيار بعض المحادثات من اللسان العربي الفصيح، حتى أشرح بكل وضوح بعض المفاهيم المرتبطة بتحليل الخطاب والتلفظ. لذا انتقيت من كتاب الأغاني **لأبي الفرج الأصبهاني** ما حقق لي هذه الرغبة.

أما خاتمة البحث، فقد حاولت أن أرصد فيها مجمل القضايا التي أثرت في تمايز مختلف مقاربات تحليل المحادثة، مثل اختلاف سياق المتحاورين وسياق المحلل وما قد يخلفه من سوء فهم، واختلاف طرائق التواصل من مجتمع إلى آخر التي هي محل بحث للتداوليات التقابلية، واختلاف المواقف والأحوال التي تحدد سلفا جانبا هاما من السلوك البشري.

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور **أحمد يوسف** على تبنيه لهذا العمل، ومرافقته لي في أثناء كل مراحله، منذ لحظة اختيار الموضوع وتحديد عنوانه إلى غاية تحريري لهذه السطور، فله مني جزيل الشكر والامتنان.

الفصـــــــــل الأول

الأنـموذج التداولـي

من السيميائيات إلـى اللسانيات

1. الأصول السيميائية والفلسفية للتداوليات
1. 1. السيميائيات البورسية والسوسيرية
1. 1. 1. النوع والتوارد
1. 2. المنعطف اللساني في فلسفة اللغة
1. 2. 1. محاولات فتجنشتاين
1. 2. 2. الإحالة
1. 2. 3. نظرية أفعال الكلام
1. 2. 3. 1. فعل الكلام
1. 2. 3. 2. بنية فعل الكلام
1. 2. 3. 3. أفعال الكلام من منظور التداوليات المعرفية

2. التداوليات اللسانية
2. 1. الإرث السوسيري وغياب البعد التداولي
2. 1. 1. الكلام
2. 1. 2. حدود ثنائية اللسان والكلام
2. 1. 3. التوجهات الجديدة
2. 1. 3. 1. البحث عن مفهوم الأدبية
2. 1. 3. 2. المقاربة التركيبية: تحليل هاريس للخطاب
2. 1. 4. البنوية وصورنة اللغة
2. 1. 5. المعنى من المنظور البنوي
2. 1. 6. الأفراد المتكلمين
2. 1. 7. الحال والسياق
2. 1. 8. الاستعمال
2. 2. اللسانيات التوليدية

ظل الاستعمال اللغوي والظروف الاجتماعية والفردية المتصلة به ردحا من الزمن في منأى عن تحولات البحث اللساني الذي لم يتمكن حتى عهد قريب - لولا استعانته بأبحاث **شارلز سندرس بورس**[1] « Charles Senders Peirce » السيميائية وفلسفة اللغة العادية - من تمثل كل نواحي فكر **فاردنان دو سوسير** « F. de Saussure » الذي ألمح على الرغم من ذلك إلى إمكانية تأسيس لسانيات للكلام، تعنى بكل ما له صلة بتفعيل اللسان وباستخداماته اليومية من قبل الأفراد، جماعات أو فرادى، حتى وإن استعين لأجل ذلك - كما أشار[2] - بمجموعة من المواد العلمية الخارجية، وإعلانه عن إحداث علم جديد يدرس حياة العلامات داخل المجتمع سماه بالسيميولوجيا.

اجتهدت اللسانيات خلال كل هذه الفترة في التخلص من كل ما له صله بالفرد المستعمل للسان، واكتفت باستكشاف بنية هذا الأخير، في الوقت الذي بدأت فيه معالم السيميائيات البورسية تتبلور تبلورا واضحا، وتخصص لعلاقة العلامة بمؤوليها حيزا مهما من الدرس.

ما كان لدراسة الاستعمال اللغوي أن تصبح على ما هي عليه الآن - ميدان بحث خصب، يتلاقى عنده عدد من المواد العلمية، ويقتضي جملة من المعارف الإنسانية - لولا أن وجدت علاقة العلامة بمؤوليها مكانا خاصا ضمن البحث السيميائي دعي بالتداوليات، إلى جانب التركيب الذي يعنى بالعلاقات الصورية القائمة بين العلامات، والدلاليات بعلاقة العلامات بالموضوعات التي تحيل إليها. وقدم **شارلز موريس**[3] « Ch. Morris » تصورا سيميائيا جديدا موجها نحو السلوك؛ حيث غدت التداوليات تعنى بأصل، واستعمال العلامات وآثارها داخل السلوك، وتعالج الدلاليات دلالة العلامات في كل جوانبها الممكنة، في حين تهتم التركيبيات بتركيب العلامات من غير النظر إلى دلالاتها الخاصة، أو علاقاتها بالسلوك.

تجسد تصور **موريس** للتداوليات بوصفها العلم الشامل الذي يعنى بالاستعمال عموما - على حد قول **فرانسيس جاك**[4] « F. Jacques » - في أعمال المدرسة البولونية التي اشتغلت على اللغات الواصفة لتجعل من التداوليات فرعا من فروع دراسة اللغات الواصفة تختص بالعلاقات القائمة بين الأنساق الصورية ومستعمليها؛ بحيث لا تكتسي العبارة، في أي لغة، صورية كانت أم لا، خاصية تركيبية أو دلالية إلا بالنسبة لمستعملي هذه اللغة الآنيين أو الافتراضيين.

---

[1] - C. S. Peirce, Ecrits sur le signe, tr. par G. Deledalle, Paris, éd. Seuil, 1978.
[2] - F. de Saussure, Cours de linguistique générale, édition critique préparée par T. de Mauro, Paris, éd. Payot, 1983, p. 37.
[3] - C. Morris, Foundations of the Theory of signs, Chicago, The University of Chicago Press, 1938, pp. 91-120.
[4] - F. Jacques, L'espace logique de l'interlocution, Dialogiques II, Paris, P. U. F., 1985, p. 325.

لقد أدى تنوع الدراسات التداولية وثراؤها إلى تعدد تعريفاتها وتشعب مدارسها إلى درجة استحال الإمساك بتعريف جامع موحد - حسب **فرانسواز أرمنغو**[1] « F. Armenguaud »؛ فهي تعني لدى **موريس** أحد فروع السيميائيات، موضوعها علاقة العلامات بمستعمليها، وهو تعريف يتجاوز حدود الميدان اللساني والإنساني، وتختص، عند **آن ماري ديلّار** « A. M. Diller » و**فرانسوا ريكاناتي** « F. Récanati » مثلا، باستعمال اللغة في الخطاب والعلامات التي تدل ضمن اللسان على طبيعتها الخطابية، بحيث تتميز التداوليات عن الدلاليات باقتصارها على دراسة معنى بعض الصيغ اللسانية الذي لا يحدده إلا الاستعمال، وقدم **جاك** تعريفا آخر يجعل من التداوليات دراسة اللغة من حيث كونها ظاهرة خطابية، وتواصلية واجتماعية.

قدم **فان دايك**[2] « T. van Dick » تصورا خاصا للتداوليات يختلف عن تصور **موريس** الذي يجعل من التداوليات دراسة العلاقات القائمة بين العلامات ومستعمليها، فالتداوليات لا تعنى عند **فان دايك** بدراسة استعمال اللغة بل تقتصر فقط على دراسة أفعال الكلام أو مقطوعات أفعال الكلام؛ ولو كان الأمر كذلك لكانت اللسانيات النفسية والاجتماعية والإثنية وتحليل الخطاب كلها تنتمي إلى التداوليات. ويعد الفعل - حسب تصور **فان دايك** هذا - الحقل الذي تشتغل فيه التداوليات في الوقت الذي تهتم فيه التركيبيات بالصيغ، والدلاليات بالمعنى والمرجع، وفي حين توفر التركيبيات القواعد الكفيلة بصياغة الجمل صياغة صحيحة، وتعين الدلاليات الشروط الضرورية لتأليف المعنى، تقوم التداوليات بتحديد الشروط اللازمة لملاءمة الملفوظات المشتملة على أفعال الكلام. وبهذا التحديد، فإن دراسة الاستراتيجيات التفاعلية الخاصة وأدب المعاملات وما كل تعنى به نظرية التفاعل لا ينتمي من وجهة نظر **فان دايك** إلى التداوليات.

اتخذت التداوليات على إثر أعمال **غرايس** « H. P. Grice » المنبثقة عنها تداوليات **ليفنسون** « S. Levinson » ونظرية الملاءمة **لسبربر** « D. Spenrper » و**ويلسون** « D. Wilson »، منحى مغايرا. فأضحى يراد بها دراسة عملية التأويل السياقي الرامية إلى صورنة العمليات المعرفية التي تقود إلى فهم اللغة الطبيعية، وهو المنحى الذي ينتهجه كذلك **لويس دو سوسير**[3] « L. de Saussure » جاعلا من التداوليات علم تأويل المعنى القصدي.

---

[1] - F. Armengaud, La pragmatique, Paris, P. U. F., Que sais-je, 2e éd., 1991, p. 5.

[2] - T. A. van Dijk, De la grammaire des<<& textes à l'analyse socio-politique du discours. Un itinéraire de recherche, Le français dans le monde, Juillet 1996, pp. 21-22.

[3] - L. de Saussure, Temps et pertinence, Eléments de pragmatique cognitive du temps, Bruxelles, Ed. Duculot, 2003, p. 15.

إن تشعب الأصول السيميائية، والفلسفية واللسانية التي اغتنت بها التداوليات عبر مراحل نشأتها ونموها، ونضج رؤاها وتصوراتها، واكتمال مفاهيمها، زاد من صعوبة التوصل إلى تعريف جامع للتداوليات واستحالة توحيد توجهاتها.

وليس من اليسير - والحال هذه - الاهتداء إلى تصنيف دقيق لمجمل الأبحاث التداولية، فهذه الأخيرة غالبا ما تتداخل وتتشعب، غير أن **أرمونغو**[1] خلصت إلى تصنيف هذه الأبحاث إلى مجموعتين تضم الأولى أعمال الفلاسفة المناطقة الذين اهتموا بتحديد صدق الجمل والملفوظات مثل **غوتلوب فريج**[2] « G. Frege »، و**بارترند روسل**[3] « B. Russell »، و**رودلف كرناب**[4] « R. Carnap »، و**يهوشيا بارهيلل**[5] « Y. Barhillel » و**وليام كوين**[6] « W. Quine »، وبعض علماء الاجتماع، والبلاغيين، ومحللي الخطاب والتواصل الذين بحثوا في آثار الخطاب في المتكلمين - المستمعين، مثل **كلود برلمان**[7] « C. Perelman »، و**أوزفالد ديكرو** « O. Ducrot »، و**بيير بورديو**[8] « P. Bourdieu »، و**كاترين كربات أوريشيوني** « C. Kerbrat-Orrechioni » وغيرهم من الذين أعملوا مبدأ **بورس** البراغماتي الذي يوجه إنتاج العلامة الثلاثي نحو الفعل بحيث يعد تصور الشيء تصور مجموع آثاره الممكنة.

أما المجموعة الثانية فهي تضم فئة من الباحثين الذين ربطوا دلالة الكلمة أو الجملة باستعمالها مثل **فيتغنشتاين** « L. Wittgenstein » و**ستراوسن** « P. F. Strawson »، ومن اتخذوا من اللغة العادية حقلا لتحليلاتهم مثل **أوستن** و**سيرل** ومن رأوا في التداوليات الوسيلة التقنية المناسبة التي تعين على تجديد الفلسفة المتعالية للتواصل مثل **كارل أوتو أبل** « C. O. Appel » و**هبرماس** « J. Habermas » أو العلاقة الحوارية مثل **جاك**.

تعد الأعمال التي عنيت بعلاقة المعنى بسياق التلفظ، وليس فقط بالبنية التركيبية للجملة، صلب التداوليات أيضا؛ إذ لا يكاد يختلف اثنان على أن معرفة السياق ضرورية في تحديد المرجع الذي تحيل إليه الضمائر، ومعرفة طبيعة فعل الكلام الذي ينجزه المتكلم من خلال إمكانية التمييز بين الإعلام والتحذير والوعد وغيرها، وحتى في تحديد عدد الأفراد المقصودين، وغيرها من المقاصد التي يبتغيها المتكلمون ولا يمكن إدراكها لولا إحالتها الدائمة إلى السياق.

---

[1] - F. Armengaud, La pragmatique, p. 4.
[2] - G. Frege, Ecrits logiques et philosophiques, tr. par C. Imbert, Paris, éditions du Seuil, 19971.
[3] - B. Russell, Signification et vérité, tr. par , Paris, éd. Flammarion, 1969.
[4] - R. Carnap, Meaning and necessity, Chicago, University Press of Chicago, 5e ed. 1967.
[5] - Y. Bar-Hillel, Pragmatics of natural language, Dordrecht, Reidel, 1971.
[6] - W. V. Quine, Word and object, Cambridge, M. I. T. Presse, 1960.
[7] - C. Perelman, Le champ de l'argumentation, Paris, éd. P. U. F., 1970.
[8] - P. Bourdieu, Ce que parler veut dire, L'économie des échanges linguistiques, Paris, éd. Fayard, 1982.

ويمكن أن نشير إلى الأعمال التي اهتمت بأثر المتلفظ في الحال، فالملفوظات التي نتلفظ بها، فضلا عن إيراداها لكثير من المعلومات عن العالم والأفراد في أثناء محاوراتنا اليومية، فهي تحاول أيضا فرض نوع من العلاقات التي تختلف باختلاف الفعل المنجز أو المؤدى بحيث يختلف السؤال عن الأمر، والأسلوب المحترم عن الأسلوب العائلي.

كان حقل التداوليات في الولايات المتحدة ملاذ كثير من معارضي التركيبيات والدلاليات الصُورِيَتين الأمر الذي أسهم - خلال السبعينيات - في ظهور الوظيفية المعادية لتوليدية **نعوم شومسكي** « N. Chomsky »، أما بفرنسا فقد رافق ظهور أولى الأبحاث التداولية ظهور نظرية أفعال الكلام خاصة كما قدمها **سيرل** « J. Searle »، كما قدمت الدلاليات التوليدية تفسيرات تداولية لبعض الوقائع التركيبية، بينما مكنت أعمال **إيميل بنفينست** « E. Benveniste » التخلص من هيمنة البنوية وذلك بصياغة مفاهيم أضحت في صلب التداوليات؛ وهي المفاهيم المرتبطة بالتلفظ.

1. الأصول السيميائية والفلسفية للتداوليات.

1. 1. السيميائيات البورسية والسوسيرية.

يبدو من الغريب الحديث، إلى جانب التأثيرات البورسية في تكوين التداوليات، عن أصول سيميولوجية سوسيرية بالنظر إلى إجماع كثير من الباحثين على استبعاد البرنامج السيميولوجي السوسيري للبعد التداولي للعلامة اللسانية، القائم على الثنائية، خلافا للسيميائيات البورسية ذات التصور الثلاثي للعلامة؛ فبينما يتأسس مشروع **دو سوسير** السيّميولوجي على الأنموذج اللساني الرافض لكثير من تصورات القرن التاسع عشر اللسانية وإحلال مكانها نسقا مفهوميا يعنى أساسا بوصف اللسان وصفا صوريا، متحللا من كل ما له صلة بالعلوم الإنسانية الأخرى وكافة الممارسات اللغوية الفعلية؛ أي متحللا من البعد التداولي للغة، ومعتمدا مبدأ المحايثة الذي يحدد العلامة، بوصفها وحدة بين دال ومدلول، بالعلاقات التي تقيمها مع علامات النسق الأخرى، يتجه المشروع البورسي نحو الانفتاح بتصور العلامة نتاج علاقات ثلاثية خارجية تُنشأ دلالات مفتوحة لولا بلوغ الغاية التداولية للفعل السيميائي فيوقف سيرورة التأويل؛ إذ العلامة، أو الممثل كما يسيمها **بورس**[1]، أوّل تنعقد بينه وبين ثان، هو موضوعه، علاقة ثلاثية من شأنها أن تحدد ثالثا، يسمى بالمؤول، يقيم العلاقة الثلاثية ذاتها مع الموضوع.

[1] - C. S. Peirce, Ecrits sur le signe, tr. par G. Deledalle, Paris, éd. Seuil, 1978, p. 137.

وهو مفهوم مأخوذ من تصور تنظيم التجربة الإنسانية التي تتمفصل إلى مستويات ثلاث هي:

- الأولانية أو التجربة الأحادية التي لا تحتاج إلى غيرها وبذلك فهي إمكان غير محدد.
- والثانيانية، أو التجارب الثنائية التي تنشأ عن التلاقي، أي عن الفعل ورد الفعل.
- والثالثانية التي تتمثل في امتثال التجارب الثلاثية إلى قانون أو قاعدة محايثة، افتراضية.

إن العلامة البورسية إذن - عكس العلامة السوسيرية - ثلاثية الأبعاد؛ فهي تبرز - حسب **بورس**[1] - وفق ثلاثة تفريعات ثلاثية؛ أولا، وفق ما تكون العلامة في ذاتها مجرد كيف، أي موجود حقيقي أو قانون عام، ثانيا، وفق علاقة العلامة هذه بموضوعها، بحيث تشتمل على خاصية في ذاتها، أو وفق علاقة وجودية مع هذا الموضوع، أو وفق علاقتها بمؤولها، وثالثا، وفق ما يمثلها مؤولها بوصفه علامة على إمكانية.

وبينما تمثل السيميائيات بالنسبة **لبورس** الإطار العام الذي تنضوي تحته كل دراسة علمية، بتأكيده على تنوع العلامات واختلاف طرائق اشتغالها عن طريقة عمل العلامة اللسانية، لتغدو السيميائيات تسمية أخرى للمنطق، فإن السيميولوجيا - التي تجعل من اللسانيات أنموذجها المحتذى - فرع من علم النفس الاجتماعي، أي من علم النفس العام في نظر **دو سوسير**. لكن هذا الانتماء لا يجب أن يحجب عنا حقيقة اختلاف السيميولوجيا بوصفها علما نفسيا عن علم النفس الترابطي الذي استعان به دو سوسير لصياغة نظريته حول العلامات.

إن غياب الأنموذج التداولي عن النسق الفكري السوسيري وبروزه بكل وضوح لدى **بورس** له ما يبرره بالنظر إلى الجو العلمي العام الذي برزت فيه النظريتان إلى الوجود والإطار الإبستيمولوجي الذي تبلورتا فيه؛ فبينما اجتهد **دو سوسير** في تقويض ركائز الأنموذج اللساني التاريخي المقارن، والكشف عن ثغراته، ومحدوديته في بيان طبيعة الألسن الحقيقية، وتأسيس اللسانيات العلمية بتحديد موضوعها الحقيقي والوحيد، وفصلها عن سائر العلوم التي اتخذت بطريقة أو بأخرى اللغة موضوعا لها، نشأ التصور البورسي - على حد تعبير **وليام جيمس**[2] « W. James » - في جو مفعم بالبراغماتية وفلسفة الفعل التي الرامية إلى الحد من بعض الخلافات الميتافيزيقية، مثل تلك المرتبطة بطبيعة الوجود، ومقاربة مختلف التصورات استنادا إلى النتائج العملية الناجمة عنها؛ فافتراض صحة رأي دون سواه من الآراء الأخرى يستلزم النظر في الفرق - من الناحية العملية - الذي ينجم عن

---

[1] - C. S. Peirce, Ecrits sur le signe, p. 138.

2 - ينظر:
W. James, Le pragmatisme, tr. par E. le Brun, intro. de H. Bergson, Paris, éd. Flammarion, 1968, pp. 47-70.

ترجيح هذا الرأي دون سواه، فإذا ما انتفى هذا الفرق العملي انتفى معه التباين في الآراء، وأضحى الخلاف دون جدوى.

يبدو غريبا الحديث إذن عن أصول سيميولوجية سوسيرية للتداوليات بالنظر إلى الفروق التي تميز الاتجاه البورسي عن السوسيري، لكن اختلاف السياقين الثقافيين اللذين برزت فيهما النظريتان لا يمنع - حسب **جيرار دولدال**[1] « G. Deledalle » - من التعرف بسهولة إلى بعض المفاهيم التي يشتركان فيها، وبعض المبادئ التي يعتمدان عليها معا؛ أولها اتفاقهما على استحالة وجود الأفكار دون العلامات، وثانيها، وهو الذي يعنينا في هذا المقام، المبدأ البراغماتي الذي يؤسس لحدود العلامة عند **دو سوسير**[2]، إذ العلامة (اللسانية) عنده هي كل ما يميزها، أو يفرقها، عن باقي علامات النسق (اللسان) الذي تنتمي إليه، وهو المبدأ البراغماتي البروسي نفسه لولا أن صاحبه صاغه صياغة مغايرة؛ إن اختلافا ولو طفيفا في المعنى يؤدي لا محالة - حسب **بورس**[3] - إلى تباين في الممارسة، كما يؤدي اختلاف وظائف الأشياء إلى القدرة على التمييز بينها.

لكن، على الرغم من عدم خلو أي ملفوظ من بعض الملامح التداولية مثل العلامات الإشارية، والضمائر وظرفي المكان والزمان التي تتيح للمتحدثين تحديد السياق والمواضيع التي يتحدثون بشأنها ظلت الأبحاث اللسانية التي نهلت من الفكر السوسيري متجاهلة لهذه الملامح تجاهلا منهجيا، في حين انطوت دلالة المفهوم عند **بورس** على مجموع الآثار الممكنة التي يحدثها في السلوك بحيث تتلخص وظيفة الفكر في إحداث عادات فعلية عملية[4]، فاتحة مجالا واسعا لتداوليات أفعال الكلام التي تطورت فيما بعد مع **أوستين** « J. L. Austin » و**سيرل**. ذلك إن نظرية **بورس** السيميائية تفترض وجود الفرد ضمن العلامة، وهو - بوصفه غير ثنائي - يعد أصل العملية السيميائية.

وهل يعقل أن يتجاهل **دو سوسير** العالم المحيط والمراجع التي تحيل إليها الكلمات دوما، أو لم يترك لنا رسما بخط يديه لشجرة بأوراقها وجذعها، وإن لم يتكلم صراحة عن المرجع فإن ذلك يحتمل - حسب **لويس دو سوسير**[5] - قراءات ثلاث؛ ترى الأولى بعدم اهتمام اللسانيات بالإحالة، وتنادي الثانية بضرورة رفض اللسانيات للإحالة بينما تصر الثالثة على قدرة اللسانيات على دراسة آليات الإحالة دون مناقضة الدعوى السوسيرية. وإذا كانت القراءة الأولى تفتقر إلى سند قوي لأنها

---

[1] - G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, Introduction à la sémiotique de Charles S. Peirce, avec la collab. de J. Réthoré, Paris, éd. Payot, 1979. p. 40.
[2] - F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 168.
[3] Cité par G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, p. 45.
[4] - N. Everaert-Desmedt, Le processus interprétatif, introduction à la sémiotique de Ch. S. Peirce, Liège, éd. P. Margada, 1990, p. 28.
[5] - L. de Saussure, Temps et pertinence, p. 26.

تصل إلى نتيجة غير سليمة، فالقراءة الثانية تنم عن صعوبة لأنها تستلزم في وصف اللغة وصف العالم، وضع يجلب للسانيات كثيرا من الصعوبات، تبدو القراءة الثالثة أقرب إلى الصواب لأن لسانيات السنن بالرغم من أنها لا تهتم مباشرة بالإحالة إلا إنها لا تنكرها، بل تضيف إليها مادة علمية ثالثة تعنى بها، إلى جانب التركيبيات والدلاليات التين كونتا اللسانيات سالفا، هي التداوليات.

1.1.1. النمط والتوارد.

من بين تصنيفات **بورس** للعلامة التي لها دلالة واضحة على بروز البعد التداولي في فلسفته تمييزه بين النمط « type » و« الأمارة » « token »، وهو تمييز كثيرا ما يلتبس - على حد تعبير **بارهيلال**[1] « Y. Barhillah » - بتمييز آخر أكثر أهمية، هو التمييز بين الوحدة اللسانية المجردة، مثل الكلمة، وتورادتها المجردة أيضا.

إذا كانت الأمارة هو الظاهرة الآنية، المحسوسة، المنتمية إلى الثانيانية، والنمط الوحدة الكامنة، المجردة، المنتمية إلى الثالثانية، بحيث تنعقد بين الأمارات والنمط الذي تمثله علاقات تكافؤ ذات طبيعة صوتية، أو بصرية، أو أي علاقة إدراك أخرى، فإن هذا التمييز لا يجد له أهمية خارج مجال الطباعة، وإن الإقبال الذي حظي به من قبل الباحثين إنما مرده إلى الخلط بينه وبين التمييز القائم بين النمط وتوارداته.

والاقتصاد الذي يعد خاصية من خصائص الكلام البشري دون أن يفتقد إلى أدنى شروط التواصل والتفاهم، يفترض في السنن أن يضطلع بجمع المتغيرات (التواردات) في إطار نوع خاص، أو شكل ثابت، وإلا كيف يمكننا أن نتعرف إلى كلمات ألسننا بالنظر إلى التعدد الهائل الذي يميزها نطقا وكتابة؟[2]، مثلما لا تستطيع أي خريطة الوفاء بكل دقائق المكان الجغرافية.

إذا كان من غير المعقول أن تختزن العلامة كلية الأشياء فإن العجز هذا يترجم في حد ذاته حاجة في التواصل والتبليغ، وعلى الرغم من أن الأنواع مجرد افتراضات عقلية لا وجود لها فعليا، فإنها تحقق في مقابل ذلك لبث المرسلات وتلقيها الثبات والوحدة من خلال استبعاد التنوعات الفردية غير الملائمة.

---

[1] - cité par A. Rey, Théories du signe et du sens, Lectures II, Paris, éd. Klincsieck, 1976, p. 41.
[2] - D. Bougnoux, Les sciences du langage et de la communication in J.-M. Berthelot (sous la dir.), Epistémologie des sciences sociales, P. U. F., Paris, 2001, p. 184.

لا يختص التمييز بين النمط والتوارد بوحدة لسانية بعينها بل يعم جميع مستويات اللسان الأخرى؛ فقد ميز **منغنو**[1] « D. Maingueneau » - مثلا - بين الملفوظ النمط والملفوظ المتوارد بحيث يختلف مفهوم الملفوظ من حالة إلى أخرى؛ فالملفوظ نتاج تلفظ خاص وواقعة تاريخية محددة، لكن يمكن اعتباره أيضا، كما يفعل النحويون عادة، نمطا مستقلا عن كل تلفظ خاص. ومن هذه الملفوظات التي كثيرا ما تتوارد في أثناء محادثاتنا اليومية صيغ التعجب والتمني، كما نلحظه في المثال الآتي الذي استقيته من طبقات الشعراء **لابن المعتز**[2]:

«حدثني نصر بن محمد قال: أخبرني ابن أبي شقيقة الوراق قال: كان يجتمع الشعراء في دكان أبيه ببغداد، وإن أبا العتاهية حضرهم يوما، فتناول دفترا ووقع ظهره ينشد:

أيا عجبًا كيف يُعصَى الإلـ ـهُ أَم كيف يجحده الجاحـدُ
ولله في كلِ تحريكـةٍ وسَكينـةٍ أبـدا شاهـدُ
وفي كلِ شيءٍ له آيـةٌ تـدلُ علـى أنـه واحـدُ

فلما كان من الغد جاء أبو نواس، فجلس فتحدث ساعة، ووقعت عينه على ذلك دفتر، وقرأ الأبيات. فقال: من صاحبها؟ لوددت أنها لي بجميع شعري، فقلنا: أبو العتاهية، فكتب تحتها:

سبحـان مَنْ خلق الخلـ ـق من ضعيـف مَهِيـنِ
فسـتاقه من قـرارٍ إلـى قـرار مَكيـنِ
يحولُ خَلْقًـا فَخَلْـقًا فـي الحُجْـبِ دون العيون

فلما كان من الغد جاء أبو العتاهية وقال: لمن هذه الأبيات؟ لوددت أنها لي بجميع شعري، فقلنا: أبو نواس وتعجبنا من اتفاق قولهما».

قد يبدو للوهلة الأولى أن التمييز بين النمط والتوارد خال من الفائدة بحيث إن الملفوظ النمط مثلا يحتفظ بمعناه الأصلي على الرغم من تعدد أسيقة التلفظ وتنوعها، لكن الأمر قد يختلف تماما إذا ما ارتبط التمييز بمجموعة العناصر اللسانية التي سماها **رومان ياكبسون**[3] « R. Jakobson » باللواحق مثل الضمائر **أنا وأنت وهو**، و**ظرفي المكان والزمان**، التي ما إن وجدت في ملفوظ ما إلا واصطبغ بصبغة خاصة، مثلما سنلحظه في المثالين الذين سأسوقهما فيما يأتي:

---

1 - D. Maingueneau, Eléments de linguistique pour le texte littéraire, Paris, Bordas, 1990, p. 3.

2 - ابن المعتز، طبقات الشعراء، تح. عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، دار المعارف، ط 2، 1986، صص. 207- 208.

3 - R. Jakobson, Essais de linguistique générale, Les fondations du langage, Paris, Ed Minuit, 1963.

أ - «قال حماد: وأخبرني أبي عن أيوب بن عباية وأخبرنا الحرمي عن الزبير عن عمه وعن إسحاق بن إبراهيم جميعا عن أيوب بن عباية قال حدثني رجل من خزاعة من أهل كلية وهي قرية كان فيها النصيب وكثير قال: بلغني أن النصيب قال: قلت الشعر وأنا شاب فأعجبني قولي ... فقدمت مصر، وبها عبد العزيز ابن مروان فحضرت بابه مع الناس فنحيت عن مجلس الوجوه، فكنت وراءهم، ورأيت رجلا جاء على بغلة حسن الشارة سهل المدخل يؤذن له إذا جاء، فلما انصرف إلى منزله انصرفت معه أماشي بغلته، فلما رآني قال: ألك حاجة؟ قلت، نعم، أنا رجل من أهل الحجاز شاعر، وقد مدحت الأمير وخرجت إليه راجيا معروفه، وقد ازدريت فطردت من الباب ونحيت عن الوجوه، قال فأنشدني، فأنشدته فأعجبه شعري، فقال: ويحك ! أهذا شعرك؟ فإياك أن تنتحل، فإن الأمير راوية عالم بالشعر وعنده رواة فلا تفضحني ونفسك، فقلت: والله ما هو إلا شعري، فقال: ويحك ! فقل أبياتا تذكر فيها حوف مصر وفضلها على غيرها، والقني بها غدا، فغدوت عليه من غد فأنشدته»[1].

ب - «أخبرني حبيب بن نصر المهلبي قال حدثنا عمر بن شبة قال حدثنا أبو غسان محمد بن يحيى قال: وفد سعد بن مرة بن جبير مولى آل كثير بن الصلت، وكان شاعرا، على الوليد بن يزيد، فعرض له في يوم من أيام الربيع، وقد خرج إلى متنزه له، فصاح به: يا أمير المؤمنين، وافدك وزائرك ومؤملك، فتبادر الحرس إليه ليصدوه عنه، فقال: دعوه، ادن إلي فدنا إليه فقال: من أنت؟ قال أنا رجل من أهل الحجاز شاعر، قال: تريد ماذا؟ قال: تسمع مني أربعة أبيات، قال: هات

شَمْنُ المَخَايلِ نَحْوَ أَرْضِكَ بِالحَيَا وَلَقِينَ رُكْبَانًا بعرفك قفـــلا

قال: ثم مه ؛ قال:

فَعَمَدْنَ نَحْوَكَ لَمْ ينخن لحاجـــة إلا وقوع الطير حتى ترحـلا

قال: إن هذا السير حثيث ؛ ثم ماذا؟ قال:

يَعْمَدْنَ نَحْوَ مَوْطِئِ حُجُرَاتِـــــهِ كَرَمًا وَلَمْ تَعْدِلْ بِذَلِكَ معدلا

قال: فقد وصلت إليه فمه ؛ قال:

لاَحَتْ لَهَا نِيرَانُ حيي قسطـــل فاخترن نارك في المنازل منزلا

قال فهل غير هذا؟ قال: لا ؛ قال: أنجحت وفادتك، ووجبت ضيافتك ؛ أعطوه أربعة آلاف دينار. فقبضها ورحل»[2].

---

1 - أبو الفرج الأصبهاني، الأغاني، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، تونس، الدار التونسية للنشر، 1983، 307/1.

2 - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع نفسه، 7/ 25.

إن ميزة الضمائر الأساسية أن تأتي دائما معرفة، فهي « ما خُص الواحدُ من جنسه »[1]، لتمكن الفرد المتكلم من اتخاذ مكانه ودوره ضمن العملية التواصلية التفاعلية، كما في الملفوظ الذي احتوت عليه الروايتان: « **أنا رجل من أهل الحجاز شاعر** »، الذي توارد مرتين؛ مرة على لسان الشاعر **النصيب**، ومرة أخرى على لسان الشاعر **سعد بن مرة بن جبير**؛ كما يمكن لكل شعراء الحجاز أن يتلفظوا به في الماضي والحاضر والمستقبل، لكن المعنى الذي يؤديه الملفوظ يختلف بالضرورة باختلاف السياق والمقام الذي أنجز فيهما؛ فضمير المتكلم، بالرغم من عدم افتقاده عموما لمدلول ثابت لدلالته على الفرد المتكلم وإحالته إليه، يكتسي في كل توارد من تواردِيه معنى خاصا يضفي عليه خصوصية متفردة ترتبط بالظروف الاجتماعية والسياقية المختلفة والمتعددة بتعدد تلفظ شاعري الحجاز به، بكل ما لمفهوم التلفظ من معان دلالية وتداولية.

على الرغم من كون الملفوظ النمط جوابا عن سؤال (**ألك حاجة؟، من أنت؟**) بحيث تغدو وظيفتهما الأولى تقديم المتكلم (**شاعر من أهل الحجاز**): فإن تواردِيه لا يعبران بالضرورة عن الموقف ذاته نتيجة اختلاف المقام من جهة، واختلاف مضمون السؤال من جهة أخرى؛ ففي الحوار الأول تتوجه ذات الشاعر بالملفوظ إلى ذات مثلها - حتى وإن كانت أرفع مقاما وحظوة منها - تطلب عونها كي تتحقق شاعريتها وتنال رضا الممدوح، بينما تتوجه في الحوار التالي مباشرة إلى الممدوح دون وساطة بينهما.

ولا يمثل الملفوظ الأول سوى جزء من الجواب عن السؤال ومن ثم فإن مدلوله يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياق النصي الكامل للجواب، ليضطلع بوظيفة خاصة ضمنه؛ فهو فضلا عن تقديمه للذات الشاعرة يمهد مباشرة لطلب المعروف، بينما يقتصر في الملفوظ الثاني على تقديم الذات.

فإذا ما نظرنا إلى الملفوظين من جهة انتمائهما إلى سياقين نصيين مختلفين، فإنهما بالضرورة يكتسيان معنيين مختلفين لاحتوائهما على ضمير المتكلم **أنا** الذي يدل في كل توارد من تواردي الملفوظ النمط (**أنا شاعر من أهل الحجاز**) على معنى يرتبط بالسياق الذي أنجز فيه، خلافا لسائر الدلائل الأخرى التي تكتسي مدلولات ثابتة خارج مجال استعمالها وتحدد أصنافا معينة من الأشياء التي تحيل إليها في الواقع، بينما لا يمكننا أن نستصيغ القول بأن ضمير المتكلم **أنا** - مثلا - يحيل إلى صنف معين في الواقع، بل إنه يختلف باختلاف المقام.

---

1 - أبو عثمان الفتح ابن جني، كتاب اللمع في اللغة العربية، تح. فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية، 1972، ص 99.

إن الشحنة العاطفية التي تصطحب تقديم الذات تختلف باختلاف المخاطب؛ فهي تارة مرتبطة بطلب العون للوصول إلى الممدوح، وتارة أخرى موجهة نحو الممدوح مباشرة لطلب الحظوة. وقد نلاحظ مستقبلا بروز علوم فرعية جديدة عن التداوليات العامة يعنى كل واحد منها بجانب من الجوانب المتعددة التي تتلاقى فيها التداوليات بالعلوم الإنسانية الأخرى وتتفاعل معها[1]، وإن بات واضحا أن الاستعمال اللغوي لا يمكنه البتة الانفصال عن نشاطات الإنسان الأخرى، سواء الفكرية منها، أو المعرفية أو حتى النشاطات اليومية الأخرى، فلا مناص للباحث التساؤل عما لهذه الجوانب المحيطة بالاستعمال اللغوي من آثار فيه وفي تكوينه.

وأضحى جليا أن المعنى اللغوي يختلف كل الاختلاف عن المعنى التداولي الذي يحدد الاستعمال المرتبط بسياق التلفظ، ولقد خطت اللسانيات خطوات عملاقة، بفضل بحوث **فتجنشتاين** حول اللغة العادية، التي كان لها الفضل في تنبيه المناطقة إلى حقيقة كثيرا ما تجاهلوها، وهي حقيقة أن اللغة وسيلة للتواصل قبل كل شيء.

1. 2. المنعطف اللساني في فلسفة اللغة.

1. 2. 1. بحوث فتجنشتاين وألعاب اللغة.

تمثل بحوث **فتجنشتاين**[2] الفلسفية إحدى ركائز حلول الأنموذج التداولي في فلسفة اللغة إبان القرن العشرين، أو ما أضحى يعرف في أدبيات التداوليات المعاصرة بالمنعطف اللساني؛ فهي تعبر عن ولادة وعي جديد لدى كثير من الفلاسفة بضرورة التخلي عن بعض مبادئ الوضعية المنطقية، التي حتى وإن أسهمت في وضع بعض أسس الدلاليات اللسانية بصياغة دلاليات منطقية تستند إلى المنطق الصوري يرتبط فهم دلالة الملفوظات التقريرية لديها بمدى تحديد الشروط التي تجعل منها ملفوظات صادقة، فإنها لم تفلح في مقابل ذلك في مشروعها الرامي إلى مجاراة الأنساق العلمية من حيث دقة تعاريفها ونجاعة تحديد ماهيات الظواهر التي تتعامل معها.

يبدو أن تمادي أصحاب الوضعية المنطقية في الصورنة في أثناء السعي إلى استحداث لغة اصطناعية تجاري الأنساق العلمية أنساهم طبيعة موضوعها، وإن هذا الغلو هو الذي كان - حسب **فتجنشتاين**[3] الذي قاسمهم أفكارهم في مرحلته العلمية الأولى التي تمخضت عن إصدار رسالة

---

1 - ينظر مثلا:
- C. Chabrol, Discours du travail social et pragmatique, Paris, éd. P. U. F., 1994.
الذي حاول فيه المؤلف استثمار الأدوات الإجرائية التي ابتكرتها التداوليات في تحليل الممارسات الخطابية لبعض المستخدمين مثل المربين، وأساتذة التعليم التقني، وغيرهم.

2 - L. Wittgenstein, Investigations philosophiques, tr. par P. Klossowski, Paris, éd. Gallimard, 1961.

3 - Cité par J. J. Katz, La philosophie du langage, tr. par J. Gazio, Paris, éd. Payot, 1971, p. 65.

منطقية فلسفية - سببا في ذلك، منبها إلى أن مثل هذه المحاولات التي تروم تقليد التعريفات العملية الدقيقة، والأحادية المعنى، لا وجود لها في الفلسفة، لأن ألفاظ اللغة العادية وعباراتها تكتسي من الثراء والتنوع في أثناء الاستعمال ما يجعل جزءا هاما منها يعتريه الغموض والالتباس.

إن السنوات التي قضاها **فتجنشتاين** ما بين العامين **1920** و**1926** في تعليم الأطفال بالمدرسة يمكن أن تعد حسب **فان**[1] « **K. T. Fann** » عاملا أساسيا في فلسفته الثانية؛ فالممارسة الفعلية لتعليم الأطفال القراءة، والكتابة، والحساب، وغيرها، وإنجازه معجما للمدارس الابتدائية، كلها عوامل ساهمت في بلورة التصور التداولي للغة الذي اتخذه فيما بعد، ليتمخض عنها تصور فلسفي جديد لا يفصل بين التعلم والدلالة والاستعمال.

والمتأمل في بعض فقرات بحوثه الفلسفية (الفقرة السابعة مثلا)[2] ليتبين له أن هذا الرأي فيه كثير من الصواب، وإلا كيف يمكن تفسير لجوئه أولا إلى تقديم مفهوم ألعاب اللغة إلى طريقة تعلم الأطفال للسانهم الأم القائم على الاستعمال والوظيفة التعيينية.

يعد مفهوم ألعاب اللغة الذي كثيرا ما توارد على صفحات محاولات **فتجنشتاين** الفلسفية أحسن تعبيرا عن هذا التصور الجديد، عن رغبة في رفض الاعتقاد في اكتفاء اللغة بذاتها وتجاوزه، فمنطقة اللغة التي انتهجتها رسالته المنطقية الفلسفية (وكتابات **فريج** و**روسل** أيضا) لا تعبر عن طبيعة اللغة الحقيقية.

والاعتقاد بأن الكلمات تعين الأشياء مباشرة، وأن اللغة تتطابق والواقع تطابقا تاما تصور لا أساس له؛ لأن القواعد التي تسير اللغة لا يوفرها لها المنطق، ولا يمكنه أن يفسر علاقتها بالواقع لأن اللغة تستعمل كلعبة، ولكل لعبة قواعدها الخاصة[3]، وهي نشاط متبادل ومنظم، وشكل من أشكال الحياة[4]، ولا وجود للعلامة إلا في أثناء استعمالها ولا ينشأ المعنى باستخدام كلمات في جمل بل إنه ينشأ من استعمال الجمل في أحوال فعلية[5]، إنه البعد التداولي بمعناه الأشمل؛ بوصفه يرتبط بالفعل، بإطار دينامي تلفظي وغايات تطبيقية.

---

[1] - Cité par J. Bouveresse, Le mythe de l'intériorité, p. 537.
[2] - L. Wittgenstein, Investigations philosophiques, p. 118.
[3] - M. Meyer, Logique, langage et argumentation, Paris, éd. Hachette, 1982, p. 72.
[4] - L. Wittgenstein, Investigations philosophiques, p. 125.
[5] - F. Armengaud, La pragmatique, p. 28.

إن اللغة لعبة مثلها مثل سائر اللعب، « أي لا توجد وظيفة محددة تؤديها كل الجمل. ولا يوجد معنى واحد محدد لكل جملة، لكن لكل كلمة عدة معان وليس بين هذه المعاني عنصر مشترك محدد، بين هذه المعاني تشابه أسري »[1]، مثل التشابه القائم بين أفراد الأسرة الواحدة بالرغم من اختلافاتهم الجسدية المتعددة. وهي لا تقتصر على تقرير الوقائع، بل تضطلع بوظائف عديدة أخرى « مثل إعطاء أوامر، تعبير عن رغبة، تمثيل دور على المسرح، ترجمة نص، قص حكاية، إلقاء أسئلة، تقديم شكر أو تهنئة، صب لعنة، تأمل حادثة وتحليلها، تكوين فرض علمي، كتابة قصة، إعطاء قسم الخ »[2]، كلها وظائف تنطوي على صورة خاصة من صور الحياة التي يحياها الفرد أو الجماعة.

1. 2. 2. الإحالة.

استنادا إلى تمييز **بورس** بين العلامة وتوارداتها دعا **ستراوسن** منذ العام **1950**، تاريخ صدور مقاله « **On referring** »[3]، إلى ضرورة التمييز أيضا بين المعنى والتعيين (أو الإحالة)، لكونهما لا يعبران عن الواقعة اللسانية نفسها؛ بحيث يغدو مهما، حين الحديث عن علامة ما، تحديد ما إذا كنا نقصد تواردا خاصا ينجم عن استعمال خاص لهذه العلامة من قبل فرد معين، في نقطة معينة من المكان والزمان، أم إن الأمر يتعلق بالعلامة ذاتها.

فهذه الأخيرة لا مرجع لها في ذاتها عموما، إنما الإحالة من جنس التوارد الذي يستقي قيمته المرجعية من استعماله من قبل المتكلم في ظروف خاصة، ففهم المعنى إذن يتمثل في القدرة على امتلاك طريقة تحدد لكل توارد خاص المرجع الذي يحيل إليه.

لا يكاد يختلف تصور **ستراوسن** للمعنى - حسب **ديكرو**[4] - عن وجهة نظر **دو سوسير** في إقرارهما بوجود مستوى وسيط بين المكون المادي للعلامة والأشياء التي يحيل إليها في الواقع، لكن، في حين يرتبط هذا المستوى لدى كل من **ستراوسن** و**فريج** ارتباطا وثيقا بعالم الأشياء، يتأسس التصور السوسيري على الاعتباطية التي تمنح الدلاليات استقلالها الذاتي.

---

1 - محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 55.

2 - المرجع السابق، ص 56.

3 - P. F. Strawson, De l'acte de référence in Etudes de logique et de linguistique, pp. 9-38.

4 - O. Ducrot et J. M. Schaffer, Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, éd. Seuil, 1995, p. 364.

لكن تصور **ستراوسن** مختلف من أوجه كثيرة عن تصور **فريج**، بل يتخذ من النقود التي وجهها إلى **روسل** منطلقا لتصوره الخاص إزاء حصول الدلالة، مشيرا إلى أن **روسل** لم يميز بين التضمين والافتراض المسبق، والاهتداء إلى اختلاف منطق كل منهما عن الآخر، ولا بين الدلالة والتعيين، وعدم الإقرار بامتلاك الجملة، أو القضية التي لا تحيل إلى شيء، دلالة ما، فيصبح التمييز - حسب **ستراوسن**[1] - بين الجملة واستعمالها والتلفظ بها أمرا ضروريا من أجل فهم أعمق لحصول الدلالة.

وخلاصة الأمر، إن القواعد التي تسير استعمال العبارات والقضايا هي التي تكون دلالة هذه العبارات أو القضايا، وبهذه الانتقادات التي وجهها إلى **روسل** يكون **ستراوسن** قد استكشف جانبا هاما من جوانب التداول اللغوي وأسهم في وضع كثير من الأسس التي سارت عليها التداوليات، واغتنت بها فلسفة اللغة العادية، وإن لم تسلم هي الأخرى من بعض التحفظات؛ فإذا كان بعض هذه الانتقادات مشروعا، فإن كثير منها - حسب **لينسكي**[2] « L. Linsky » - إما انتقادات خاطئة وإما يمكن تبيان توافقها مع تصورات **روسل**، وما يسترعي اهتمام **ستراوسن** هو الاستعمال الإحالي الوحيد، كما لفظ الحوت في الجملة « لطم الحوت الباخرة » بينما ليس كذلك في الجملة « الحوت حيوان ثديي ».

إذا كان الإنسان عادة ما يستعمل اللسان للحديث عن العالم الخارجي أو وصفه، إلى جانب الوظائف العديدة التي يضطلع بها، فإنه من المهم أن يتوافر على العناصر اللسانية التي تحقق له وظيفته الإحالية التي لا تتطابق بالضرورة بالواقع أو أو العالم المحيط بالضرورة، إذ للألسن الطبيعية - كما أشار إليه **ديكرو**[3] - القدرة على خلق الفضاء الذي تحيل إليه وإبداعه فتنتج خطابا خياليا. فالإحالة إذن - كما في تعريف **كربرات أوراشيوني**[4] مثلا - إقامة علاقة بين الملفوظ والمرجع، وتتلخص في مجموع الآليات التي تربط عناصر من الواقع الخارجي بعناصر لسانية، غير أن الفرد يستعمل معا، سواء في أثناء سن المرسلات أو في أثناء فكها، ثلاثة أنواع من الآليات المرجعية؛ هي الإحالة المطلقة، والإحالة المرتبطة بالسياق النصي والإحالة المرتبطة بحال التواصل.

---

[1] - P. F. Strawson, Etudes de logique et de linguistique, pp. 9-38.
[2] - L. Linsky, Le problème de la référence, tr. par S. Stern-Gilet, P. Devaux et P. Gochet, Paris, éd. Du Seuil, 1974, p. 124.
[3] - O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, éd. Seuil, 1972, p. 317.
[4] - C. Kerbrat-Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, Paris, A. Colin, 1980, p. 34.

إذا ما نظرنا في الحوار التالي، الذي دار بين **عمر بن الخطاب** - رضي الله عنه - **وجبلة بن الأيهم** بعد واقعة هشمه لأنف رجل من بني فزارة خلال الحج:

قال: ما هذا؟

قال: نعم يا أمير المؤمنين، إنه تعمد حل إزاري، ولولا حرمة الكعبة لضربت بين عينيه بالسيف.

فقال عمر: قد أقررت. فإما أن رضي الرجل وإما أن أقيده منك.

قال جبلة: ماذا تصنع بي؟

قال: آمر بهشم أنفك كما فعلت.

قال: وكيف ذاك يا أمير المؤمنين، وهو سوقة وأنا ملك.

قال: إن الإسلام جمعك وإياه، فلست تفضله بشيء إلا بالتقى والعافية.

قال جبلة: قد ظننت يا أمير المؤمنين أني أكون في الإسلام أعز مني في الجاهلية.

قال عمر: دع عنك هذا، فإنك إن لم ترض الرجل أقدته منك.

قال: إذا أتنصر.

قال: إن تنصرت ضربت عنقك، لأنك أسملت، فإن ارتددت قتلتك.

فلما رأى جبلة الصدق من عمر قال: أنا ناظر في هذا ليلتي هذه[1].

فإننا نسجل أن المتحاورين استعملا اسم الإشارة « هذا » للإشارة به تارة إلى تهشم أنف الفزازي مع استفهام حول الظروف والأسباب التي رافقته وهي إحالة مطلقة - إذا ما استندنا إلى تقسيم **كربرات أوراشيوني**[2] - إذ لا يحتاج المتلقي هاهنا قصد تأويل قول **عمر** - رضي الله عنه - إلى معلومات إضافية خارجية عن الحالة التي آل إليها أنف الفزازي، وتارة أخرى إلى طلب جبلة للعزة وهي إحالة مرتبطة بالسياق النصي إذ لا يمكن تأويلها إلا بالنظر إلى قول جبلة، وفي المرة الثالثة يشار باسم الإشارة إلى قرار **عمر** - رضي الله عنه - وهي إحالة ترتبط بحال التواصل جملة بحيث لا يمكن تأويلها إلا بالنظر إلى جملة الوقائع الحاصلة التي أنتجت قرار **عمر** - رضي الله عنه.

1- أبو الفرج الأصبهاني، الأغاني، **15/ 158**.

2 - C. Kerbrat-Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, p. 34.

1. 2. 3. نظرية أفعال الكلام.

أظهرت فلسفة اللغة العادية[1] للتفكير السيميائي واللساني أن اللغة وسيلة للتواصل قبل كل شيء، لا تتجلى إلا في أثناء الكلام، ولا سبيل إلى معرفة طبيعتها إلا بالتحول بها إلى دراسته؛ فقد بين أوستين[2] أن كثيرا من الأفعال التي لم تنتبه إليها الممارسات اللسانية السابقة لا تعبر بالضرورة عن واقع فتوصف بالصدق أو الكذب[3]؛ مثل الأفعال التي تأمر بشيء، أو تدعو إليه، أو تسميه، وغيرها من أفعال الكلام التي لا يقوم بها الفرد إلا متكلما، ولا تصلح المقاربات التقليدية لاستكشاف سير عملها في أثناء التواصل عموما والمحادثة خصوصا.

---

1 - يتحدد ميدان فلسفة اللغة في اتجاهين بارزين؛ اتجاه منطقي أسسه كل من فريج وروسل وطوره من بعدهما كل من شورش وكرناب وبريور ومونتاغ وكريبك وكبلان وبلناب، ويركز هذا الاتجاه على العلاقات القائمة بين الكلمات والأشياء، ويعمل على تحليل شروط صحة القضايا التي تعبر عنها الملفوظات التقريرية، بينما يعنى الاتجاه الثاني، وهو تحليل اللغة العادية، الذي أنشأه كل من مور وفتجنشتاين الثاني، وطوره من بعد كل من أوستين وغرايس وسيرل، بكيفية استعمال اللغة العادية والغرض منها ضمن عملية التواصل. ويركز هذا الاتجاه على استعمال المتكلمين للغة وتحليل شروط النجاح المتعلقة بمختلف أفعال الكلام، مثل أفعال الإحالة والإسناد، أفعال التلفظ، الأفعال الأدائية، التي ينوي المتكلمون القيام بها أثناء الكلام. لقد أسهم أصحاب الاتجاه المنطقي في وضع بعض الأسس لنظرية الدلاليات اللسانية وذلك بصياغة دلاليات منطقية اعتمادا على النزعة الصورية المنطقية، إذ يتمثل فهم دلالة ملفوظ تقريري في تحديد الشروط التي تجعل من هذا الملفوظ ملفوظا صحيحا. لقد صاغ هؤلاء المناطقة قصد بلوغ الغايات التي كانوا يتوخونها، فلسفات منطقية مهمة؛ مثل نظرية الأنماط لروسل، منطق المعنى والتقرير لشروش، منطق الجهات لكرناب ومنطق الزمن لبريور ومنطق الإشارات لكبلان، وهي أبحاث أثبتت فعاليتها في تحليل الشكل المنطقي للقضايا وشروط صحتها.

ينظر مثلا:

- P. Amselk, (doud la direction de), Théorie des actes du langage, éthique et droit, Paris, P. U. F., 1986
- O. Ducrot et J.-M. Schaeffer, Nouveau Dictionnaire des sciences du langage, Paris, Ed. Seuil, 1995.

2 - J. L. Austin, Quand dire, c'est faire, tr.par G. Lane, éd Seuil, Paris, 1970.

كان أوستين على اقتناع كبير من أن اللغة العادية هي الوسيلة المثلى التي تمكن من مقاربة الوقائع ولا يمكن تمثل الواقع إلا من خلالها؛ فاللغة العادية ليست بالنسبة إليه مجرد وسيلة عادية يتعاطاه الفرد، إنما يستعمل كلماتها بكل حذق تمكنه من إقامة كثير من الفوارق التي لم ينتبه إليها فلاسفة عصره، بل أكثر مما كانوا يظنون. ولأن الكلمات عادية وجد متداولة، فهي إذن ذات أهمية بالغة بالنسبة للدرس الفلسفي، تجسد الفوارق التي رأى الإنسان - عبر العصور - ضرورة إقامتها، وكذا العلاقات التي توصلوا إلى إقامتها من جيل إلى آخر. و لقد أشار أوستين أن أدنى انتباه إلى هذه الوقائع، من منطلق ألا شيء يقع دون سبب، إن تعدد الصيغ يرتبط ارتباطا بتعدد الأسيقة، بحيث يكون مجبرين على انتقاء هذه الصيغة أو تلك، وإذا ما بدا لنا هذا الاختيار أحيانا اعتباطيا، فإننا عادة ما نميل إلى هذه دون تلك، وإذا ما كان الآمر كذلك، فإننا مساقون إلى الاعتراف بأن ثمة شيء في الحال العامة المحيطة يفسر، إذا ما كشفنا عنه، لماذا استعملنا هذه الصيغة ضمن هذه الحال، والأخرى ضمن تلك، فتكشف لنا اللغة بذلك عن تعقيد الحياة. كما حذر أوستين من مغبة الخطأ الفادح الذي كثيرا ما وقع فيه كثير من فلاسفة من جهة أخرى بأن استعمالات اللغة محدودة، وكثيرا ما نبه إلى أن فلاسفة عصره كثيرا ما كانوا يعتقدون بأنهم لامسوا اللانهائي حالما يكتشفون سبعة عشر تعبيرا. (ينظر مقدمة الكتاب بجيل لان).

3 - للجاحظ في هذا الشأن رأي لا يكاد يختلف عن رأي أوستين بكثير؛ فقد أنكر - على حد تعبير القزويني - انحصار الخبر في القسمين وزعم أنه ثلاثة أقسام؛ صادق وكاذب وغير صادق ولا كاذب، لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه. فالأول، أي المطابق مع الاعتقاد، هو الصادق والثالث، أي غير المطابق مع عدم الاعتقاد، هو الكاذب، والثاني والرابع، أي المطابق مع عدم الاعتقاد وغير المطابق مع عدم الاعتقاد، كل منهما ليس بصادق ولا كاذب. فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب عدم مطابقته مع اعتقاده وغيرهما ضربان مطابقته مع عدم اعتقاده وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده.

ينظر:

- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، بيروت، دار إحياء العلوم، 1998، ص 17.

كما أن تميز العرب القدامى في الكلام بين الخبر، الذي غالبا ما يتصف إما بالصدق وإما بالكذب، والإنشاء وما ينطوي تحت هذا الأخير من أساليب الكلام مثل الأمر والنهي والاستفهام وغيرها من الأدوات، والذي لا يمكنه رده إلى صدق أو كذب، له دلالة على أن العرب لم يكونوا حقا غافلين عن البعد التداولي للغة، بل إن تعلم العربية ودراستها ينحو منحى تداوليا يستقصي كل ما يحيط بالكلام من جزئيات، ولقد ورد مفهوم التداول في عبارات كثيرة من كتب البلاغة والنحو والأدب.

لقد لاحظ **أوستين**[1] أن كثيرا من الملفوظات لا يمكن وصفها لا بالصدق ولا بالكذب دون أن تفتقد المعنى؛ وهي تلك التي نقصد بها فعل شيء ما، وتقتضي اللجوء إلى السياق من أجل إدراك معناها، ولا يمكن الحكم بكذبها إذا ما انتفى السياق، لكن نقول بأن الفعل المقصود لم ينجز عن قصد أو لم يفلح كلية أو ما شابه ذلك من شروط الاستعمال التي يجب اللجوء إليها - على حد تعبير **ريكاناتي**[2] - من أجل تمييز المعنى التداولي في مقابل اللجوء إلى شروط الصدق أو الكذب من أجل تمييز المعنى الوصفي.

لم ينتبه الرعيل الأول من المناطقة والفلاسفة التحليليين إلى أن إنتاج الملفوظات إنما يعد في الواقع شكلا من أشكال التفاعل الاجتماعي، ولذلك كانت أهم خاصية تميزت بها نظرية **أوستين** لأفعال الكلام - على حد تعبير **ليونس**[3] « J. Lyons » - إقرارها الصريح بالبعدين الاجتماعي والفردي المتبادل للسلوك اللغوي، فهي توفر إطارا عاما لدراسة الفوارق التركيبية والدلالية التي وصفها اللسانيون بعبارات الضروب والجهات، مخالفا بذلك أصحاب الوضعية المنطقية في تحديدهم لمفهوم الدلالة الذي يقتضي أن تكون القضايا التي يمكن التحقق من صحتها تجريبيا هي القضايا الوحيدة التي تكتسب معنى ما، بخلاف الملفوظات الأخرى التي لا تعد سوى ملفوظات عاطفية.

إن **فتجنشتاين**، على الرغم من العلاقات الوطيدة التي كانت تربطه بمؤسسي الوضعية المنطقية، سرعان ما تخلى عن هذا التمييز، أي بين وظيفتي اللغة الوصفية والعاطفية، إلى مفهوم تنوع الملفوظات الوظيفي؛ فاستخدام اللغة - حسب **فتجنشتاين** الذي كثيرا ما كان يردد بنادي العلوم الأخلاقية لكمبريدج قوله: « لا تسأل عن المعنى بل عن الاستعمال »[4] - شبيه باللعبة التي لا يمكن تعلم قواعدها إلا بممارستها.

والتمكن من ناصية اللسان لا يقتصر على تعلم جملة من القواعد الإلزامية التي تُسيِّر استعماله في كل الحالات، إنما يتم أيضا بالمشاركة في المبادلات الكلامية، التي يحدد كل واحد منها سياقٌ اجتماعيٌ خاص، وتسيره أعراف اجتماعية خاصة، مثلما سيتجلى ذلك بكل وضوح لدى **الإثنوميتدولوجيين** الذين عنوا بالجانب المعرفي للممارسات الاجتماعية.

---

[1] - J. L. Austin, Quand dire c'est faire, p. 37.
[2] - F. Recanati, les énoncés performatifs, p. 26.
[3] - J. Lyons, Sémantique linguistique, tr. par J. Durand et D. Boulonnais, Paris, éd Larousse, 1980, p. 354.
[4] - « Don't ask for the mening ; ask for the use » cité par A. Rey, Théories du signe et du sens, Lectures II, Paris, éd Klincksieck, 1976, p. 63.

كانت الممارسات اللسانية السابقة ترى في أفعال الكلام التي نبه إليها أوستين مجرد نتيجة لفعل إخباري يمثل الحقيقة اللسانية الوحيدة التي يعنى بها الدرس اللساني؛ ففعل الاستفهام مثلا يعني من منظور بنوي فعل إخبار الآخر بالجهل والرغبة في الخروج منه، متبوع بعملية نفسية تحول هذه الإخبار إلى استفهام، فتفسر معلومة الجهل على أنها طلب لمعلومات.

وهو تصور لا يمكن من فهم النشاط الحقيقي للكلام، لأن وظيفة اللغة الأساسية لا تكمن لدى الإنسان في الإخبار فقط بل تتعداه إلى أمور أكثر خطورة؛ فبفعل الكلام يتخذ الفرد المتكلم مكانته ضمن الجماعة التي ينتمي إليها وفي أثناء تواصله مع الآخرين، فليس الاستفهام - على حد تعبير **ديكرو**[1] مثلا - مجرد إخبار عن جهل والرغبة في الخروج منه، بل هو قبل كل شيء فعل يجعل به السائل المتلقي مُجْبرا على الرد ومتابعة المحادثة؛ إما بإخبار وإما بجهل على أقل تقدير.

1.2.3.1. فعل الكلام.

يفترض الفعل التواصلي فعلا كلاميا يقيم به المتكلم علاقة تفاعلية مع مخاطبه من منطلق أن كثيرا من الملفوظات التي يتلفظ بها لا تعبر بالضرورة عن واقع فتوصف بالصدق أو الكذب، تلك التي يدعوها **أوستين**[2] الأفعال الأدائية التي عادة ما تفترض جملة من الاتفاقات التي يتبناه الكيان الاجتماعي ويلتزم بها الفرد إذا ما أراد النجاح لأفعاله.

فإذا ما تلفظنا مثلا بالملفوظين « **أقسم** » و« **أكتب** » فإننا لا محالة نستعمل اللسان العربي بطريقتين مختلفتين، ففي حين يعبر الملفوظ الثاني عن واقعة غير لسانية مرتبطة أساسا بعمليتي الإحالة والإسناد، فلا يعرف صدقه من كذبه إلا من حيث تحقق هذه الواقعة فعلا من عدمه، لا يحيل الملفوظ الأول إلى واقع آخر غير ذاته، لا يرجى منه سوى تحقيق الأثر الذي استعمل من أجله.

حاول **أوستين** إنجاز تصنيف لهذه الأفعال الأدائية، لكنه سرعان ما تخلى عن تمييزه بين الفعل التقريري والفعل الأدائي بعدما تبين له أن كثيرا من الملفوظات التي يمنحها المتكلمون قيمة أدائية لا تحتوي بالضرورة على فعل أدائي صريح؛ إذ يمكننا الاقتصار على الأمر بغلق الباب مثلا بالملفوظ « **الباب** » عوض الملفوظين « **اغلق الباب** » أو « **آمرك بغلق الباب** »، أو الاكتفاء بالتساؤل بالملفوظ « **هل جاء علي؟** » عوض الملفوظ « **أسألك إن جاء علي** ».

---

[1] - O. Ducrot, Dire et ne pas dire, Paris, éd Hermann, 2e éd., 1972, p. 3-4.
[2] - J. L. Austin, Quand dire, c'est faire, p. 33.

يقتضي فهم مثل هذه الملفوظات - التي تحتوي على إشارات تدل على أنها في واقع الأمر ملفوظات أدائية دون أن تحتوي على فعل أدائي صريح - اللجوء إلى عناصر ترتبط بالخطاب والحال التي أنجر فيها، ولا يمكن للمتلقي أن يعيد تركيب قوتها الأدائية إلا بتأويل أو استنباط يستند إلى الخطاب السابق، أي السياق النصي، والنبر وغيرها من عناصر السياق العام، وهو الشيء الذي دعا **أوستين**[1] إلى اقتراح مفهوم جديد وأشمل هو الفعل الإنشائي وتمييزه عن الفعل الخبري من جهة والفعل التأثيري من جهة أخرى.

يدل الفعل الخبري على إنتاج أي ملفوظ ذي معنى ومرجع معينين بالمعنى التقليدي لمفهوم الدلالة مثل « **دخل محمد المدينة** » و« **السماء رزقاء** » وما شاكلهما من الأقوال التقريرية الأخرى التي لا يتلفظ بها بنية التأثير في المخاطب، في حين يدل الفعل الإنشائي على إنجاز فعل حين التلفظ به كما في قولنا « **آمرك بدخول المدينة** » وغيرها من أفعال الأمر، والنهي، والتوجيه، والاستفهام، والتحذير، والإغراء، والاعتذار، والمعارضة التي ترمي، عكس الأفعال التأثيرية، إلى إحداث أثر في المتلقي.

وقد يخرج بعض هذه الأفعال عن معناه الأصلي إلى مقاصد ثانوية أخرى يحددها السياق ولا يمكن استخلاصها إلا باستقراء القرائن التي اشتمل عليها؛ فعلى الرغم من أن « العلماء الأوائل يكادون يجمعون على أن حد الأمر أنه استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه، وأن صيغته الأصلية هي فعل الأمر (**افعل**)، إلا أنهم يختلفون في دلالة صيغته عليه، هل تكفي دلالتها الصرفية البحتة دون قرائن أم لا تكفي »[2]، ومن هذه الأوامر الإرشادات والتوجيهات التي ترافق دلائل استعمال الأجهزة، والتعليمات الخاصة بالوقاية وغيرها.

وحري بنا - قبل عرض ما لحق بنظرية أفعال الكلام من تطور - أن نسجل أن نظرية **أوستين** برزت في الساحة الفكرية في وقت هيمنة اللسانيات التوزيعية والتوليدية التي لم تكن ممارساتها تتعدى حدود مستوى الجملة وإطار التركيبيات، ولتجاوزها هذه الحدود بالذات، أضحى لنظرية أفعال الكلام أهمية بالغة بالنسبة لتحليل الخطاب بالنظر إلى النتائج غير المباشرة التي تنعكس على تصورنا لعمل اللغة؛ فهي تملي علينا إعادة النظر في التصور السوسيري من أوجه ثلاثة متصلة:

---

[1] - J. L. Austin, Quand dire, c'est faire, pp 109-115.

2 - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب. مقاربة لغوية تداولية، بيروت، دار الكتاب الجديدة المتحدة، **2004**، ص **341**.

- أولا: من حيث الاعتقاد بأن دلالة الملفوظ يمكن وصفها بمعزل عن إطارها التلفظي؛ إذ بينت تحاليل أوستين - على حد تعبير **منغنو**[1] - محدودية اللسانيات البنوية وقصورها في هذا الشأن ومؤاخذتها على إهمال البعدين الدلالي والنفسي للتلفظ وإبراز الدور المهم الذي تضطلع به ظروف التلفظ في تحديد هذه الدلالة وخاصة السياق الذي يمنح للكلمات بعديها الاجتماعي والتفاعلي.

- ثانيا: من حيث عدم تمييز **دو سوسير** بين النشاط اللساني والإبداع الفردي في حين تؤكد نظرية الأفعال على الطابع المؤسساتي والاجتماعي للنشاط اللساني، وأن هذا الانتماء هو الذي يمنح لمثل هذه الأفعال - حسب **بورديو**[2] - وجودها المنطقي والاجتماعي، فحتى وإن تم إنجاز هذه الأفعال خارج إطارها الطبيعي فإنها ستفتقد لا محالة معناها من الناحية الاجتماعية. ولعل **برندوني**[3] أحسن التعبير عن هذا الارتباط الوثيق بين نجاح فعل الكلام والمؤسسة التي تمثل السلطة المعيارية التي تُخضع الأفراد إلى بعض الممارسات، سواء تعلق الأمر بهيئة إدارية مثل المحكمة أم بمجموعة من القواعد السلوكية أو اللعبية.

- ثالثا: من حيث التصور السنني للألسن الطبيعية، وسوف يتبين لنا كيف أضحى مفهوم السنن من المفاهيم التي أثبتت مجمل الأبحاث اللسانية الاجتماعية والتداولية هشاشته.

1. 2. 3. 2. بنية فعل الكلام.

يتألف فعل الكلام من حيث بنيته الداخلية أو الدلالية من مركبين:

1) محتواه القضوي.

2) قوته أو قيمته الإنشائية.

وينعكس ذلك على الشروط التي يجب أن يتوافر عليها الفعل حتى يتلاءم وسياق تلفظه.

وإذا كان **أوستين** قد حدد هذه الشروط بوصفها شروطا لنجاح الفعل، فإن **سيرل**[4] يحددها بوصفها شروطا للرضا في ثلاثة أصناف هي الشروط الأولية، وشروط الصدق وأخيرا الشروط الضرورية.

---

[1] - D. Maingueneau, Initiation aux méthodes d'analyse du discours, p. 128.
[2] - P. Bourdieu, Ce que parler veut dire, p. 71.
[3] - A. Berrendonner, Eléments de pragmatique linguistique, p. 95.
[4] - J. Searle, Sens et expression, tr. J. Proust, Paris, éd. Minuit, 1982, p. 52.

أما الشروط الأولية فإنها تتمثل في امتلاك الفرد المتكلم المنجز للفعل الحق أو السلطة في تنفيذ هذا الفعل أو ذاك، وعادة ما يتعين على هذا الفعل أن يكون ملائما للسياق الذي أنجز فيه، في حين تلزم شروط الصدق الفرد المتكلم المنجز للفعل تحري الصدق أثناء إنجازه للفعل لكي لا يتهم بالتهكم أو الكذب الذي تعاقب عليه المؤسسات الاجتماعية، أما الشروط الأساسية فهي ترتبط باعتقادات الفرد المتكلم المنجز للفعل ومقاصده التي تعبر عن التزامه نحو المجتمع ومؤسساته.

إن فعل الكلام « **زوجتك ابنتي** » لا يمكن التلفظ به إلا ضمن سياق اجتماعي عرفي محدد، وإلا افتقد لمعناه التداولي، وهو يستوفي الشروط الأولية، وشروط الصدق والشروط الضرورية التي اقترحها **سيرل**، فلا يحق أن ينجز هذا الفعل إلا من له الحق والسلطة لذلك، مثل الأب، أو الوكيل أو السلطان، وفضلا عن ضرورة الصدق في مثل هذه المعاملات الاجتماعية، فإن التلفظ به يلزمه به المجتمع ومؤسساته.

2. التداوليات اللسانية.

بدأت معالم الأنموذج التداولي إذن تتضح في السيميائيات منذ أعمال **بورس** حتى تبلورت تبلورا واضحا في المنعطف اللساني الذي اتجه في فلسفة اللغة صوب دراسة اللغة العادية؛ أي الكلام، لكن اللسانيات، لاسيما الأوروبية، ظلت في هذه الفترة، أي حتى الستينيات، وفية للتعليم السوسيري؛ مقتصرة على دراسة اللسان، وتقصي الكلام من مجال تحرياتها.

1.2. الإرث السوسيري وغياب البعد التداولي.

1.1.2. إزاحة الكلام.

اشتملت دراسة اللغة عند **دو سوسير**[1] على قسمين: أحدهما أساسي واجتماعي المنشأ مستقل عن الفرد، وموضوعه اللسان، وثانيهما ثانوي، موضوعه الكلام بما فيه التصويت؛ فاللغة، بوصفها ملكة إنسانية وميزة كلية مشتركة بين بني البشر كافة، تختلف اختلافا بينا عن الألسن التي تبقى جزئية ودائمة التغير، لا يتكلم بالواحد منها سوى عدد معين من الأفراد، قل أو كثر. ولذلك فإن دلالتهما متمايزتان تمايزا واضحا بينه **دو سوسير**؛ إذ اللسان - بالنسبة له[2] - قسم محدد

[1] - F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 37.
[2] - Idem, p. 25.

نريد أن نشير في هذا السياق إلى أن مختلف الترجمات التي أنجزت لدروس دو سوسير التي تحويها المكتبة العربية لا تتفق البتة على ترجمة موحدة للمصطلحات التي يحويها الكتاب. نذكر من بين هذه الترجمات حسب تاريخ صدورها:

- ف. دو سوسير، دروس في الألسنية العامة، تر. صالح القرمادي ومحمد عجينة، تونس، الدار العربية للنشر، **1985**.

وأساسي من اللغة، إنه نتاج لملكة اللغة، ومجموعة من المواضعات الضرورية التي يتبناه الكيان الاجتماعي كي يمكن أفراده من ممارسة هذه الملكة.

ارتبط فصل اللسان عن اللغة فصل الكلام عن اللسان وجعل هذا الأخير - بوصفه نسقا سيميولوجيا مستقلا عن الفرد الذي يستخدمه من أجل الكلام - الموضوع العلمي الوحيد الذي يمكن للسانيات أن تصفه وفق قواعد خاصة بها، أما الكلام - ومن ثم فالخطاب الذي تتلاحم في تشكيله عدة عناصر خارجية (الفرد المتكلم والحال والمرجع والمعنى ...) هي في الأصل موضوع علوم أخرى - لا يمكن أن يكون موضوعا علميا خاصا باللسانيات لا يشاركها فيه علم آخر[1].

إن التمييز بين اللغة واللسان من جهة، وبين اللسان والكلام من جهة أخرى، اختياران منهجيان، وقاعدة إبستمولوجية، أكثر منهما تعبير عن واقع، ودو سوسير واع وعيا جيدا بهذا المعطى، وقد عبر عنه في كثير من المواضع، سواء في بعض الفقرات من دروسه التي نشرت من كتاب المحاضرات، أو في المخطوطات التي أثبتها **غودال « Godel »**. وهو اختيار تمليه ضرورة إعادة النظر في كل المفاهيم التي كان علماء عصره يتداولونها دون التوصل إلى صياغتها في لغة واصفة محكمة.

2.1.2. حدود ثنائية اللسان والكلام.

إذا كان هذا التمييز، من المنظور الإبستيمولوجي، الملاذ الذي لجأ إليه أتباع **دو سوسير** من بعد لما كانت تحققه من توجه علمي جديد مقارنة بالممارسات اللسانية الأولى، فإنها ما انفكت تبين عن قصورها في معالجة العلاقات الوثيقة التي يقيمها الأفراد المتكلمين فيما بينهم، وهي تتجلى جلاء واضحا في أفعال الكلام. ولعل اقتضاء الكلام للأفراد، سواء متلفظين أو كاتبين، مستمعين أو قارئين، وحال تلاقي بينهم، وواقع يحيلون إليه، وأفعال كلامية يصدرونها، أسهم في تردد أتباع **دو سوسير** في الإقبال على دراسة الكلام، لاسيما تصور **دو سوسير** ذاته إلى الأفراد المتكلمين الذين يرى فيهم أفرادا أحرارا منتجين لملفوظات لا يوجد ما يقال عنها نتيجة تضافر وقائع كبيرة في تكوينها؛ لسانية، ونفسية، واجتماعية وأنثروبولوجية.

إن النتيجة الأولى التي تصدر عن هذا التصور فصل مفهوم الخطاب عن آليات إنتاجه التي أسهمت في تكوينه ومختلف الوقائع المرتبطة به؛ وبقدر ما شارك الفصل بين السنكرونية

- ف.دو سوسير، فصول في علم اللغة العام، تر. أحمد نعيم الكراعين، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، **1985**.
- ف.دو سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تر. غازي مجيد ومجيد النصر، الجزائر، منشورات مطبعة الحزب، **1986**.
- ف.دو سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر. عبد القادر قنيني، مر. أحمد حيبي، الدار البيضاء، دار إفريقيا الشرق، **1987**.

[1] - F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 30.

والدياكرونية، بتأثير الفلسفة الكانطية والنظرية الاقتصادية البورجوازية، في إزالة التاريخ، يشارك الفصل بين اللسان والكلام في تغييب الفرد المتكلم (أو إرجائه) من حقل التحريات اللسانية. وبذلك، يغدو الكلام مجرد مجموعة عينات يستعان بها للوصول إلى اللسان، ومجموعة من الجمل مصاغة سلفا لا غير، تضع حدا لأقصى المراتب التي يمكن للتحليل الوصول عندها، ويبقى النص أو الخطاب خارج دائرة المعرفة، مجهول المعالم، صعب المنال.

كما لم تعد - على تعبير **أحمد يوسف**[1] - سلطة السياق وهيمنة المرجع وغلبة الخارج قائمة في حسبان القراءة النسقية إلى درجة الشطط في اليقين، والغلو في الاعتقاد بأن لا وجود لشيء خارج النص. ففي نظر البنوية الصورية يتضمن النسق استقلالا خاصا أشبه ما يكون بالتناسل والاكتفاء الذاتي كما وضحه **دو سوسير** حول لعبة الشطرنج.

2. 1. 3. التوجهات الجديدة.

حاول بعض الباحثين الخروج عن الأطر اللسانية التي وضعتها بعض قراءات الفكر السوسيري، لاسيما الوظيفية منها، ومقاربة الخطاب بالاستفادة من التصورات السوسيرية ذاتها بغية إيجاد معايير موضوعية تمكن - انطلاقا من المعطيات اللسانية التي وفرتها دراسة اللسان من قبل - من التعرف إلى طبيعة تكوين النصوص الأدبية.

2. 1. 3. 1. البحث عن مفهوم الأدبية.

أحدث الانتقال، الذي قام به **الشكلانيون الروس**[2]، من الجملة إلى النص القطيعة الأولى مع بعض التصورات السوسيرية، ولقد انصب اهتمامهم في تحديد مفهوم الأدبية تحديدا علميا دون التخلي عن مبدأ المحايثة الموروث عن **دو سوسير**، من خلال استكشاف الوقائع الصوتية، والمرفولوجية والتركيبية التي تسهم في بنينة النص.

لكن أعمالهم، على الرغم من شساعة الآفاق التي فتحتها أمام تكوين اللسانيات النصية، ومساهمتها، إبستمولوجيا، في تغيير ملامح اللسانيات، إلا أن مفهوم الأدبية ظل يرتكز عندهم على جملة من الصفات الصورية التي يمكن التعرف عليها في جميع النصوص الأدبية، مقارنة بالنصوص

---

1 - أحمد يوسف، القراءة النسقية ومقولاتها النقدية، ج 2، وهران، الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، **2001**، ص **86**.

2 - Théorie de la littérature, Textes des Formalistes russes, réunis, présentés et traduits par T. Torodov, Préface de R. Jakobson, Paris, éditions du Seuil, 1965.

العادية أو العلمية التي تطغى عليها التعيينات القائمة بوظيفة الإعلام فقط بينما تعج النصوص الأدبية بالتضمينات التي تكسبها التعدد في التأويل[1].

وهي الصفات الصورية التي لجأ إليها كل من **بروب** « V. Propp »، **وتودوروف** « T. Todorov » **وياكبسون** في استكشاف الحكاية، أو السرد أو الشعر، التي ظلت كلها نصوصا ثابتة تشبه النصوص العلمية في ثباتها حتى ولو تغيرت بتغير الاستكشافات العلمية، بينما تطغى على طبيعة النصوص الأدبية الحقيقية التموج والحركية.

2. 1. 3. 2. المقاربة التركيبية : تحليل هاريس للخطاب.

يندرج تحليل الخطاب **لهاريس** « Z. Harris » في سياق المدرسة الأمريكية التوزيعية التي بدأت معالمها تتضح مع **إدوارد سابير** « E. Sapir » **وليونارد بلوميفيلد** « L. Bloomfield »، وتعد أعماله، في مرحلة أولى، تطبيقا للمنهجية التوزيعية على التحليل الفونولوجي والتركيبي للجملة، وهي من بين المقاربات الأولى التي سعت إلى معالجة اللغة معالجة صورية ترفض اللجوء إلى المعنى من أجل التحديد الصوري للفونيمات والمورفيمات والاقتصار - عوضا عنها - على مجموع العوامل المحيطة بالعناصر المجردة، ثم وسع **هاريس** في مرحلة لاحقة منهجيته لتشمل مجموعة الجمل التي تكون الخطاب، منبها إلى أن تحليل الخطاب لا يمكن أن يقوم على أسس ثابتة ما لم تراع فيه العلاقات القائمة بين الجمل.

وتدل عبارة الخطاب لدى **هاريس** على تسلسل من الجمل التي تبدي نوعا من الانسجام، لتصبح الوظيفة الأساسية لتحليل الخطاب تعيين الميزات الصورية لهذا الانسجام بالعلاقات القائمة بين هذه الجمل المتتالية[2]، ويشتمل الوصف اللساني حينئذ على مرحلتين؛ جرد كل وحدات اللسان البنوية، ثم تحديد القواعد التي تحكم العلاقات القائمة بينها، أي قواعد توزيعها.

وحدد **هاريس** مستويين ضمن اللسان يقتضي التعرف إليهما جملة من المعايير الخاصة، بحيث يشمل كل مستوى من هذين المستويين لوحده كلية الملفوظ، الذي يمكن اعتباره من جهة مركبا من عناصر فونيمية أو من عناصر مورفيمية[3].

---

[1] - R. Lafont et F. Gardès-Madray, Introduction à l'analyse textuelle, Paris, éd. Larousse, 1976, p. 15.
[2] - J.-P. Paillet et A. Dugas : Principes d'analyse syntaxique, Montréal, P. U. Q., 2e éd., 1977, p. 143.
[3] - B. Malmberg, Les nouvelles tendances de la linguistique, tr. par J. Gengoux, Paris, P. U. F., 1968, pp. 251-252.

يقوم تحليل **هاريس**[1] للخطاب على فرضية إمكانية وصف اللسان عن طريق بنية توزيعية، أي عن طريق توارد الأجزاء، بحيث لا يفترض هذا التحليل اللجوء إلى عوامل أخرى مثل عاملي التاريخ والمعنى، إنما يتم تحديد توزيع عنصر ما بجملة من الأسيقة اللفظية.

ويعني السياق اللفظي الترتيب الفعلي لتواردات هذا العنصر، أي العناصر الأخرى التي يكون معها الملفوظ، بحيث يشغل كل عنصر من هذه العناصر موقعا محددا. ولا يرتبط الخطاب - من وجهة نظر **هاريس** - بالحال الاجتماعية التي أنشئ فيها؛ فاللسانيات الوصفية ليست مزودة بالقدر الكافي - حسبه - حتى يمكن لها إدراج الحال الاجتماعية ضمن التحليل، وإذا ما أمكن - بعد استخراج بنية الخطاب استخراجا توزيعيا - تحديد بعض علاقات الانسجام بين نوع من الخطاب وأشكال معينة من السلوك، فإن هذا لا يعني - مثلما أشار إليه **منغنو**[2] - أن الخطابات المنتجة ضمن أحوال متشابهة تمتلك الخصائص الصورية ذاتها، أو أن الخطابات المنتجة ضمن أحوال مختلفة يجب بالضرورة أن تمتلك خصائص صورية مختلفة.

وجهت لطريقة **هاريس** في تحليل الخطاب بعض الانتقادات[3]؛ أولاها غياب تعريف منهجي لمفهوم الخطاب الذي يبقى مجرد ملفوظ يتعدى حدود الجملة، وانعكس هذا الفقر المنهجي على الطريقة ذاتها؛ بحيث لا يكاد يتجاوز التحليل سطح النص بالرغم من استعمال التحويلات وكأن الخطاب لا يمتلك سوى بنية وحيدة سميكة لم يبق سوى تقطيعها ثم تصنيفها.

لكن، وعلى الرغم من هذه الانتقادات وغيرها، فإن **هاريس** كان له الفضل في جلب الانتباه إلى إمكانية مباشرة المسائل المتعلقة بتحليل الخطاب بأدوات لسانية، صورية، ملائمة وصارمة، وتقديم إطار منهجي لمسائل لم تصغ من قبل مثل التحليل الآلي للخطاب.

تبعا لهذه الانتقادات حاولت بعض الدراسات المعاصرة تطعيم طريقة **هاريس** في تحليل الخطاب ببعض إنجازات اللسانيات والتداوليات الحديثة لاسيما نظرية التلفظ؛ فقد استعمل **ماليديي** « D. Maldidier » في أطروحته حول مفردات حرب الجزائر الطريقة التحويلية ليس من أجل رفع مردود أصناف التكافؤ فقط، بل أيضا قصد إدراج علاقات إعادة الصياغة القائمة بين القضايا والتدرج الذي يتم بمقتضاه اضطلاع المتلفظ بالكلمة.

---

[1] - Z. S. Harris, Structure distributionnelle in M. Arrivé et J.-C. Chevalier, La grammaire, Paris, éd. Klincksieck, 1975, p. 250.
[2] - D. Maingueneau, Initiation aux méthodes d'analyse du discours, p. 66.
[3] - Idem, p. 76.

الجملة، تستقي ماهيتها ووجودها في الآن ذاته من علاقاتها التي تقيمها مع وحدات النسق الأخرى[1]، لا شيء سواها.

لكن النسق المغلق - كما يقول **أحمد يوسف**[2] - وهم ضلل كثيرا من البنويين، وألقى بالبنوية الصورية إلى الانسداد. فإذا علمنا بأن النسق معطى أولي مرتبط بلاوعي العقل البشري وكونيته، فلا يتحتم علينا ذلك إغفال حركيته وتحولاته وانتظامه الداخلي؛ فهو لا يفقد أساسه الجوهري، ولكنه يمتلك مرونة من التحولات، ويستجيب لمقتضيات التغيرات، فيتكيف معها دون أن يتلاشى جوهره. ولنا مثال على ذلك في النسق اللساني. فاللغة بدون نسق معدومة ولا معنى لها؛ غير أن هذه اللغة في تحول مستمر مع المحافظة دائما على نسقها الجوهري.

وظلت الممارسات اللسانية لا تتعدى حدود الجملة، ودرجت اللسانيات البنوية منذ نشأتها الأولى على اعتبارها المستوى الأخير الذي لا يمكن للتحليل اللساني أن يتجاوزه، ولا يمكن أن تكون وحدة لسانية مستقلة يتم إدراجها ضمن وحدة أوسع منها كما يتجلى جلاء واضحا لدى **بلومفيلد**.

2. 1. 5. المعنى من المنظور البنوي.

درجت اللسانيات في هذه الفترة من تاريخها على اعتبار طريقة إنتاج المعنى بسيطة جدا؛ فالمعنى الكلي ينشأ حسب **فريز** « C. C. Fries » عن المعنى المعجمي للكلمات المفردة، وما ينضاف إليه من معنى بنوي[3]، ينشأ عن بعض التراكيب الملائمة من حيث الدلالة، التي تبين العلاقات الدلالية القائمة بين المدلولات المعجمية، بحيث لا يشمل الدال المعجمي إلا مدلولا واحدا، عدا في بعض الحالات المرضية كاللبس والمجاز وغيرها[4].

وإلى جانب التصور البنوي لحصول المعنى لم تزل بعض مدارس الدلاليات المعاصرة - خاصة في الضفة الأنجلوسكسونية - تحدد معنى الجملة وفق شروط صدقها، متأثرة بأعمال **فريج** و**فتجنشتاين** الأول، بمعنى أن شروط صدق الجملة تحدد وضعا معينا للأشياء الذي تمثله هذه الجملة أو تصفه، فالجملة أو القضية التي تحملها حينئذ صادقة إذا كان وضع الأشياء حقيقيا، وتكون كاذبة إن لم يكن الوضع كذلك[5].

---

[1] - J. Lyons, Eléments de sémantique, p. 188.

2 - أحمد يوسف، القراءة النسقية ومقولاتها النقدية، ج 2، وهران، الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، **2001**، ص 37.

[3] - J. Lyons, Linguistique générale, p. 434.

[4] - C. Kerbrat-Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, Paris, A. Colin, 1980, p. 6.

[5] - F. Recanati, Les énoncés performatifs, Paris, éd minuit, 1986, p. 11.

6.1.2. الأفراد المتكلمون.

يمثل إقصاء **دو سوسير** للكلام في حقيقة الأمر ثلاثة إقصاءات؛ إنه إقصاء للأفراد المتكلمين، وإقصاء للحال، وإقصاء للاستعمالات اليومية للغة[1]؛ فقد اقتدى **ياكبسون بدو سوسير** في إقصائه للأفراد المتكلمين. وأضحى أنموذجه التواصلي الذي وضعه على إثر **بوهلير** « K. Bühler » الإطار العام الذي ما إن حاولت اللسانيات أن تطل على الكلام، أي على استخدامات السنن، إلا واقتدت به؛ فهو موضوع على شكل حوار مثالي بين شخصين حرين واعيين، يمتلكان السنن نفسه، وتسيره وظائف معلومة[2]، كما يوحي إليه المخطط الآتي:

السياق

المرسل ..... المرسلة ..... المتلقي

القناة

السنن

على الرغم من الفائدة التي اكتساها الأنموذج اللساني آنذاك، مقارنة بالنماذج التواصلية الأخرى - كالنماذج التقنية (أنموذج **شانون وويفر**، سبرنيطيقا **وينر**)، ونماذج التفاعل الاجتماعي - بتأكيد **ياكبسون** على أن تبادل المرسلات ليس مجرد بث فيزيائي للمعلومات، وإنما هو نشاط وظائفي يرتبط في الآن ذاته بالمرسل والمتلقي، وبمكونات الأنموذج الأخرى، وعلى الرغم كذلك من أن أنموذجه يختزن البذرة الأولى التي سينمو منها أحد الأسس التي اعتمدتها مختلف المقاربات التي عنيت بتحليل المحادثة، والمتمثلة أساسا في إدراج - ولو بتحديد غير دقيق - الظروف الاجتماعية للتواصل ضمن ما حدد بمفهوم السياق، فقد ظل، وكثير من اللسانيين على إثره، على غير اكتراث بالعلاقات الاجتماعية ضمن دراسة المبادلات اللسانية[3]، غافلين عن تحذير **باختين**[4]، منذ العام 1929، من موضوعية دو سوسير المجردة، وتصريحه بأن مادة اللسان ليست مكونة من نسق مجرد من الأشكال اللسانية، بل يتألف من ظاهرة التفاعل الكلامي الاجتماعية. وهي الدعوى التي أخذت بها فيما بعد إثنوغرافيا التواصل التي اقترحت أنموذجا تواصليا يؤكد مفهوم الحال الاجتماعية.

---

[1] - R. Eluerd, La pragmatique linguistique, Paris, éd F. Nathan, 1985, p. 9.
[2] - R. Jakobson, Essais de linguistique générale, tr. par N. Ruwet, Paris, éd Minuit, 1963, p. 214.
[3] - E. Marc et D. Picard, L'interaction sociale, Paris, P. U. F., Paris, 1989, p. 26.
[4] - M. Bakhtine, Le marxisme et la philosophie du langage ; essai d'application de la méthode sociologique en linguistique, Paris, éd Minuit, Paris, 1977, p. 136.

إن مفهوم التواصل الذي يقتصر مدلوله - على حد تعبير **ديكرو**[1] - على عملية تبادل المرسلات قصد تزويد المتلقي بمعلومات لم تكن لديه من قبل لم يعد يحظى بقبول عدد من اللسانيين وفلاسفة اللغة، بالرغم من القطيعة الإبستمولوجية التي أحدثها مع تصور القرن التاسع عشر لوظيفة اللغة الأساسية والمتمثلة في تمثيل الفكر، ولم يكن استعمالها الفعلي بالنسبة له سوى وظيفة ثانوية، بل وظيفة خطيرة لأنها تؤدي بالألسن إلى الاختلال التدريجي والانقراض.

لقد بين **بنفينست**[2] استحالة تحديد معنى بعض الوحدات (أنا « je » وأنت « tu ») التي تنتمي إلى اللسان خارج إطار الكلام، ولا يقتصر الأمر على هذين الضميرين، بل يتعداهما إلى كثير من الوحدات اللسانية الأخرى وتعم الذاتية جميع أركان اللغة؛ فضميري المتكلم « je » والمخاطب « tu » لا تكمن حقيقتهما إلا ضمن الخطاب الذي يمنح لهما تفردهما، إذ لا يدل الضمير « je » إلا على الشخص الذي يتكلم[3]، وهذا يعني أنه لا يكتسي أي قيمة إلا ضمن الحال التي أنشأ فيها، ولا يكتسب وجودا لسانيا إلا ضمن الكلام[4].

ينضاف إلى هذا الإسهام أن **لبنفينست** الفضل في تخليص اللسانيات من ربقة التمييز بين اللسان والكلام وتبعاته؛ إذ جعل من الجملة بدورها الوحدة اللسانية الصغرى لمجال أوسع أسماه بالخطاب، وبذلك نغادر ميدان اللسان - على حد تعبير **بنفنست**[5] - بوصفه نسقا من العلامات لنلج فضاء آخر، هو فضاء اللسان بوصفه وسيلة للتواصل، تعبيره الخطاب. وهما، أي الجملة والخطاب، ميدانان مختلفان على الرغم من أنهما ينطويان على الحقيقة نفسها، وينتجان نوعين مختلفين من اللسانيات على الرغم من أن سبيليهما يتقاطعان في أي لحظة؛ فهناك من جهة، اللسان بوصفه مجموعة من العلامات الصورية، التي يتم إبرازها بإجراءات صارمة، وترتيبها ضمن أقسام، وتنظيمها ضمن بنيات وأنساق، ومن جهة أخرى تمظهر اللسان ضمن التواصل الحي.

على إثر هذا التصور الجديد، الذي باشر دراسة الاستعمال اللغوي، بدأ التساؤل عن طبيعة الوقائع التداولية؛ هل تنتمي إلى الكفاية أم إلى الأداء؟ إلى اللسان أم إلى الكلام؟ وهي مسألة ترتبط بطبيعة النظرية التداولية ذاتها؛ فإذا كانت التداوليات تنتمي إلى حقل الدلاليات أو ما يدعى بالتداوليات المدمجة - كما هو موقف **ديكرو** - فإنها تنتمي إلى لسانيات اللسان، أما إن كانت

كان هذا التمييز يقترض الكثير من تمييز دو سوسير بين اللسان والكلام، فإنه الاختلاف الجوهري بين الكفاية والأداء من جهة وبين اللسان والكلام من جهة أخرى يرتبط أساسا بوصف الكلام من قبل دو سوسير بالفعل الفردي واللسان بالكنز الجماعي، في حين ليست الكفاية لدى شومسكي خاصية للجماعة بل خاصية للفرد المتكلم.

[1] - O. Ducort, Qu'est ce que le structuralisme, le structuralisme en linguistique, Paris, éd. Seuil, 19, p. 12.
[2] - E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, 1, Paris, éd Gallimard, 1966, p. 228.
[3] - E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, p. 252.
[4] - R. Eluerd, La pragmatique linguistique, p. 32.
[5] - E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, 1, p. 130.

منفصلة عن النظرية اللسانية (التي تقتصر على الدراية الفونولوجية والتركيبية والدلالية)، فإنها إذن من اختصاص لسانيات الكلام التي تعنى باستعمالات نسق اللسان[1]، وهي الوجهة التي يتخذها غرايس.

2.1.7. الحال والسياق.

أقصت اللسانيات الصورية البنوية والتوليدية الحال من مجال ممارستها فضلا عن إقصائها للأفراد المتكلمين. وتشمل الحال عادة السياق النصي؛ أي المحيط الكلامي أو الكتابي للملفوظ، السياق الموقفي الذي يشمل كل ما يحيط بالأفراد المتكلمين، بما في ذلك الزمن والمكان والغرض الذي تواصلوا من أجله، فضلا عن السياق الكلي[2]. وتكمن ميزة السياق الأولى - حسب **فان دايك**[3] - في ديناميته، فهو ليس مجرد حالة تلفظ بل متوالية من أحوال تلفظية فضلا تغير المواقف في الزمان.

أضحى مفهوم السياق المعيار الذي يتخذه كثير من الباحثين في تصنيف الدراسات التداولية، كما هو شأن كل من **باريت** « H. Parret » و**جاك**؛ إذ يُلاحَظ أن مفاهيم السياق النصي أو اللساني، والسياق المرجعي، والسياق الحالي والسياق التفاعلي كلها مفاهيم ترتبط ارتباطا وثيقا بنوع خاص من الممارسات التداولية.

يحيل مفهوم السياق النصي إلى جملة الدراسات التي تمخضت عن اللسانيات النصية، وتحليل الخطاب والمحادثة، ويفترض تجاوز أطر الجملة والقضية إلى نصوص بأكملها لا تغدو الجمل فيها سوى مؤشرات لتنظيم وحدات أشمل منها، بينما يشير مفهوم السياق المرجعي إلى تداوليات الفلاسفة المناطقة الذين تمخضت أعمالهم عن تأسيس تداوليات الإشارة كما هي بارزة لدى **مونتاغ** « Montague ».

طرح مفهوم السياق الحالي - الذي يتسع مجاله ليشمل كل الأحوال التي تنتجها الثقافة مثل الطقوس الاحتفالية والنقاشات البرلمانية، والمرافعات أمام المحاكم، والمفاوضات وغيرها - أمام علماء اللسانيات الاجتماعية مسألة تصنيف هذه الأحوال وأي المعايير الاحتكام إليها؛ مثل مفهوم الدور الذي يضطلع به المشاركون.

---

[1] - J. Moeschler, Théorie et pragmatique conversationnelle, Paris, éd A. Colin, 1996, p. 24.
[2] - R. Eluerd, La pragmatique linguistique, p. 13.
3 - ت.فان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000، ص 258.

هكذا يبدو مفهوم السياق مفهوما محوريا وأداة إجرائية فعالة بالنسبة للأبحاث التداولية حتى ليغدو صفة ملازمة لنظرية بعينها كما هو شأن نظرية **فيرث** السياقية للمعنى، إذ يقوم تحليل معنى الملفوظ - على حد تعبير **ليونس**[1] - على تسييق تسلسلي للوقائع، سياق داخل سياق، كل واحد من هذه الأسيقة يعد وظيفة، أو عنصرا من السياق الأشمل، بحيث تنتمي كلها إلى سياق الثقافة.

2.1.8. الاستعمال.

لم تكن الاستعمالات العادية للغة تثير اهتمام علماء اللغة إلى عهد قريب لا لشيء إلا لأنها كانت تمثل بالنسبة لهم الجانب العشوائي وغير المنظم من اللغة. وقد بين لنا التاريخ - على حد تعبير **مارتني**[2] « A. Martinet » - مدى صعوبة استخراج اللسانيات العلمية من النحو المعياري، إذ كان معظم الذين اهتموا باللغة أو بالألسن حتى عهد قريب إنما يفعلون ذلك بمقاصد معيارية.

لم يكن النحاة القدامى يعتقدون في تميز اللسان المكتوب عن اللسان المنطوق وحسب، بل إن اللسان المكتوب، أي اللسان الأدبي، أكثر صحة ونقاء، فكان دورهم يتمثل في المحافظة عليه من الفساد[3]؛ فالمعيارية التي التزمت بها جل المدارس النحوية وأورثتها اللسانيات التي اقتفت أثرها في الاكتفاء بدراسة السنن بدل استعمالاته اليومية حالت دون وصف شامل لكل جوانب اللغة المتعددة.

لقد بينت كثير من الدراسات اللسانية المعاصرة، ونذكر منها بحوث **بنفنست**، و**ديكرو**، و**كربرات أوراشيوني**، أنه من العسير أحيانا وصف بعض السلوكات القولية دون اللجوء إلى محيطها غير القولي، وبصفة عامة لا يمكن دراسة المعنى دراسة كافية - حسب **كربرات أوراشيوني**[4] - دون الأخذ بعين الاعتبار المرجع. ولن نتمكن من تحليل الكفاية اللسانية ما لم ندرج دراسة الكفاية الأيديولوجية، ولا وصف مرسلة ما دون معرفة بالسياق الذي نشأت فيه والآثار التي ترمي إلى تحقيقها.

---

[1] - J. Lyons, Sémantique linguistique, p. 235.
[2] - A. Martinet, Eléments de linguistique générale, Paris, éd A. Colin, 1980, p. 6.
[3] - J. Lyons, Linguistique générale, tr. par F. Dubois-Charlier et D. Robinson, Paris, éd Larousse, 1970, p. 35.
[4] - C. Kerbrat-Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, p. 8.

إن الكلام ليس مجرد تبادل للمعلومات، بل هو إنجاز لفعل ما، محكوم بقواعد خاصة، قد يكون بعض منها حسب **هبرماس**[1] كليات، من شأنه تغيير حالة المتلقي ونسق معتقداته و/أو موقفه السلوكي. ويعني هذا أن فهم الملفوظ يفترض تحديد - فضلا عن محتواه الإعلامي - مرماه التداولي؛ أي قيمته وقوته الإنشائيتين.

ليس استعمال اللغة - على حد تعبير **فان دايك**[2] - إنجاز فعل مخصوص فقط، وإنما هو جزء كامل من التفاعل الاجتماعي؛ فأنساق اللغة هي أمور متواضع عليها، إذ هي لا تنظم ضروب التأثير والتأثر الاجتماعي فحسب، وإنما مقولات تلك الأنساق وقواعدها تنمو وتتطور تحت تأثير بنية التفاعل داخل المجتمع .

أثمرت وجهة النظر السوسيرية واللسانيات البنوية في صياغة طرائق تحليل فعالة، خاصة طريقة الاستبدال، التي استطاعت بفضلها تقسيم المدونة، وتحديد الوحدات الدلالية والصوتية الصغرى غير الدالة بكل دقة، والاهتداء إلى الخصائص المميزة التي تشكل التقابل بين الوحدة وسائر الوحدات الأخرى من المستوى ذاته، المورفيمي، والفونيمي، وجمع الوحدات التي تشترك في بعض الخصائص التوزيعية ضمن أنموذج معين[3]. وإذا كانت النتائج التي توصلت إليها اللسانيات البنوية في ميدان الفونولوجيا من الأهمية ما لا يمكن لأحد نكرانها، فإن التركيبيات صاغت هي الأخرى تحليلا للجمل إلى مكوناتها المباشرة يعبر أحسن تعبير عن كيفية انتظام العلاقات القائمة بين المقطوعات داخل الجملة، وداخل هذه الأخيرة، بين المورفيمات.

استطاعت الدلاليات مؤخرا من التوصل إلى استثمار المبادئ البنوية في تحليل المعنى عن طريق البحث عن الخصائص المميزة للمعنى، أي السيمات، على شاكلة الفونولوجيا في بحثها عن الفيمات. ومن ثم فإن في حساب اللسانيات البنوية سجلا حافلا بالاكتشافات حق لها أن تكون مرحلة حاسمة من مراحل تطور اللسانيات الحديثة.

2. 2. اللسانيات التوليدية.

آخذ **شومسكي** البنوية على عدم أخذها بعين الاعتبار مسألة الإبداع التي يولد بموجبها المتكلم المستمع بقدر محدود من الأصناف والقواعد التي تمثل كفايته اللسانية، عددا غير محدود من الجمل، وليس سواها. ويبرر رفض النحو التوليدي لبعض التصورات السوسيرية فيقترح استبدالها

---

[1] - Cité par C. Kerbrat-Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, p. 185.

2- ت. فان دايك، النص والسياق، ص 227.

[3] - J. Cervoni, L'énonciation, Pars, éd. P. U. F., 1987, pp. 10-11.

بتصورات أخرى؛ فمن التصور الآني للغة، إلى تصورها الدينامي، ومن الاكتفاء بإدراك الوقائع على مستوى تسلسل المورفيمات والفونيمات إلى افتراض سلسلة من المستويات المتراتبة على مستوى كل جملة، ومجموعة من القواعد التحويلية للانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية، وأخيرا، من وصف بنوي للمدونات إلى افتراض شكل اشتقاقي من نوع رياضي لسلسلة من العمليات المنظمة التي يكون نتاجها الجملة.

يمثل التمييز بين الكفاية والأداء عند **شومسكي** فصلا بين المعارف (أو مجموع المعلومات) التي يتوافر عليها المتكلم المستمع المثالي بخصوص لسانه، وبين تحيين هذه المعارف في أثناء عملية التواصل، ليصبح موضوع اللسانيات؛ اللسان، ذلك النسق المركب من القواعد الفونولوجية، والتركيبية والدلالية المستبطنة من قبل الفرد المتكلم.

إذا كان هذا الفصل يقترض الكثير من تمييز **دو سوسير** بين اللسان والكلام، فإن الاختلاف الجوهري بين الكفاية والأداء من جهة وبين اللسان والكلام من جهة أخرى يرتبط أساسا بوصف الكلام من قبل **دو سوسير** بالفعل الفردي واللسان بالكنز الجماعي، في حين ليست الكفاية لدى **شومسكي** خاصية للجماعة بل خاصية للفرد المتكلم[1]، وبذلك استطاعت اللسانيات التوليدية زحزحة الدرس اللساني في اتجاه الفرد بعد أن كان السنن إطار الممارسات اللسانية على مدى سنين طوال.

يجب التذكير في هذا المقام بأن صاحب مدرسة النحو التوليدي لم يبين في بعض كتاباته تمييزه بين الكفاية والأداء؛ ففي بعض منها تظهر الكفاية وكأنها مستقلة تماما عن الأداء، في حين يظهر الأداء في بعض الكتابات الأخرى وكأنه الإنجاز التطبيقي لتوليد القواعد الذي تحتوي عليه الكفاية[2]، وهو التصور الذي نشأ عنه عدد من الأبحاث اللسانية النفسية التي عنيت على وجه الخصوص بإثبات التصورات الشومسكية للكفاية استنادا إلى بعض معطيات الأداء التجريبية.

انقسم أصحاب هذه الدراسات اللسانية النفسية عموما إلى فريقين: فريق ركز على مفهوم التحويل، بوصفه عملية فردية، تحدث في الزمن، ومن ثم يمكن حسابها، بحيث يستلزم إنتاج الجملة المركبة جملة من التحويلات المنفصلة عن بعضها بعض، يمثل مجموع مدد إنجازها المدة الإجمالية لإنجاز الجملة. وفريق آخر نشأت أبحاثه عن التعديلات التي أجراها شومسكي على

---

[1] - O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p. 159.
[2] - J. P. Bronckart, Théories de langage, une introduction critique, Bruxelles, éd P. Mardaga, 2e éd., 1981, p. 251.

نظريته، خاصة بعد صدور كتابه « Aspects of the theory of syntax »[1] العام 1965، وإدراج الدلاليات كمكون أساس للأنموذج وتقليص دور التحويلات ووضعها.

وقد ظهر تأثير **شومسكي** في هذين الفريقين بوضوح وقوة، مقارنة ببعض اللسانيين النفسانيين الآخرين الذين اعتبروا النحو التوليدي - كما ذكر **برنكار**[2] « J. P. Bronckart » - أفضل وصف ممكن للجمل، يمكن للمقاربة اللسانية النفسية الاستعانة به في استكشاف العمليات التي ينتج بها المتكلم الملفوظات ويفهمها.

كان فهم الجمل أو استخراج المعنى بوجه عام يقتصر بتأثير من اللسانيات التوليدية على البحث في المكونات التركيبية للجمل أو الخطابات، وقد اهتدت اللسانيات النفسية خلال الستينيات بأنموذج **شومسكي**، لكن كثيرا من هذه الأعمال - التي عنيت ابتداء من الستينيات بكل ما له ضمن المعنى صلة بسياق التلفظ - بينت قصور المادة اللسانية في تحديد المعنى؛ فمعرفة السياق ضرورية مثلا من أجل تحديد المرجع الذي تحيل إليه الضمائر، ومعرفة طبيعة فعل الكلام الذي ينجزه المتكلم من خلال إمكانية التمييز بين الإعلام والتحذير والوعد وغيرها[3]، وحتى في تحديد عدد الأفراد المقصودين وغيرها من المقاصد التي يبتغيها المتكلم، التي لا يمكن إدراكها لولا إحالتها الدائمة على السياق.

وامتدادا لهذا التصور دعا عدد من اللسانيين المحدثين - **ريكاناتي**[4] مثلا - بضرورة التمييز بين معنيين للجملة؛ معناها الوصفي ومعناها التداولي اللذين يمثلان معناها العام، فقد يكون للجملتين المعنى الوصفي ذاته دون أن تشتركا في المعنى التداولي؛ من ذلك قولنا: « **رحل أحمد إلى المدينة** » و« **محمد! رحل إلى المدينة** ». ويظهر جليا هذا التمييز بين قسمي معنى الجمل العام على مستوى مكوناتها؛ فدلالة الكلمة « طاولة » دلالة وصفية، تجمع بين هذه الكلمة وبين نوع من الأشياء التي نتلكم بشأنها وذلك باستعمالها، في حين أن الدلالة المنوطة بصيغة الأمر دلالة تداولية لا تجمع بين الكلمة ونوع الأشياء التي نتلكم بشأنها حين استعمالها، ولكن بين الكلمة وما ننجزه بها.

---

[1] N. Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, tr. Par J. C. Milner, Pars, Editions du Seuil, 1971.
[2] - J. P. Bronckart, Théories de langage, pp. 255-261.
[3] - O. Ducrot et J.-M. Schaeffer, Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p. 128.
[4] - F. Recanati, Les énoncés performatifs, p. 25.

تعد هذه أهم معالم الأنموذج التداولي التي تكونت مثل تكون الطبقات الأرضية، وترسبت على مدى عقود من الزمن حتى أضحت تمثل قطب اهتمام كثير من العلوم الإنسانية، وتفتح آفاق بحث جديدة؛ إنه انتقال من الوجود بالقوة إلى وجود بالفعل من خلال الإشادة بأهمية الوقائع الخارجية المرتبطة بالسياق والاستعمال في تحديد دلالة الأقوال المنجزة.

وكان من نتاج حلول الأنموذج التداولي تطور المنهجية في مقاربة الواقعة اللسانية التي لم تعد تقتصر على المكتوب أو المنجز سلفا، وإنما أصبحت كذلك مرادفا فعليا للعيني المنطوق، واتساع رقعة اهتمام اللسانيات بكل أنواع الممارسات اللسانية المنطوقة، بدءا من تحليل الخطاب حتى تحليل المحادثة.

الفصـــــل الثـــــانـي

الخـطـاب

في ضوء التداوليات اللسانية

1. الخطاب
2. مقومات الخطاب
2. 1. تناسق الخطاب وانسجامه
2. 1. 1. التناسق
2. 1. 2. التدرج التيمي
2. 1. 3. الإيزوتوبيا
3. آليات إنتاج الخطاب التداولية وتأويله
3 .1. من تكون أنت حتى تكلمني بهذه الطريقة؟
3. 2. التلفظ
3. 2. 1. من يتكلم ؟
3. 2. 2. ماذا يقصد؟
أ. الأفعال الضمنية
ب. الأفعال غير المباشرة
4. قوانين الخطاب
5. الحجاج
6. الخطاب، من المكتوب إلى المنط

فتح حلول الأنموذج التداولي آفاق بحث جديدة لم يعهدها البحث اللساني من قبل، وطعم كثير من علوم اللغة بمفاهيم جديدة وأدوات إجرائية ناجعة انبنت على تصورات أصيلة مثمرة؛ وكانت علوم الخطاب إحدى هذه المواد التي اغتنت بهذا الجديد فاتسعت دائرة مفهوم الخطاب ليشمل المنطوق منه، المقتنى من ممارسات الأفراد المتكلمين اليومية. ولقد تبين لنا كيف أضحى الاستعمال والسياق وأفعال الكلام وغيرها من المفاهيم أدوات إجرائية مفيدة لعلوم الخطاب التي كثيرا ما غابت عن الممارسات السابقة المكتفية بمعالجة الخطاب المكتوب. فالتداوليات أصبحت تراعي - كما أشار إليه **أحمد يوسف**[1] - تراعي في التبادل الخطابي المعطيات الآتية: المتكلمين والحضور (من مشاهدين ومستمعين ومتفرجين) والسياق بما يشتمل عليه من مقتضيات الحال والمقام (زمن الفعل التواصلي ومكانه) ومحتوى الكلام (وهو موضوع الحديث والنقاش أو الجدال) وقنوات التبليغ (مشافهة أو كتابة أو إشارة) والسنن وطبيعة المرسلة التي ترتبط بمحتوى الكلام وضرورة توافر القصد حتى يتسنى للحوار أن يبسط المرسلة بين يدي شريكه في التحاور.

لكن قبل الشروع في تحديد معالم هذا التحول تجدر الإشارة إلى أن مادة تحليل الخطاب لم تتمكن بعد من تحديد مكانها في دائرة العلوم الإنسانية وتحقيق وحدتها ضمن النظرية اللسانية العامة؛ فهي لا تزال تقترض منها بعض مفاهيمها وطرائقها دون أن تتوصل إلى إلزام نفسها بالصرامة العلمية التي تميز هذه الأخيرة، إذ لا تزال نظرية التلفظ والدلاليات، والتداوليات مؤخرا، تمدها بما توصلت إليه من نتائج بالرغم من عدم بلوغهن أيضا مرحلة النضج.

1. الخطاب.

ليس من اليسير الوقوف نهائيا على تعريف جامع لمفهوم الخطاب؛ فقد أضحى عملة متداولة في كثير من المقاربات اللسانية التي لا زالت تحاول الإمساك بهذا المنفلت، إلى درجة أن عبارة « تحليل الخطاب » أصبحت تنطوي على جملة من المفاهيم التي لا يمكن إيعازها إلى مادة علمية بعينها، بل أصبحت تدل أحيانا على كل دراسة تعنى بأي نشاط لساني مهما كانت طبيعته؛ من مجرد محادثة عابرة إلى أرقى الخطابات الفكرية أو السياسية الممكنة.

وحري بنا قبل أن نشرع في بسط أهم المفاهيم التي انضوت تحت مصطلح « الخطاب » أن نشير إلى أن شيوع عبارة « تحليل الخطاب » ناجم بالدرجة الأولى - حسب **منغنو**[2] - عن كيفية انتظام حقل اللسانيات ذاته؛ فهذا الأخير يتكون عموما من قسمين؛ أحدهما بمثابة النواة، وهو

---

[1] - يوسف، أحمد، سيميائيات التواصل وفعالية الحوار، ص 80.

[2] - D. Maingueneau, Nouvelles tendances en analyse du discours, Paris, éd. Hachette, 1987, p. 7.

القسم الذي يشمل لسانيات اللسان (اللسان بالمعنى السوسيري، أي نسق من الخصائص الصورية)، بينما يشمل القسم الثاني عناصر خارجية تحيط بالنواة، هي في صلة مباشرة بعلوم مختلفة مثل علمي الاجتماع والنفس والتاريخ الفلسفة وغيرها، التي لا تهتم باللغة إلا من حيث ارتباط المعنى الذي ينشأ عن تواصل أفراد منخرطين في مبادلات كلامية بأوضاع اجتماعية ووقائع تاريخية، وهو القسم الذي عادة ما يحيل إليه كل من مصطلح « الخطاب » وعبارة « تحليل الخطاب ».

يرى البعض في هذا التقسيم تعبيرا عن تراتبية بين موضوع اللسانيات الحقيقي والعلمي الوحيد وبين الممارسات اللسانية الناجمة عنه، ويعتبره البعض الآخر، عكس ذلك، تعبيرا عن طبيعة اللغة الثنائية، الصورية والذاتية الاجتماعية في الآن نفسه. وبين هذا التصور وذاك، يبقى مفهوما الخطاب وتحليل الخطاب يصطبغان بصبغة خاصة كلما تنقلنا بين علم الاجتماع وعلم النفس والمنطق والتاريخ وما إلى ذلك من العلوم التي تتخذ اللغة موضوعا من مواضيعها. ولا يقتصر الأمر على هذا التعدد وحسب، بل إن للعلم الواحد من مواد فرعية تزيد من تعقيده، فإذا جاز مثلا لمادة تحليل الخطاب اقتراض كثير من مفاهيمها عن علم النفس، فإنها ستتنوع لا محالة بتنوع فروعه من علم نفس إدراكي أو تحليل نفسي وغيرهما، بل بتنوع هذه المدرسة أو تلك، أو هذه النظرية أو تلك من هذه الفروع.

أدى هذا الإفراط في استعمال « تحليل الخطاب » إلى تنوع المفاهيم التي انضوت تحت مصطلح « الخطاب »؛ فتارة يراد به الكلام بالمعنى السوسيري وهو المفهوم الذي تأخذ به اللسانيات البنوية، وتارة أخرى وحدة لسانية أكبر من الجملة، أي مرسلة بأكملها أو ملفوظا دون أي اعتبار للفرد المنتج له مثلما هو مستعمل من قبل **هاريس**[1]. وفي مقابل هذا يؤكد كثير من الباحثين، وبخاصة من المدرسة الفرنسية لتحليل الخطاب[2]، على الاختلاف بين الخطاب والملفوظ؛ بحيث يدل الملفوظ على سلسلة الجمل المحدودة بياضين أو وقفين، في حين لا يعد الخطاب ملفوظا إلا بالنظر إلى الآليات الخطابية التي تحدده.

يعد الخطاب لدى بعضهم الآخر جملة من الملفوظات المنتجة انطلاقا من موقف أيديولوجي أو اجتماعي مثل التصريحات السياسية، كما يُدل الخطاب أحيانا على المحادثة بوصفها نوعا من أنواع التلفظ. لكن المحادثة في الوقت الذي تختلف فيه عن سائر أنواع الخطاب الأخرى؛ بحيث لا ترتبط بالضرورة بعمل ما ولا تعني إلا المشاركين فيها الذين يفترض أن يكون عددهم ودورهم في الكلام

[1] - Z. S. Harris : Structure distributionnelle in M. Arrivé et J.-C. Chevalier, La grammaire, pp
[2] - D. Maingueneau, Initiation aux méthodes de l'analyse du discours, p. 11.

محددا نسبيا، تبقى الحدود الفاصلة بينها وبين سائر أنواع الخطاب الأخرى - حسب كوك[1] « G. Kock » - مبهمة جدا. وميز **بنفينست**[2] بين الخطاب واللسان؛ بوصف هذا الأخير مجموعة ثابتة من الوحدات، في حين يعد الخطاب أصل تسييق الإبداع اللساني الذي يمنح الوحدات اللسانية قيما جديدة، والتلفظ عنده فعل فردي يوظف بموجبه المتكلم نسق اللسان ليحوله إلى خطاب.

تبقى مادة تحليل الخطاب، على الرغم من هذا التنوع الذي أفقدها وحدتها، تعبر عن رغبة ملحة في تجاوز التمييز المنهجي الذي أقامه **دو سوسير** بين اللسان والكلام؛ وقد انتهى **غادي** إلى التمييز ضمن هذا التعدد بين مدرستين في تحليل الخطاب؛ المدرسة الفرنسية من جهة والمدرسة الأنجلوسكسونية من جهة أخرى، وهو تمييز أخذ به كثير من الباحثين وأشادوا به مثل **منغنو**[3] وبايلون[4] « C. Baylon »:

	تحليل الخطاب الفرنسي	تحليل الخطاب الأنجلوسكسوني
نوع الخطاب	المكتوب الإطار المؤسساتي المذهبي	المنطوق المحادثة اليومية العادية
الأهداف المتوخاة	مقاصد نصية تفسير الشكل إنجاز الموضوع	مقاصد تواصلية تفسير الاستعمال محايثة الموضوع
المنهج	« البنوية » اللسانيات والتاريخ	التفاعلية علما النفس والاجتماع
المنشأ	اللسانيات	الأنثروبولوجية

نشأت المقاربة الفرنسية عن أعمال **باختين** الذي جمع اللسانيات والتداوليات بنظرية حول الفعل متأثرة إلى حد بعيد بالماركسية يرى فيها كثير من الباحثين إسهاما جادا في تطوير لسانيات اجتماعية واقعية، وحذا حذوه **ديكرو** وبعض الباحثين الذين أدرجوا أعمالهم ضمن نظرية عامة حول السلوك التواصلي والفعل الاجتماعي، إذ لا يعتبر فحص المبادلات الكلامية وأفعال الكلام والنصوص خارج سياقها سوى مرحلة وسيطة لإدراك طبيعة الكلام الاجتماعية.

---

[1] - G. Kook, Discourse, Oxford, Oxford University Press, 1989, p. 51.
[2] - E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, 1, p. 78.
[3] - D. Maingueneau, Nouvelles tendances en analyse du discours, p. 10.
[4] - C. Baylon, Sociolinguistique, Paris, éd Nathan, 1991, p. 236.

ولذلك فإن فهم ارتباط اللسان بالسياق يمر بالضرورة بدراسة العلاقات الخطابية المتبادلة (الارتباط كثير من الخطابات عن طريق مراجعها بالتيمات ذاتها، مع بعض الاختلافات في التنظيم)، والعلاقات النصية المتبادلة أو التسلسلية، تهمد كل خطاب للخطاب الذي يليه، بحيث تختلف وظيفة الخطاب الاجتماعية باختلاف الأيديولوجية السائدة في أثناء إنتاج الخطاب وتلقيه.

تركز المقاربة الأنجلوسكسونية أساسا، في مقابل المقاربة الفرنسية، على خصائص الخطاب الداخلية مثل الاتساق والانسجام والملاءمة، في تعريفها للخطاب، وهي تأبى - حسب **بايلون**[1] - أن تتعدى دراسة الارتباطات الفردية المتبادلة أو النظر في السياق الاجتماعي لعقد علاقات خارجية معه، وتتفرع عموما إلى صنفين من الدراسات؛ أحدهما يعالج النصوص المجتزأة والمطهرة من كل حمولة أيديولوجية، المعزول عن سلسلة الخطابات التي تنتمي إليها، بينما لا يهتم الصنف الآخر بالنص إلا على المستوى الذهني، فيحاول إبراز خصائص الخطاب بعدد من الأمثلة المشتملة على جمل قصيرة ومنتقيات مكونة من مقطوعتين أو ثلاثة تم صياغتها سلفا.

2. مقومات الخطاب.

شهدت ستينيات القرن العشرين نشأة فرع من فروع اللسانيات عني أساسا بالعلامات اللسانية والوقائع غير اللسانية المرتبطة مباشرة باتساق النص أو الخطاب وانسجامهما. وقد عرف باسم نحو النص أو نحو الخطاب انطلاقا من المسلمة التي مفادها أن النص، أو الخطاب، ليسا مجرد سلسلة من الجمل، بل يكونان وحدة لسانية خاصة؛ فلما كان في مقدور الأفراد المتكلمين تمييز اتساق النص من عدمه، فقد أضحى ممكنا القول بامتلاكهم كفاية نصية تمكنهم من إنجاز ملفوظات تتجاوز حدودها أطر الجملة وتأويلها. لكن الانتقال من مجال الجملة إلى فضاء النص لا يعبر عن انتقال كمي، بل عن انتقال نوعي لا يكتفي بتوسيع إطار المعالجة اللسانية التقليدية، فالعوامل التي تسهم في اتساق النص وانسجامه ليست - مثلما يبرزه **منغنو**[2] في تحليله التداولي لقطعة من خطاب **فكتور هيغو** - عوامل متجانسة؛ فبعضها من قبيل النحو وجزء معتبرا منها يفترض معرفة حول العالم. لذلك ناد عدد من اللسانيين المحدثين مثل **شارول**[3] « C. Charolles » و**شبرول**[4] « C. Chabrol » وغيرهما إلى ضرورة التفريق بين مفهومي انسجام النص واتساقه - على الرغم من صعوبة التمييز بينهما تمييزا دقيقا كما سنبينه لاحقا - لما لهذا التفريق من أهمية في تحليل

---

[1] - C. Baylon, Sociolinguistique, p. 237.
[2] - D. Maingueneau, Eléments de linguistique pour le texte littéraire, Paris, éd. Bordas, 1990, pp. 135-136
[3] - C. Charolles, Les études sur la cohérence, la cohésion et la connexité textuelles depuis la fin des années 1960, in Modèles linguistiques, t. X, f. 2, Université de Lille II, 1988.
[4] - C. Chabrol, Discours du travail social et pragmatique, Paris, éd. P. U. F., 1994, p. 16.

مفهوم تتابع النص، وما تفتحه - على حد تعبير **بسانو**[1] - من آفاق جديدة أمام دراسة فهم الخطاب.

إن دراسة انسجام النص واتساقه تختلف باختلاف وجهات النظر وتنوع المقاربات؛ إذ يمكن تحليلهما في إطار علم النفس واللسانيات النفسية، أو من خلال تحليل الاستراتيجيات النصية والخطابية؛ ففي الحالة الأولى يعنى الباحث بالكاتب وعملية إنتاج الخطاب، وبالقارئ وتلقيه له وتأويله، مستكشفا لقدراتهما في معالجة المعلومات إنتاجا وفهما وتخزينا[2]، أما في الحالة الثانية فإن الباحث يوجه دراسته صوب خصائص النصوص والخطابات؛ الصورية والتنظيمية والبنوية والدلالية، وهو وجهة النظر السائدة في هذه الدراسة بالنظر إلى ما تميله منهجية البحث في موضوعها.

تختلف العلامات اللسانية والوقائع غير اللسانية التي تحقق للنص اتساقه وانسجامه من مدرسة إلى أخرى، فإذا كان الاتساق عادة ما يحصل باستعمال بعض الأساليب اللسانية الملائمة، التي تربط بين عناصر الخطاب المتتالية وتنجز بناءه، وتعين - في الوقت ذاته - المتلقي في أثناء تلقيه للنص وفهمه، فقد نبه بعض اللسانيين - مثل **آن ربول** « A. Reboul » و**جاك موشلير**[3] « J. Moeschler » - إلى إن احتواء النص على العلامات التي تحقق اتساقه لا يعني بالضرورة أنه متسق، كما أن خلوه من هذه العلامات لا يستلزم افتقاده إلى الاتساق، مما اضطر عددا من محللي الخطاب إلى الإعراض عن افتراض وجود علاقة بين الانسجام والعلامات التي تحققه.

2.1. انسجام الخطاب واتساقه.

يستند تتابع الملفوظات إلى آليات فونولوجية ونحوية ومعجمية تختلف باختلاف الألسن، تقوم بربط هذه الملفوظات بالسياق التي أنتجت فيه من جهة، وبالأسيقة النصية المتلاحقة من جهة أخرى؛ فتحقق للخطاب أو النص انسجامهما واتساقها، لذلك لا يمكن اختزال مفهوم النص في سلسلة الملفوظات أو الجمل المتوالية التي تكونه، فإذا كان النص يتألف من جمل، فإنه يختلف عنها نوعيا. إن النص وحدة دلالية، وليست الجمل إلا الوسيلة التي يتحقق بها، وكل نص يتوفر على خاصية كونه نصا يمكن أن نطلق عليها النصية، وهذا ما يميزه عما ليس نصا. فلكي يكتسب النص نصيته ينبغي

---

[1] - D. Bassano, Traitement du langage : Perception, compréhension, production, in O. Ducrot et J. M. Schaeffer, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Parsi, 2dition du Seuil, 1995, p. 503.

2 - ينظر مثلا :

- D. Gaonac'h et J.-M. Passerault, Psycholinguistique textuelle. Approche cognitive de la compréhension et la production des textes, Paris, éd. A. Colin, 1996.

[3] - A. Reboul et J. Moeschler, La pragmatique aujourd'hui. Une nouvelle science de la communication, Paris, Editions du Seuil, 1998, p. 187.

أن يعتمد على مجموعة من الوسائل اللغوية التي تخلق النصية، بحيث تساهم هذه الوسائل في وحدته الشاملة[1]، مثل وحدة الإحالة أو التكرار وغيرها من الوسائل الأخرى.

ليس من اليسير التمييز بين مفهومي الاتساق والانسجام كما ألمحنا إليه من قبل، على الرغم من استعانة الأول لتحققه بوسائل لسانية لا غير، واعتماد الثاني على آليات معرفية غير لسانية، وإذا كان معنى العبارات إنما يتحقق - حسب **أسكومبر** « J.-C. Ascombre » و**ديكرو**[2] - بطرائق التتابع الخطابي التي تنجزه، فإنه من الممكن - حسب **شيفر**[3] - « J.-M. Schaeffer » تفسير بعض المسائل، التي يُعتقد بأنها ترتبط بمفهوم الانسجام، بعبارات لسانية تتصل بمفهوم الاتساق. لكن، على الرغم من اشتراك هذين المفهومين في تحديد ماهية النص أو الخطاب، أحدهما على المستوى الشامل (أي النص بكليته) وثانيهما على المستوى المحلي (أي من الجملة إلى الأخرى)، فإن التمييز بينهما - الذي يعبر على حد تعبير **منغنو**[4] عن وجهتين مختلفتين ومتداخلتين في مقاربة النصية - لا يمكن تجاهله أو الشك في ملاءمته إذ إن عوامل البنينة المحلية تميز كل نص بوصفه نصا.

1.1.2. الاتساق.

ينشأ الترابط حسب **هاليداي وحسن**[5] « Halliday & Hasen » عندما يرتبط تأويل عنصر ما من عناصر النص بتأويل عنصر آخر منه، بحيث يفترض أحدهما الآخر فلا يمكن تفسير الأول دون العودة إلى الثاني، فإذا تحقق ذلك، فإن علاقة الاتساق التي تنشأ بين العنصرين تسهم في إدماج العنصرين في النص، ويمنح للنص الوحدة الدلالية. لكن الاتساق لا يقتصر على المستوى الدلالي وحسب، بل يتعداه إلى سائر المستويات الأخرى، النحوية والمعجمية، وهو عنصر من عناصر النسق اللساني من جهة، وناتج من نتاجات التنظيم اللساني من جهة أخرى.

عرف **طه عبد الرحمن**[6] النصية بوصفها بناء يتركب من عدد من الجمل السليمة مرتبطة فيما بينها بعدد من العلاقات. وقد تربط هذه العلاقات بين جملتين (الربط المثنوي) أو بين أكثر من جملتين (الربط الجمعي)، كما قد تربط الجمل فيما بينها ربطا مباشرا (الربط القريب) أو ربطا تتوسطه علاقات أخرى تصل بين جمل أخرى (الربط البعيد).

1- محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام النص، المركز الثقافي العربي، 1989، ص 13.

2 - J.-C. Ascombre et O. Ducrot, L'argumentation dans la langue, Paris, éd Margada, 3 éd., 1991, p. 46.

3 - O. Ducrot et J.-M. Schaeffer, Nouveau Dictionnaire Encyclopédiques des Sciences du Langage, p. 605.

4 - D. Maingueneau, Eléments de linguistique pour le texte littéraire, p. 144.

5 - Halliday & R. Hasan, Cohesion in English, London, Longman, 1976, p. 4.

6- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 2، 2000، ص 35- 36.

إذا كان النص في رأي **هاليداي وحسن** كلا موحدا من المنظور الدلالي، تميزه كفاية الأفراد المتكلمين عن مجموعة من الجمل التي لا رابط بينها، فإن هذا التصور لا يمكن - حسب آدام[1] « J. M. Adam » - من تحليل جمل تفتقد إلى تيمة عامة بارزة (أي بنية دلالية كبرى) أو بنية تتابعية نوعية تحليلا معمقا، عكس الحكاية التي تلتزم ببنية سردية نموذجية لجنس من أجناس السرد. وعادة ما يلجأ تحليل الاتساق إلى النظر في بعض المسائل المرتبطة به مثل ظواهر العائد والتدرج التيمي والسردية والحجاجية والربط النحوي ووسائله وتتابع المعلومات، والتماسك الدلالي ووسائله، والسياق التركيبي وعلاقته باكتمال الأبنية، والسياق الدلالي والربط الداخلي[2]، والتناظر، وغيرها من المسائل الأخرى، فالاتساق لا يتحقق دون الاستعانة بهذه الأدوات التي تنجزه، وتنظم العلاقات المتبادلة القائمة بين الجمل أو مقطوعات الجمل، وغيرها من الأدوات اللسانية الأخرى التي تكمن وظيفتها في توحيد الإحالة والتوازي والتوارد.

2.1.2. التدرج التيمي.

يعد مفهوم التدرج التيمي من بين المفاهيم الإجرائية التي يستعان بها في تحليل اتساق النص، وقد اهتم بعض لساني مدرسة براغ، مثل **متسيوس** « V. Mathesius » قبل الحرب العالمية الثانية **ودان** « F. Danes » **وفرباس** « J. Firbas » ابتداء من الستينيات، بالكيفية التي تنقل بها المجموعات التركيبية المكونة للجملة نوعين من المعلومات؛ تلك التي تعد، في مرحلة من مراحل تطور النص، معلومات قديمة، وتلك التي تعتبر جديدة. هذا يعني أن تحليل الجملة لا يقتصر على كونها بنية تركيبية دلالية، بل بوصفها أيضا بنية حاملة لمعلومات تتدرج ضمن دينامية نصية[3].

نرى ذلك مثلا في الحوار الآتي الذي يتدرج في المعلومة كلما انتقلنا من زوج حواري إلى آخر.

- ما هذا؟
- نعم يا أمير المؤمنين، إنه تعمد حل إزاري، ولولا حرمة الكعبة لضربت بين عينيه بالسيف.
- قد أقررت. فإما أن رضي الرجل وإما أن أقيده منك.
- ماذا تصنع بي؟
- آمر بهشم أنفك كما فعلت.
- وكيف ذاك يا أمير المؤمنين، وهو سوقة وأنا ملك.

---

[1] - J.-M. Adam, Langue et littérature. Analyses pragmatiques et textuelles, Paris, éd. Hachette, 1991, p. 168.

2 - سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2003، ص 100.

[3] - D. Maingueneau, Eléments de linguistique pour le texte littéraire, p. 145.

- إن الإسلام جمعك وإياه، فلست تفضله بشيء إلا بالتقى والعافية.
- قد ظننت يا أمير المؤمنين أني أكون في الإسلام أعز مني في الجاهلية.
- دع عنك هذا، فإنك إن لم ترض الرجل أقدته منك.
- إذا أتنصر.
- إن تنصرت ضربت عنقك، لأنك أسملت، فإن ارتددت قتلتك.
- أنا ناظر في هذا ليلتي هذه[1].

يستوفي الحوار أهم الشروط التي تؤسس للنصية التي يجمع كثير من اللسانيين على ضرورة توافرها لكي لا يتجرد الخطاب من خصائصه التي تميزه عن الجملة، فهو يجب - حسب **ديكرو**[2] - أن يراعي التدرج ويتفادى التكرار، ويقدم كل ملفوظ من ملفوظاته معلومة جديدة لكي لا يقع في ثرثرة عديمة الجدوى، وأن يتصف بالانسجام الذي لا يقتصر على تجنب التناقض المنطقي، بل يجعل ملفوظاته تنتمي كلها إلى نظام فكري يتسم بالثبات النسبي، بحيث تظهر بعض المحتويات باستمرار أثناء المحادثة. (**فإما أن ترضي الرجل وإما أقيدك منه - دع عنك هذا، فإنك إن لم ترض الرجل أقدتك منه**).

لا يتحقق الانسجام بثبات المحتويات الدلالية وتدرج المحادثة في إيراد المعلومة تلو الأخرى فقط؛ بل يراعي كذلك تطابق الكلام لما يحيل إليه من وقائع خارجية، أو ما يدعى بوحدة المرجع، أو المشاركة في الإحالة[3]. إن الزوج الحواري الذي يفتتح به الحوار يحقق منذ الوهلة الأولى وحدة سياق الموقف أو سياق التلفظ من خلال التفاهم على صدق حصول الواقعة (**ما هذا - نعم**)، وهو الذي يثير استمرار الحوار. ونحن إزاء تسلسل منطقي للحوار الذي ينتقل من الإقرار بالواقعة إلى طلب إرضاء الخصم ومنه إلى الرفض والتنصر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التدرج التيمي، وتتابع المحتويات وعدم التناقض لا يكفي كله لتحقيق الانسجام، بل إن الانسجام يستند أيضا إلى شبكة من المعلومات الضمنية التي يتقاسمهما المتحدثون خارج المحادثة ذاتها، وترتبط هذه المعلومات بنسق القيم، والمعارف الثقافية[4]، والاعتقادات الدينية؛ لذلك، فإن المعرفة المشتركة بين المتحدثين من العناصر التي تؤثر في سير المحادثة، وهي الرصيد المشترك بين طرفي الخطاب. فالمعرفة المشتركة هي الأرضية التي يعتمد عليها طرفا الخطاب في إنجاز التواصل؛ إذ ينطلق المرسل من عناصرها

---

1 - أبو الفرج الأصبهاني، الأغاني، **15/ 158**.

2 - O. Ducrot, Dire et ne pas dire, p. 87.

3 - S. Moirand, Une grammaire des textes et des dialogues, Paris, éd. Hachette, 1990, p. 49.

4 M.-J. Reichler-Béguelin, M. Denervaud et J. Jespersen, Ecrire en français. Cohésion textuelle et apprentissage de l'expression écrite, Parsi, éd Delachaux & Niestlé, 1990, p. 128.

السياقية في إنتاج خطابه، كما يعول عليها المرسل إليه في تأويله، وذلك حتى يتمكنا من الإفهام والفهم، أو الإقناع والاقتناع[1]، وهو الذي يفسر تفاوض جبلة بن الأيهم وتنصره في آخر المطاف (**قد ضنت، إذن أتنصر**).

نخلص إلى القول إن النص ليس مجرد تتابع خطي من الملفوظات، بل إنه يمتلك وحدة يمكن أن توصف على مستويات ثلاثة بوسائل لسانية وغير لسانية هي المستوى البنوي، والتفاعلي والتيمي. وتبرز وحدة المحادثة هي الأخرى على هذه المستويات الثلاثة؛ فقد تتجلى وحدتها على مستواه البنوي الذي عملت مدرسة جونيف لتحليل الخطاب على استثماره قصد استكشاف العناصر التي تسهم في بنيتها، وتبرز على مستواها التفاعلي بوصفها نشاطا موجها نحو غاية محددة، يتدرج المتفاعلون فيها نحو هدف معين قد يجمعهم الاتفاق أو يفرقهم الاختلاف، وتظهر أخيرا على مستواها التيمي لكونها بناء تدريجيا يرتقي من دورة كلامية إلى أخرى، مستندا إلى ما سلف ليؤسس لما يلي.

2.1.3. التناظر.

ارتبط مفهوم التناظر منذ استعمالاته الإجرائية الأولى بالنص المكتوب، فقد كان ولا يزال مفهوما إجرائيا بالنسبة للسيميائيات السردية التي ابتكرته في مقاربتها للخطاب، وحددته بأنه مجموعة من الأصناف الدلالية المتواترة التي تتيح قراءة السرد قراءة منتظمة[2]. ويعرفه **راستي**[3] « F. Rastier » بأنه كل ترديد لوحدة لسانية ما، مشيرا[4] إلى توسيعه لتعريف **غريماس**[5] « A. J. Greimas » لهذا المصطلح ضمن كتابه الدلاليات البنوية الصادر عام **1966**؛ إذ اتسع ليشمل نظريا عددا غير محدود من الوحدات التي تتجاوز حدود الجملة، ولا يقتصر على مستوى بعينه، بل يتعداه إلى سائر مستويات النص الأخرى؛ مثل الجناس الصوتي، والجناس الاستهلالي أو القافية على المستوى الفونولوجي، والتطابق عن طريق توارد الميزات على المستوى التركيبي، والتكافؤ التعريفي، والتثليث السردي، وينتقل بذلك من مجال السيميائيات إلى اللسانيات[6]، ومن مستوى المحتوى إلى مستوى التعبير.

ولعل الشرح الذي يقدمه **كورتاز**[7] « J. Courtés » عن مفهوم التناظر أقرب إلى الأذهان؛ فإذا ما نظرنا - مثلا - السيميمين '**ذهب**' و'**حفل**' منفصلين، فهما يشتملان على عدد من السيمات التي تميزهما، بيد إن نحن استعملناهما متجاورين في خطاب ما، كما في الملفوظ '**ذهب**

1- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب. مقاربة لغوية تداولية، بيروت، دار الكتاب الجديدة المتحدة، **2004**، ص **49**.

2 - A. J. Greimas, Du sens, Paris, éd. Du Seuil, 1970, p. 188.

3 - F. Rastier, Systématiques des isotopies in A.-J. Grimas, Essais de sémiotique discursive, Paris, éd. Larousse, 19, p. 82.

4 - F. Rastier, Sémantique interprétative, Paris, éd. P. U. F., 1987, p. 92.

5 - A.-J. Greimas, Sémantique structurale, Paris, éd. P. U. F., 1986, p. 53.

6 - F. Rastier, Sémantique interprétative, p. 103.

7 - J. Courtés, Analyse sémiotique du discours, de l'énoncé à l'énonciation, Paris, éd. Hachette, 1991, 193.

إلى **الحفل'** مثلا، يَنشأ التناظر الذي يُنشأ بدوره علاقة قرابة بين السيميمين تتأسس على تواجد سيم مشترك بينهما، هو سيم /المكانية/. وعلى الرغم من أن السيميم ذهب قد ينصرف إلى دلالات أخرى تقصي سيم /المكانية/، كما هو الشأن في الملفوظات الآتية مثلا: **'ذهب حزنه'**، أو **'ذهب عقله'**، فإن تجاوره مع السيميم **'حفل'** هو الذي يجعل المتلقي ينزع إلى اختيار سيم مشترك يقيم به تناظر الملفوظ، هو سيم /المكانية/.

بيد إن مفهوم التناظر لا يقتصر على الخطاب المكتوب فحسب، بل إن الخطاب المنطوق، على الرغم من عفويته، يلجأ هو الآخر إلى التناظر لينتظم محتواه، ويسهم في إنجاز الاستراتيجيات الخطابية أو الحوارية التي ينتهجها المتحدثون قصد تحقيق الغايات التي اجتمعوا لأجلها. ولعل المثال الذي ساقه **غريماس**[1] للدلالة على دور التناظر في رفع أي التباس معجمي بين المتحدثين، الذي قد يحدث نتيجة عدم تجانس فضاءات خطاب المتحدثين، أحسن دلالة على ذلك. ولذلك لا يمكن وصف مرسلة، أو أي مقطوعة من خطاب، بالتناظر إلا إذا اشتملت على سيم سياقي، أي على كلاسيم، يتردد في وحداتها المعجمية، وإذا كان التناظر يرتبط ارتباطا وثيقا بالنصية المستندة إلى علاقات الاتساق التي تقيمها أجزاء النص فيما بينها (أي وحداته المعجمية)؛ إذ لا يمكن تأويل أحدها دون معرفة ما قبله وما بعده، فالنصية تخص إذن كل التنظيم الصوري للنص بما أن هذا التنظيم هو الذي يضمن تتابع النص الدلالي، أي تناظره.

انطلاقا من هذا الاستنتاج يمكننا القول إن الخطاب المنطوق إذا ما اتسم بتتابع دلالي منطقي صحت نصيته؛ فإذا ما نظرنا في الحوار الذي دار بين **عمر - رضي الله عنه -** و**جبلة بن الأيهم**، الذي نحن بصدد دراسة انسجامه واتساقه، بعدما اتضح مراعاته لتدرج تيمي محدد، أمكننا أن نلحظ، منذ الزوج الحواري الأول إلى آخر الأزواج الحوارية الأخرى التي تألف الحوار، الثبات التي تتميز به المحتويات وتجانسها، وذلك من خلال دوام الصنف الكلاسيمي **/إنساني/** في كافة الحوار. فلو أن **جبلة بن الأيهم** كان قد تعرض لدابة **الفزازي** مثلا لكان التناظر ينحو منحى آخر، كأن يتأسس على الصنف الكلاسيمي **/غير إنساني/**.

[1] - A. J. Greimas, Sémantique structurale, p. 70.

3. آليات إنتاج الخطاب التداولية وتأويله.

لا يقتصر الكلام لدى الإنسان على التعبير عن نفسه أو عن العالم المحيط به، إنما هو قبل كل ذلك لقاء مع الآخر وانبثاق نحو الخارج رغبة في تحقيق الوجود والانتماء إلى الجماعة، وذلك من حيث أفعاله التي لا ينجزها إلا متلفظا (**أقول، آمر، أقسم، أقيل، أطلب، أراهن، أقرر**، ...) التي لا تخوله إياها إلا المؤسسات الاجتماعية التي ينتمي إليها بوصفه فاعلا؛ فاللغة في عرف التداوليين شكل من أشكال الفعل التي لا ينفصل كل فعل منها عن المؤسسة التي يرتبط بها، والتي يفترضها بمجرد إنجازه؛ فإذا ما أصدرنا أمرا مثلا، فإننا نتخذ الوضع الذي يخولنا القيام به، في حين يتخذ المخاطب ما يقتضي منه الالتزام بهذا الأمر، وليست لنا حاجة والحال هذه في معرفة ما إذا كنا مخولين لذلك، بل نتصرف وكل الظروف ملائمة لإنجاز هذا الفعل. لكن هذا لا يعني أن إمكانية الفعل ترتبط بضرورة توفر مثل هذه الظروف، بل إن التلفظ بفعل الكلام هو الذي يجعل منه - حسب **ديكرو**[1] - فعلا ملائما.

أثار استكشاف البعد التداولي في اللغة عموما، وفي إنجازاتها المختلفة من ملفوظات، وخطابات ونصوص كثيرا من الأسئلة التي باتت مشروعة بالنظر إلى إعادة الاعتبار إلى جملة من مكونات التلفظ؛ فمن يكون هذا الذي يوجه إلي خطابه أو ملفوظه إن لم يعد في عرف التداوليين مجرد باث سلبي؟ ومن يعطيه الحق في محادثتي بهذه الطريقة أو تلك؟ ثم ما الذي يسهم في جلاء كل التباس بيننا للتعرف على ما يقصده دون عناء؟

3. 1. من تكون أنت حتى تكلمني بهذه الطريقة؟

سؤال لم تفكر فيه المقاربات اللسانية التقليدية، وسواء كان من السذاجة تعاطي مثل هذا الانشغال أو غاب نتيجة افتقاد الظروف الفكرية اللازمة لذلك، فإن هذا التساؤل أضحى مشروعا الآن، بالنظر إلى التحول من الخطاب المكتوب إلى الخطاب المنطوق، مما يجعل من النتائج التي يمكن أن يحققها في ميدان اللسانيات ذات أهمية بالغة بالنسبة لعلوم التربية وتعليمية الألسن وعلم النفس وغيرها من المواد العلمية التي تعنى بتربية النشء.

[1] - D. Maingueneau, Nouvelles tendances en analyse du discours, p. 19.

تقتضي الإجابة على مثل هذه الأسئلة: من تكون أنت حتى تكلمني بهذه الكيفية؟ وبدءا من يكلمني؟ وماذا يقول حقا؟ ثم ما الذي يجب أن أعلمه حتى يخلو كلامه من الالتباس؟ وهل علي أن أثق بما يقول؟ وهل يمكنه أن يتلفظ بما لم يكن يعنيه[1]، هذه الأسئلة وغيرها المرتبطة باستعمال الإنسان للسان، تقتضي إدراك جملة من العناصر المكونة للفعل التواصلي، واللجوء إلى النظريات التي عنيت بها وأصبحت تكون المجال التداولي العام.

3. 2. التلفظ.

على الرغم من الإسهامات الجليلة التي قدمتها المقاربات التركيبية والمفرداتية والدلالية لمادة تحليل الخطاب، ووسعت من مجال تحريها وزودتها بأدوات إجرائية ناجعة في مقاربة مختلف الخطابات الممكنة، فإن كثيرا من الأبحاث النظرية الحالية التي عنيت بمجال تحليل الخطاب لا تنفك من الدعوة إلى ضرورة تلقيحه بما توصلت إليه الدراسات التلفظية، وإذا كانت لسانيات الخطاب قد أصبحت ممكنة بتجاوزها لحدود الجملة، وتخطي قيود التحليل اللساني للملفوظات المنجزة سلفا، فإنها لا تزال في حاجة ماسة إلى تجاوز البعد البنوي الذي طال كافة ميادين تحليل الخطاب بتفعيله مبدأ المحايثة.

ترفض مادة تحليل الخطاب عددا من الممارسات التلفظية حتى تتفادى القهقرى نظريا؛ تلك التي تحاول إعادة إدراج استقلالية الفرد ضمن التحليل والاقتصار على تصور حصول المعنى انطلاقا من هذا الفرد دون غيره من العناصر الأخرى المكونة لعملية التلفظ، كتلك المرتبطة بالجانب الاجتماعي للواقعة اللسانية[2]. وإن الانتباه إلى ضرورة إدراج كل الوقائع المرتبطة بظروف إنتاج الخطاب هو الذي حث جمهور الباحثين على الاستعانة في تحديد معالم مادة تحليل الخطاب بالتصورات الجديدة التي أفرزتها لسانيات التلفظ؛ ذلك إن اللجوء إلى العناصر غير اللسانية من أجل مقاربة دلالة الوحدات اللسانية بات مشروعا بالنظر إلى النتائج المحدودة التي خلصت إليها المقاربات غير التداولية السابقة، مقارنة بشساعة البحث اللساني، وما يمكن أن تستكشفه إعادة الاعتبار إلى الفرد في إنتاج الخطاب من خلال إعادة النظر في تمييز **دو سوسير** بين اللسان والكلام. فإذا كان الملفوظ قطعة من اللسان يعنى اللساني بتحليلها، فهو قبل ذلك نتاج عملية تلفظية، تقتضي متلفظا، متلقيا، ومكانا وزمانا محددين، بحيث تكون مجموعة العناصر هذه ما يعرف بحال التلفظ.

---

[1] - F. Armengaud, La pragmatique, p. 3.
[2] - D. Maingueneau, Initiation aux méthodes d'analyse du discours, p. 100.

إن محاولة تتبع الآثار البارزة التي تصبغ بها عملية التلفظ كل ملفوظ بصبغة خاصة هو الذي قاد كثيرا من اللسانيين إلى العزوف عن الفصل بين الملفوظ بوصفه واقعة لسانية بحتة والوقائع غير اللسانية الأخرى التي تحيط به وترتبط به في الآن ذاته، مبرزين المظهرين الذين تتجلى من خلالهما الواقعة التلفظية؛ ما هو خاص بكل تلفظ ويبقى خارج مجال تحريات اللساني، والتصور العام للتلفظ والقواعد التي تنتمي إلى نسق اللسان التي تمكن من إنجاز أفعال تلفظية متفردة على الدوام، وتحول اللسان، بوصفه شبكة من القواعد المتوفرة لكل متكلم، إلى خطاب لهذا الفرد أو ذاك.

1.2.3. من المتكلم ؟

يتوارد ضمير المتكلم في أثناء محادثاتنا اليومية دون أن نوليه أدنى اهتمام، ولو تأملنا هذه الوحدة اللسانية التي لا تتخذ دلالة لها إلا ضمن السياق، لأمكننا أن نحدد بدقة دلالة مفهوم الفرد المتكلم، وقد عبر **بنفنست** عن ذلك حين قوله[1]: « لا يوجد مفهوم لضمير المتكلم « أنا » (« je ») تنضوي تحته جميع ضمائر المتكلمين التي يمكن أن يتلفظ بها، كما هو الشأن مثلا لمفهوم الشجرة الذي تنضوي تحته جميع الأشجار الممكنة وأنواعها ». يعني هذا أن في اللسان كثيرا من الوحدات التي لا تشارك في إنتاج المعنى إلا أثناء الكلام، ولا تكمن حقيقتها إلا ضمن الخطاب الذي يمنح لها تفردها، فلا تكتسي أي قيمة إلا ضمن الحال التي أنشأت فيها.

لا يقتصر تفعيل اللسان على هذا الضمير فحسب، بل لقد قدم **بنفنست**[2] نظرية عامة حول المؤشرات اللسانية مثل الضمائر، والصيغ الفعلية، والإشارية المكانية والزمانية)، التي بفضلها يتجلى المتكلم ضمن الخطاب، وهي أفعال مميزة ومتفردة يقوم بفضلها المتكلم بتحيين اللسان في الكلام، وهي تكون الجهاز الصوري للتلفظ، الذي يستعمله المتكلم قصد تحديد مكانه باستعمال مؤشرات خاصة تدل على وجوده العيني. فعلى محلل الخطاب أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الذي يرد فيه جزء من خطاب، إذ هناك بعض الحدود اللغوية التي تتطلب معلومات سياقية في أثناء التأويل. ومن هذه الحدود المعينات أو الإشاريات التي توجد في المعجم الذهني دون ارتباطها بمدلول ثابت، فلا يتضح مدلولها إلا من خلال التلفظ بالخطاب في سياق معين[3] مثل: **هنا**، **الآن**، **أنت**، **هذا**، وغيرها من الإشاريات الشخصية، والزمانية، والمكانية التي يجب أن يستعان بعناصر غير لسانية من أجل تأويلها، حيث ترد في خطاب ما، من الضروري أن نعرف (على الأقل) من هو

---

[1] - E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, I, p. 261.
[2] - Idem, p. 251.

3 - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 79.

المتكلم، ومن هو المستمع، وما هو زمان إنتاج الخطاب ومكانه[1]، كما هو واضح من المثالين الآتيين التي تختلف فيها دلالة أحد هذه الإشاريات من ملفوظ إلى آخر.

«إني أحدثك حديثا حدثني به أبي خالد بن برمك أن **الحجاج بن يوسف** أراد مؤدبا لولده، فقيل له: هاهنا رجل نصراني عالم، وهاهنا مسلم ليس علمه كعلم النصراني. قال: ادعوا لي المسلم. فلما أتاه قال: ألا ترى يا هذا أنا قد دللنا على نصراني قد ذكروا أنه أعلم منك، غير أني كرهت أن أضم إلى ولدي من لا ينبههم للصلاة عند وقتها ولا يدلهم على شرائع الإسلام ومعالمه»[2].

فهاهنا دالة على مكان يعلمه المرسل والمرسل إليه (**الحجاج بن يوسف**) الذي أمر باستدعاء العالم المسلم مباشرة دون أن يسأل عن مكانه، وعلى الرغم من أن "**هاهنا**" قد تنصرف إلى دلالات أخرى مثل الوجود أو الحضور أو المثول أو غيرها من الدلالات التي يعقدها المرسل، فإن إسهامها في تحديد الموقع القريب من الحجاج هو الذي أجاز له أن يطلب استدعاءه لا أن يرسل في طلبه.

وقد تؤدي الأداة ذاتها مدلولا آخر غير الذي تدل عليه كما في الحوار الآتي الذي دار بين عمارة وعلي بن هشام:

«حدثنا عمارة قال قال لي علي بن هشام وفيه عصبية على العرب قد علمت مكانك مني وقيامي بأمرك حتى قربك أمير المؤمنين المأمون والمائة الألف التي وصلتك أنا سببها وهاهنا من بني عمك من هو أقرب إليك وأجدر أن يعينني على ما قبل أمير المؤمنين لك»[3].

فهي لا تدل على مكان بعينه، محدد، يمكن أن يشار إليه باليد، كما في المثال السابق، بل تدل على مكان أوسع رقعة منه، مثل المدينة. ولعل المرسل إليه على دراية بما تعنيه "**هاهنا**" في خطاب علي بن هشام، وليس له حاجة بأن يسأله عن تحديد مكان بني عمه.

1- محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام النص، ص 297.

2- أبو الفرج الأصبهاني، الأغاني، 20/ 244.

3- المرجع نفسه، 24/ 211.

2.2.3. ماذا يقصد؟

يتوارد هذا السؤال كثيرا في أثناء محادثاتنا اليومية، ليس من جراء غموض أو التباس يعتري الخطاب، وإنما نتيجة عدم استطاعتنا تحديد مقصدية المتحدث، كما إن المقاصد المرتبطة بفعل كلام ما، أو خطاب ما، ليس من اليسير تحديدها تحديدا جليا، بل إنه يجب توافر جملة من العناصر غير اللسانية، ومن ثم تنشأ بعض المسائل نتيجة تسلل الأفعال الضمنية وغير المباشرة إلى خطاباتنا أو محادثاتنا، من هذه المسائل تعدد أنواع التضمين، واختلاف طرائق إنجاز التصريح والتضمين أو التلميح في أفعال الكلام، وطبيعة الآليات التي تربط القيمة الصريحة والقيمة الضمنية.

تتعدد دلالات مفهوم القصد من نظرية تداولية إلى أخرى، فقد يرتبط تارة بإنتاج الخطاب وتارة أخرى بتأويله؛ إذ يمكننا أن نميز على الأقل بين دلالتين لمفهوم القصد: القصد بمفهوم الإرادة، والقصد بمفهوم المعنى. وقد اشتق **طه عبد الرحمن**[1] من التراث الإسلامي مبدأ تداوليا سماه بالتصديق، تتفرع عنه قاعدة القصد، مصيغا إياه على النحو الآتي: **لا تقل لغيرك قولا لا يصدقه فعلك.**

كما أشار **أحمد يوسف**[2] إلى ارتباط القصد بالسياق مراجعة الكلام لا تتحقق غاياتها التواصلية في الإخبار عن القصد وإبلاغ المعنى إلى الآخر ما لم تحكمها ضوابط تتفاوت نعوتها حسب أسيقة الخطاب ومقامه. لقد اجتهد علماء التداوليات في إحكام هذه القواعد المستنبطة من العمليات التخاطبية بمستوياتها المختلفة مستعينين بما استجد في مجال العلوم المعرفية والبحوث المنطقية. ولاسيما أن أساس مراجعة الكلام القصد وليس فقط مبدأ المواضعة. فالمواضعة وحدها لا تفي بغرض مراجعة المشافهة من اثنين إلا بعد أن يحصل العلم بمقاصدهما من الاصطلاح الموضوع لمقتضى الفائدة. وهكذا يتضافر القصد والإرادة والعلم والكفاية من أجل إنجاز فعل تواصلي تام ومكتمل الجوانب. فإذا اجتمع القصد مع الكلام دل وأفاد بعد مطابقة العلامة اللسانية المعنى المركوز في النفس.

1- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان والتكوثر العقلي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1998، ص 25.

2- يوسف، أحمد، سيميائيات التواصل وفعالية الحوار، ص 71.

أ.الأفعال الضمنية.

يحصل المعنى الضمني عادة، أو المسكوت عنه، عندما لا يكفي أثناء التواصل التعرف إلى الكلمات، وتحديد محتواها المعجمي والعلاقات النحوية التي تنعقد فيما بينها، واستنتاج المعنى العام للملفوظ وربطه بالمرجع الذي يحيل إليه، كل هذا لا يكفي للحصول على المعنى الضمني الذي أراده المتحدث إلا إذا قام المستمع بتحريف الكلمة عن معناها المعجمي إلى معانيها الأخرى. وحتى إن افترضنا أن المستمع استوحى من المتحدث معناه المقصود دون عناء، فإنه يبقى على الرغم من ذلك يتساءل عن خلفية المعلومة التي وجهها له؛ فإعلام سائق السيارة مثلا عن عطب في إحدى العجلات لا يقتصر على وصف واقعة عينية بقدر ما يريد التحذير من العواقب الوخيمة التي يمكن أن تنجر عن ذلك، وإذا ما هم صاحب السيارة بإصلاحها مباشرة فهذا يعني أنه فهم المقصود وتفاعل مع مخاطبه.

إن البحث عن العمليات النفسية التي يستخدمها الأفراد في مثل هذه الحالات من خلال التساؤل عن مقدرتهم على فهم أكثر مما قيل فعلا، ينطلق من استكشاف بعض القواعد التواصلية التي يستعملها الأفراد في أثناء محادثاتهم اليومية فتمكنهم من إنجاز المعنى دون الاقتصار على الربط بين تعبير ومحتوى ما؛ بمعنى إن على المتحدثين امتلاك جملة من الخصائص العامة التي تضيف إليها معان إضافية فضلا على المعنى المعجمي. هذه القواعد سميت تارة بقوانين الخاطب كما عند **ديكرو** وتارة أخرى بالمبادئ التخاطبية كما عند **غرايس** « H. P. Grice »، التي لا تزال، على الرغم من كثرة البحوث فيها، قيد البحث عن تحديد دقيق لها وللآليات الذهنية التي ترافقها[1]. وسأكتفي في هذا السياق، بعد الإشارة إلى الأفعال الضمنية والأفعال غير المباشرة التي يختلف القصد فيها من مقام إلى آخر، بوصف قوانين الخطاب التي وضعها **ديكرو** وذكر أهم النقود التي وجهت لتصوره، ونرجئ تصور **غرايس** إلى الفصل الثالث لاحتوائه على نظرية عنيت خاصة بتحليل المحادثة.

لقد أدركت **ليلى** أن من وراء سؤال **هند** مذلة لها واحتقارا، ولعلها استنتجت فعل كلام **هند** الضمني من القرائن التي أفرزتها الحال، فقد عمدت **هند** إلى تنحية الخدم بإيعاز من ابنها **عمرو**:

«قال أبو عمرو حدثني أسد بن عمر الحنفي وكرد بن السمعي وغيرهما، وقال ابن الكلبي حدثني أبي وشرقي بن القطامي، وأخبرنا إبراهيم بن أيوب عن ابن قتيبة أن عمرو بن هند قال ذات يوم لندمائه: هل تعلمون أحدا من العرب تأنف أمه من خدمة أمي؟ فقالوا: نعم أم عمرو بن كلثوم. قال: ولم؟ قالوا لأن

[1] - C. Baylon et X. Mignot, La communication, Paris, éd. Nathan, 1991, p. 134.

أباها مهلهل بن ربيعة، وعمها كليب وائل أعز العرب، وبعلها كلثوم بن مالك أفرس العرب، وابنها عمرو وهو سيد قومه.

فأرسل عمرو بن هند إلى عمرو بن كلثوم يستزيره، ويسأله أن يزير أمه أمه. فأقبل عمرو من الجزيرة إلى الحيرة في جماعة بني تغلب، وأقبلت ليلى بنت مهلهل في ظعن من بني تغلب. وأمر عمرو بن هند برواقة، فضرب فيما بين الحيرة والفرات، وأرسل إلى وجوه أهل مملكته فحضروا في وجوه بني تغلب. فدخل عمرو بن كلثوم على عمرو بن هند في رواقه، ودخلت ليلى وهند في قبة من جانب الرواق، وكانت هند عمة امرىء القيس بن حجر الشاعر، وكانت أم ليلى بنت مهلهل بنت أخي فاطمة بنت ربيعة التي هي أم امرىء القيس وبينهما هذا النسب، وقد كان عمرو بن هند أمر أمه أن تنحي الخدم إذا دعا بالطرف وتستخدم ليلى. فدعا عمرو بمائدة ثم دعا بالطرف

- فقالت هند: ناوليني يا ليلى ذلك الطبق.
- فقالت ليلى: لتقم صاحبة الحاجة إلى حاجتها.
- فأعادت عليها وألحت
- فصاحت ليلى: واذلاه. يا لتغلب.

فسمعها عمرو بن كلثوم فثار الدم في وجهه، ونظر إليه عمرو بن هند فعرف الشر في وجهه، فوثب عمرو بن كلثوم إلى سيف لعمرو بن هند معلق بالرواق ليس هناك سيف غيره، فضرب به رأس عمرو بن هند ونادى في بني تغلب فانتهبوا ما في الرواق وساقوا نجائبه وساروا نحو الجزيرة»[1].

لا يقتصر استخلاص الفعل الضمني على القرائن المرتبطة بالحال، بل إن القرائن النصية هي الأخرى توحي بانصراف فعل الكلام إلى معنى ضمني؛ فالإلحاح في الطلب قد ينصرف إلى معنى الأمر والإلزام، وهو ما لا ترتضيه الأعراف القبلية. ولا يمكن أن نتصور أن مثل هذا الأمر قد ينجم عنه كل هذا القتل والنهب إذا ما جردناه من وقائعه الخارجية وتصورناه ناجما عن تفاعل كلامي بين أم وابنتها في أثناء الغداء مثلا، أو بين زبونة ونادلة في مطعم، وغير ذلك من التفاعلات التي يبدو فيها مثل هذا الطلب طبيعيا، وإنما انصرافه إلى معان ضمنية تفيد الاحتقار والإذلال والنية المبيتة في هذا التفاعل بالذات هو الذي أثار غضب **ليلى**.

إن استعمال الأمر بتلك الصيغة، بصورة متكررة، هو الذي يوحي أيضا إلى انصراف الخطاب عن معناه الصريح وانحرافه إلى معنى ضمني أرادته **هند**، وهو يجعل من المرسل في مرتبة

1- ينظر: أبو الفرج الأصبهاني، الأغاني، **56/11**.

أعلى من المرسل إليه على سبيل الاستعلاء، أمر خال من التأدب وحسن الضيافة، ومن مميزات هذا الاستعمال لفعل الأمر أنه ينطوي على الوجوب.

ب. الأفعال غير المباشرة.

لم يتطرق **أوستين** للحديث عن أفعال الكلام غير المباشرة إلا عرضا في سياق حديثه عن استعمالات الأداة « par » (حرف الجر ب)؛ إذ أشار[1] إلى إمكانية استعمال تلفظ أدائي كوسيلة غير مباشرة لإنجاز فعل آخر كما في لعبة البريدج حين يصرح أحد اللاعبين بأن لديه ثلاث أوراق متشابهة لإعلام الآخرين بعدم امتلاكه رباعية، وقد أمكنه ذلك استنادا إلى اتفاقية بين اللاعبين. ويبدو أن أوستين أعرض عن الخوض في هذه المسألة لارتباطها بمسائل غير لسانية على الرغم من أن كثيرا من أفعال الكلام مثل التصريح والاستفهام والطلب، يمكن - حسب **ريكاناتي**[2] - القيام بها بطريقة غير مباشرة.

لم يتساءل **أوستين** أيضا عن سر إدراكنا لفعل الكلام غير المباشر عندما يتلفظ المتكلم بفعل كلام ما وهو يقصد في الآن ذاته هذا الفعل وفعلا آخر معا، ولا عن كيفية الانتقال من فعل كلامي صريح إلى آخر غير صريح. ويزداد الأمر تعقيدا جراء كثرة الملفوظات التي جرى الاتفاق بين أفراد المجموعة على التعبير عنها بطريقة غير مباشرة، مثل أفعال الكلام الخاصة بالطلب وغيرها.

- تحليل سيرل.

رأى **سيرل**[3]، بادئ الأمر، أن مثل هذه الملفوظات تستجيب لأحد شروط نجاح أفعال الكلام المنجزة بطريقة غير مباشرة (وهي الشروط الأولية، وشروط المحتوى القضوي وشروط الصدق)، بحيث يستوفي هذا الشرط أو ذاك سواء بتأكيده أو الاستفهام بشأن إمكانية حدوثها. ثم دعم **سيرل**[4] تفسيره هذا بالقول بأن بالمتكلم يبلغ المستمع أكثر مما يقول بناء على خلفية إعلامية مشتركة تتكون، فضلا عن قدرة المتكلم الاستدلالية، من معلومات لسانية وأخرى غير لسانية.

وقد انتهى **سيرل**[5] إلى تقديم تفسير عن كيفية اشتغال لامباشرة بعض أفعال الكلام، بحيث إن الانتقال من الفعل الكلامي الثانوي الصريح إلى فعل كلامي أولي غير صريح يستند إلى

---

[1] - J. L. Austin, Quand dire, c'est faire, p. 135-136.
[2] - F. Récanati, Les énoncés performatifs, p. 141.
[3] - J. R. Searle, Les actes de langage, Essai de philosophie du langage, Trad. H. Pauchard, Paris, éd. Hermann, 1972, p. 108.
[4] - J. R. Searle, Sens et expression, Trad. J. Proust, Paris, éd. Minuit, 1982, p. 73.
[5] - Idem, pp 77.

استراتيجية استدلالية للمتلقي تتمثل في إدراكه أولا أن الهدف الإنشائي الأولي يختلف عن الهدف الصريح وتحديده ثانيا. ويرى أن استجابة المتلقي لفعل الأمر « **هل لك أن تناولني الملح؟** » المعبر عنه بفعل الاستفهام تتبع المراحل العشر الآتية:

المرحلة الأولى: طلب مني المتكلم ما إذا كان في استطاعتي أن أناوله الملح (واقعة تحادثية).

المرحلة الثانية: أفترض أنه يشارك في المحادثة وأن من وراء طلبه هذا غاية ما وموضوعا ما (مبادئ المشاركة التحادثية).

المرحلة الثالثة: لا يفترض الإطار العام لمحادثتنا اهتماما نظريا عن مدى قدرتي على مناولته الملح.

المرحلة الرابعة: وهو يعلم سلفا الإجابة على هذا السؤال، وهذه مرحلة تمهد إلى المرور إلى المرحلة التالية، لكنها ليست ضرورية.

المرحلة الخامسة: لا يعد تلفظه إذن مجرد سؤال وله إذن هدف إنشائي آخر (الاستدلال من المراحل السابقة)، ما هو هذا الهدف.

المرحلة السادسة: من بين الشروط التمهيدية لكل فعل إنشائي مباشر قدرة المتحدث على إنجاز الفعل « acte prédiqué » كمحتوى قضوي (نظرية أفعال الكلام).

المرحلة السابعة: تقتضي الإجابة التأكيدية عن السؤال الذي طرح لي المتحدث تقتضي بأن الشرط التمهيدي لطلبه إياي مناولته الملح شرط متوفر (استدلالا من المراحل السابقة).

المرحلة الثامنة: نحن نتناول فطورنا، ونستعمل بطريقة عادية الملح خلاله، ويناوله أحدنا للآخر، (معلومات خلفية).

المرحلة التاسعة: لقد ألمح إلى توفر شرط من الشروط التمهيدية لطلب من الواضح أنه يريد أن أهيأ نفسي لتحقيقه (استدلالا على المراحل السابقة).

المرحلة العاشرة: إذن، وفي غياب أي هدف إنشائي ممكن آخر، فهو يطلب مني أن أناوله الملح (استدلالا على المراحل السابقة).

من الواضح أن التفسير الذي يقدمه **سيرل** بشأن الانتقال من الفعل الكلامي الثانوي الصريح إلى فعل كلامي أولي غير صريح يحاول الموافقة بين بعض المبادئ العامة للمحادثة والمعلومات العملية، وقدرة المستمع على الاستدلال، وهي تمثل تطبيقا للقواعد النظرية لأفعال الكلام على حالة معينة. هذا لا يعني - على حد تعبير **إليار**[1] « R. Eluerd » - أن المستمع يتبع المراحل العشر قبل أن يمرر الملح إنما هذا الوصف يرمي إلى محاولة الاستغناء عن فرضيات المحادثة.

[1] - R. Eluerd, La pragmatique linguistique, Paris, éd. Nathan, 1985, pp 169-170.

- تحليل ريكاناتي

لريكاناتي[1] موقف مخالف **لسيرل** في تفسير أفعال الكلام غير المباشرة ووظيفة اللامباشرة، ففي حين يرى هذا الأخير في الملفوظ « **آمرك بالذهاب** » فعلا كلاميا مباشرا توجيهيا لا يفترض اللجوء إلى مراحل الاستدلال المستعملة في إدراك أفعال الكلام غير المباشرة، وأن دور الاستدلال ذاته ينحصر فقط في الإبانة عن أفعال الكلام غير المباشرة، يعبر هذا الملفوظ في رأي **ريكاناتي** عن فعل كلامي غير مباشر، أما بشأن الاستدلال فهو يراه ضروريا في تأويل الكلام وحتى وإن كان هذا الكلام صريحا.

فإذا ما أبنا إلى الملفوظ « **آمرك أن تذهب** » - الذي يمثل فعلا كلاميا مباشرا حسب **سيرل** - فإن المستمع، حسب **ريكاناتي**[2]، يستدل أولا أن المتكلم ينجز فعلا كلاميا موجود بالقوة ضمن الجملة الملفوظة، ثم يحدد على إثر ذلك، استنادا لحال التلفظ، فعل الكلام المقصود، ويستنتج أخيرا إذا ما خالف فعل الكلام هذا إحدى حكم المحادثة بأن فعلا كلاميا غير مباشر قد أنجز من قبل المتكلم.

وحتى نخلص إلى استنتاج واضح عن أهم الفروق التي تميز أفعال الكلام المباشرة عن الأفعال غير المباشرة، سأحاول، في المثال الآتي الذي استقيته من كتاب الأغاني، رصد بعض أفعال الكلام التي احتوى عليها التفاعل الكلامي للوقوف عند أهم العناصر التي أسهمت في إنتاج مثل هذه الأفعال وتأويلها.

«أخبرني عمي الحسن بن محمد قال: حدثنا عبد الله بن أبي سعد قال: حدثني محمد بن عبد الله بن مالك الخزاعي: قال حدثني معبد الصغير المغني مولى علي بن يقطين قال:

كنت منقطعا إلى البرامكة، آخذ منهم وألازمهم، فبينا أنا ذات يوم في منزلي إذا بابي يدق، فخرج غلامي ثم رجع إلي فقال: على الباب فتى ظاهر المروءة يستأذن عليك؛ فأذنت له. فدخل علي شاب ما رأيت أحسن وجها منه، ولا أنظف ثوبا، ولا أجمل زيا منه، من رجل دنف عليه آثار السقم ظاهرة،

- فقال لي: إني أرجو لقاك منذ مدة فلا أجد إليه سبيلا، وإن لي حاجة.
- قلت: ما هي؟ فأخرج ثلثمائة دينار فوضعها بين يدي، - ثم قال: أسألك أن تقبلها وتصنع في بيتين قلتهما لحنا تغنيني به.
- فقلت: هاتهما، فأنشدهما،

[1] - F. Récanati, Les énoncés performatifs, p. 211.
[2] - Idem, p. 212.

- وقال:

والله يا طرفي الجانـــي علـــى بدنيّ لتطفئن بدمعي لوعة الحزن

أو لأبوحن حتى يحجبوا سكني فلا أراه ولو أدرجت في كفـــني

قال: فصنعت فيهما لحنا ثم غنيته إياه؛ فأغمي عليه حتى ظننته قد مات. ثم أفاق

فقال: أعد فديتك.

فناشدته الله في نفسه وقلت: أخشى أن تموت.

فقال: هيهات أنا أشقى من ذاك.

وما زال يخضع لي ويتضرع حتى أعدته، فصعق صعقة أشد من الأولى، حتى ظننت أن نفسه قد فاظت. فلما أفاق رددت الدنانير عليه ووضعتها بين يديه،

وقلت: يا هذا خذ دنانيرك وانصرف عني؛ فقد قضيت حاجتك، وبلغت وطرا مما أردته، ولست أحب أن أشرك في دمك.

فقال: يا هذا لا حاجة لي في الدنانير.

فقلت: لا والله ولا بعشرة أضعافها إلا على ثلاث شرائط.

قال: وما هن؟

قلت: أولها أن تقيم عندي وتتحرم بطعامي، والثانية أن تشرب أقداحا من النبيذ تشد قلبك وتسكن ما بك، والثالثة أن تحدثني بقصتك. فقال: أفعل ما تريد

فأخذت الدنانير، ودعوت بطعام فأصاب منه إصابة معذر، ثم دعوت بالنبيذ فشرب أقداحا، وغنيته بشعر غيره في معناه، وهو يشرب ويبكي.

ثم قال: الشرط أعزك الله،

فغنيته، فجعل يبكي أحر بكاء وينشج أشد نشيج وينتحب. فلما رأيت ما به قد خف عما كان يلحقه، ورأيت النبيذ قد شد من قلبه، كررت عليه صوته مرارا،

ثم قلت: حدثني حديثك.

فقال: أنا رجل من أهل المدينة خرجت متنزها في ظاهرها وقد سال العقيق، في فتية من أقراني وأخداني، فبصرنا بقينات قد خرجن لمثل ما خرجنا له، فجلسن حجرة منا، وبصرت فيهن بفتاة كأنها قضيب قد طله الندى، تنظر بعينين ما ارتد طرفهما إلا بنفس من يلاحظهما، فأطلنا وأطلن، حتى تفرق الناس، وانصرفن وانصرفنا، وقد أبقت بقلبي جرحا بطيئا اندماله. فعدت إلى منزلي وأنا وقيذ. وخرجت من الغد إلى العقيق، وليس به أحد، فلم أر لها ولا لصواحباتها أثرا. ثم جعلت أتتبعها في طرق المدينة وأسواقها؛ فكأن الأرض أضمرتها، فلم أحس لها بعين ولا

أثر، وسقمت حتى أيس مني أهلي. ودخلت ظئري فاستعلمتني حالي، وضمنت لي حالها والسعي فيما أحبه منها، فأخبرتها بقصتي، فقالت: لا بأس عليك هذه أيام الربيع، وهي سنة خصب وأنواء، وليس يبعد عنك المطر، وهذا العقيق، فتخرج حينئذ وأخرج معك؛ فإن النسوة سيجئن. فإذا فعلن ورأيتها تبعتها حتى أعرف موضعها، ثم أصل بينك وبينها، وأسعى لك في تزويجها. فكأن نفسي اطمأنت إلى ذلك، ووثقت به وسكنت إليه؛ فقويت وطمعت وتراجعت نفسي، وجاء مطر بعقب ذلك، فأسال الوادي، وخرج الناس وخرجت مع إخواني إليه، فجلسنا مجلسنا الأول بعينه، فما كنا والنسوة إلا كفرسي رهان. وأومأت إلى ظئري فجلست حجرة منا ومنهن، وأقبلت على إخواني

- فقلت: لقد أحسن القائل حيث قال:

رمتني بسهم أقصد القلب وانثنت وقد غادرت جرحا به وندوبا

فأقبلت على صواحباتها فقالت: أحسن والله القائل، وأحسن من أجابه حيث يقول:

بنا مثل ما تشكو فصبرا لعلنا نرى فرجا يشفى السقام قريبا

فأمسكت عن الجواب خوفا من أن يظهر مني ما يفضحني وإياها، وعرفت ما أرادت. ثم تفرق الناس وانصرفنا، وتبعتها ظئري حتى عرفت منزلها، وصارت إلي فأخذت بيدي ومضينا إليها. فلم تزل تتلطف حتى وصلت إليها. فتلاقينا وتداورنا على حال مخالسة ومراقبة. وشاع حديثي وحديثها، وظهر ما بيني وبينها، فحجبها أهلها، وتشدد عليها أبوها. فما زلت أجتهد في لقائها فلا أقدر عليه. وشكوت إلى أبي - لشدة ما نالني - حالي، وسألته خطبتها لي. فمضى أبي ومشيخة أهلي إلى أبيها فخطبوها. فقال لو كان بدأ بهذا قبل أن يفضحها ويشهرها لأسعفته بما التمس، ولكنه قد فضحها، فلم أكن لأحقق قول الناس فيها بتزويجه إياها؛ فانصرفت على يأس منها ومن نفسي.

قال معبد: فسألته أن ينزل، فحبرني وصارت بيننا عشرة. ثم جلس جعفر بن يحيى للشرب فأتيته، فكان أول صوت غنيته صوتي في شعر الفتى، فطرب عليه طربا شديدا،

- وقال: ويحك إن لهذا الصوت حديثا، فما هو؟

فحدثته، فأمر بإحضار الفتى، فأحضر من وقته، واستعاده الحديث، فأعاده عليه. فقال: هي في ذمتي حتى أزوجك إياها، فطابت نفسه، وأقام معنا ليلتنا حتى أصبح. وغدا جعفر إلى الرشيد فحدثه الحديث، فعجب منه، وأمر بإحضارنا جميعا، فأحضرنا، وأمر بأن أغنيه الصوت فغنيته، وشرب عليه، وسمع حديث الفتى، فأمر من وقته بالكتاب إلى عامل الحجاز بإشخاص الرجل وابنته وجميع أهله إلى حضرته، فلم يمض إلا مسافة الطريق حتى أحضر. فأمر الرشيد بإيصاله

إليه فأوصل، وخطب إليه الجارية للفتى، وأقسم عليه ألا يخالف أمره، فأجابه وزوجه إياها، وحمل إليه الرشيد ألف دينار لجهازها، وألف دينار لنفقة طريقه، وأمر للفتى بألف دينار، وأمر جعفر لي وللفتى بألف دينار. وكان المدني بعد ذلك في جملة ندماء جعفر بن يحيى»[1].

يرتبط الاختلاف الذي ينجم عن الأفعال المباشرة وغير المباشرة بجملة من العناصر المكونة لحال الاجتماعية وسياق التفاعل، فلو أحصينا بعض أفعال الكلام التي احتوى عليها التفاعل الأول، أي ذلك الذي جرى بين معبد والشاب الظريف، لوجدناها لا تحتاج إلى جهد في تأويلها، فهي

- قال لي: إني أرجو لقاك منذ مدة فلا أجد إليه سبيلا، وإن لي حاجة.
- قلت: ما هي؟
- قال: أسألك أن تقبلها وتصنع في بيتين قلتهما لحنا تغنيني به.
- فقلت: هاتهما،
- فقال: أعد فديتك.
- قلت: يا هذا خذ دنانيرك وانصرف عني؛
- فقد قضيت حاجتك، وبلغت وطرا مما أردته، ولست أحب أن أشرك في دمك.
- فقال: يا هذا لا حاجة لي في الدنانير.
- فقلت: لا والله ولا بعشرة أضعافها إلا على ثلاث شرائط.
- قال: وما هن؟
- قلت: أولها أن تقيم عندي وتتحرم بطعامي، والثانية أن تشرب أقداحا من النبيذ تشد قلبك وتسكن ما بك، والثالثة أن تحدثني بقصتك.
- فقال: أفعل ما تريد

فأخذت الدنانير، ودعوت بطعام فأصاب منه إصابة معذر، ثم دعوت بالنبيذ فشرب أقداحا، وغنيته بشعر غيره في معناه، وهو يشرب ويبكي.

- ثم قال: الشرط أعزك الله.

1- أبو الفرج الأصبهاني، الأغاني، 14/ 110- 114.

أما فعل الكلام في آخر قول الشاب الظريف:

- قال: الشرط أعزك الله

فهو أيضا لم يتطلب جهدا لتأويله على الرغم من عدم احتواء الملفوظ المكون له لفعل يفيد الطلب، من مثل: "أرجو منك أن توفي بالشرط"، أو "أطلب منك أن تحقق الشرط"، وغيرها من الصيغ الممكنة.

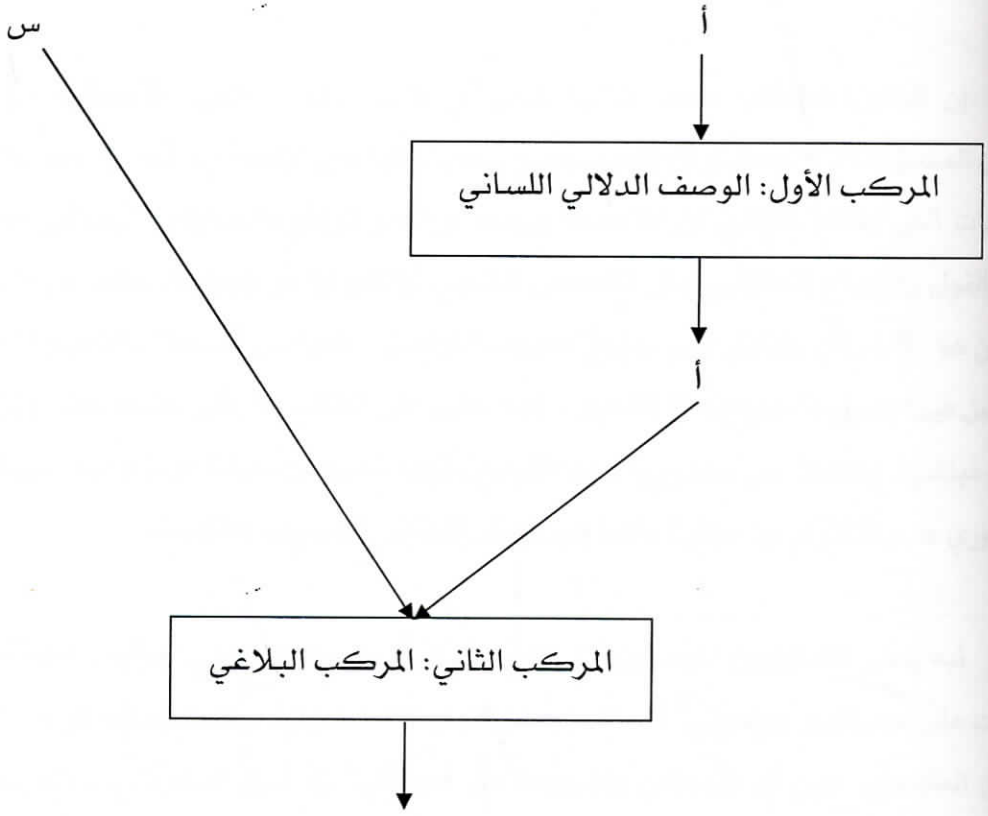
4. قوانين الخطاب.

وضع **ديكرو** جملة من القوانين التي تسير اختيار المتحدثين في استخدام وحدات اللسان وإعادة تركيب المعنى، وهي جملة من الاتفاقات الشبيهة بقواعد الألعاب؛ وهي أيضا شبيهة في بعض منها بتلك التي وضعها **غرايس** في تحليله للمحادثة. وتجدر الإشارة قبل ذلك أن وصف المعنى يتكون حسب **ديكرو**[1] من مركبين على نحو ما يبينهما الرسم التالي؛ إذ يمثل المركب اللساني جملة من المعارف التي تكون الوصف اللساني التي تُعزِي إلى كل ملفوظ دلالة معينة بغض النظر عن أي سياق، بينما يمثل المركب البلاغي جملة المعارف المرتبطة بسياق التلفظ التي تمكن من تحديد الدلالة الحقيقية للملفوظ، وهو تصور ينبني على تمييز **ديكرو** بين الجملة والملفوظ من جهة، وبين الدلالية والمعنى من جهة أخرى، بحيث يعتبر الجملة كيانا لسانيا مجردا، مماثلا لنفسه عبر مختلف تواردانه، أما الملفوظ فيعد تواردا خاصا لهذه الجملة. ويختلف مفهوم الدلالة من جهته عن مفهوم المعنى بحيث يعني الأول القيمة الدلالية المرتبطة بالجملة بينما يدل الثاني على القيمة الدلالية المرتبطة بالملفوظ[2].

اتخذ هذا التصور، على نحو ما يبينه الرسم التالي، سبيله إلى كثير من الدراسات، حتى تلك التي لم تتبناه علنا - كما أشار إليه **برندوني**[3] « A. Berrendonner » - لاسيما الأبحاث الدلالية التي عنيت بأفعال الكلام (الاشتقاق الإنشائي ، قوانين الخطاب)، والحجاجية (من خلال التمييز بين المتغير الحجاجي وقيمه داخل السياق)، والبلاغة (مع أنواع المجاز وحساب التضمين)، وحتى بعض المحاولات الخاصة بالنحو النصي.

---

[1] - O. Ducrot, Le dit et le non-dit, Paris, éd. Minuit, 1984, p. 15.
[2] - O. Ducrot, Le dire et le dit, p. 95.
[3] - A. Berrendonner, Eléments de pragmatique linguistique, Paris, éd. Minuit, 1981, p. 12.



إن الانتقال من المركب اللساني إلى المركب البلاغي هو الذي يمكن المتلقي من تأويل الدلالة استنادا إلى السياق، ولا يتم هذا التأويل دون وجود جملة من القوانين التي تحكم تواصل المتحدثين وتفاهمهم. ومن بين القوانين التي يكاد يحصل الإجماع حولها ما أسماه **ديكرو**[1] بقانون الشمولية، الذي يشبه إلى حد بعيد مبدأ الكم **لغرايس**، الذي يفترض من المتحدث إيراد كل ما يمكن أن يفيد به مخاطبه وتجنب إخفاء أي معلومة نعتقد في أهميتها بالنسبة له.

أورد **بايلون ومينيو**[2] « Baylon & Mignot » بعض النماذج من هذه القوانين التي تحكم سير الخطاب مثل قانون الصدق الذي يقتضي من المتحدثين تجنب الكذب في الحديث قصد تفادي انتفاء الثقة، وتعذر التواصل بينهم، وقانون المنفعة الذي يقتضي الجد في الحديث وعدم الهزل والتلفظ إلا بما يثير اهتمام الآخرين فمحادثة الآخر تعني إدراجه ضمن مبادلة تفاعلية يجد فيها

[1] - O. Ducrot, Le dire et le dit, p. 100.
[2] - C. Baylon et X. Mignot, La communication, pp 134-136.

منفعة ما، سواء أكان نفعا ماديا مثل تحذيره من خطر داهم أم كان فكريا، وقانون الإخبارية الذي يقترب من قانون المنفعة ويفترض في مداخلات المتحدثين أن تكون موجهة لإغناء المتلقي بمعلومات لم يكن يعلمها.

إن قوانين الخطاب هذه، شأنها شأن أي قانون آخر، يعتريها الاضطراب وقلة الملاءمة؛ فقانون الصدق مثلا لا يمكن أن يشمل جميع ميادين التواصل الإنساني، إنما يقتصر على الميادين أو التلفظات التي يعتقد المتلقي أن المتحدث يوردها لوصف الواقع والحقيقة، ليُستثنى من ذلك بعض فنون القول والإبداع الكتابي مثل القصص الشعبي أو الرواية أو غيرهما. كما إن قانون المنفعة لا يمكن هو الآخر أن ينطبق على جميع ضروب التواصل، فميادين السلطة والتعليم لا تشترط طرق التواصل فيها ضرورة احترام هذا القانون، إنما يملى على المتلقي ما يملى عليه، حتى وإن لم يجد فيه منفعة مباشرة. وفضلا عن محدودية هذه القوانين فإنها تتعارض أحيانا فيما بينها، بل قد يصبح من الضروري عدم الالتزام بها كلها كما هو الشأن لقانوني الشمولية والتورية.

نبه بعض التداوليين المحدثين إلى الإفراط في الاستعمال المنطقي لقوانين الخطاب هذه، فقد وضعت على حد تعبير **برندوني**[1] لاستقاء بعض المعلومات الضمنية وعدت بمثابة قواعد الاستدلال في المنطق الطبيعي، دون أن يتمكن واضعوها من صياغتها في نسق استدلالي أكسيوماتيكي من خلال البحث مثلا عن القوانين الأولية التي تتخذ شكل الأكسيومات الأساسية التي لا يمكن اختزالها، غافلين بعدها الاجتماعي اللساني لكونها قبل كل شيء تعليمات تنظم استعمال اللغة من قبل الأفراد، الأمر الذي يمنحها تعددا واختلافا من فرد لآخر.

5. الحجاج.

أضحى الخطاب الحجاجي، بوصفه إجراء يحاول من خلاله الفرد، أو الجماعة، التأثير في المتلقي كي يتبنى موقفا معينا، بالاستعانة بجملة من الحجج التي يُتوخى بها إثبات صحة هذا الموقف وشرعيته[2]، أو منطوقا به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها[3]، من بين الممارسات اللغوية الأكثر رواجا في عصر ثقافة الحوار والصورة. وما فتئت الدراسات الإنسانية الحديثة توليه اهتماما متناميا، جراء استخداماته المكثفة، الناجمة عن حرية الرأي والتفكير التي

---

1 - A. Berrendonner, Eléments de pragmatique linguistique, p. 29.

2 - P. Oléron, L'argumentation, Paris, P. U. F., Que sais-je ?, 1983, p. 8.

3- طه بعد الرحمن، اللسان، والميزان والتكوثر، ص 226.

بانت أهم القضايا المثيرة للجدل، وانتشار وسائل التواصل الجماهيرية المتنوعة، الساعية إلى التأثير في آراء المتلقي، وتوجيه سلوكه توجها معينا.

ولئن ارتبطت السيرورة الحجاجية، منذ أعمال **أرسطو** « Aristote » بالحوار، والمشاركة، والتفكير الاستدلالي، وتبين أنها تنحو منهجا عقليا معينا، وتتبع إجراء اجتماعيا خاصا، فقد أثرى الرواقيون - خلال القرنين الخامس والسادس قبل الميلاد - الممارسات الحجاجية بعدد من الأساليب، والمفاهيم، والآليات الاستدلالية، مثل مقابلة الخطابات « antiphonie »، والمفارقة « paradoxe »، والمحتمل « probable »، والجدلية « dialectique ». وهي تبين عن انبثاق تفكير علمي حول السلوك الفردي ضمن الجماعة، وممارساته التفاعلية مع أفراد مجتمعه الآخرين، وهي شكل من أشكال الحوار العقلاني، وتفاعل كلامي تتكشف فيه العلاقات الاجتماعية أكثر جلاء ووضحا من أي مجال تفاعلي آخر.

ارتبط الحجاج لدى اليونان بفن الخطابة وعلم المنطق؛ إذ كانت المرحلة الحجاجية أولى مراحل إنجاز الحجاج، تليها المرحلة النصية، ثم اللسانية، ثم مرحلتي الحفظ والفعل. ويعد مبدأي الانسجام وعدم التناقض أهم العناصر المعززة لوحدة الحجاج، لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر؛ فإذا كان انسجام الحجج فيما بينها يعد بمثابة حجة إضافية غير مباشرة، ترتبط بها نجاعة الإقناع ارتباطا وثيقا، فإن ميزة الانسجام لا تكف وحدها، بل يجب توافق الحجج فيما بينها، واحتكامها إلى منطق واضح، وتوجهها نحو تحقيق هدف واحد[1]، حتى تتفادى التناقض فيما بينها وتقدم الدعوى التي صيغت من أجلها تقديما يرجى السكوت عنها.

لقد أعادت الأزمة التي مر بها الخطاب السياسي، نتيجة بروز أنظمة الحكم الشمولية، ومختلف أشكال الدعاية، للحجاج حيويته، فراح عدد من الباحثين المحدثين يعيدون استكشافه من جديد، ويحيون بعض مفاهيمه، فأسهمت النظريات التي عنيت باستكشاف آلياته، مثل المنطق، والسيميائيات، وعلوم اللغة، وتحليل الخطاب، وعلمي النفس والاجتماع، وعلوم التربية، وعلوم التواصل وغيرها، في إغناء تحليله بعدد من المفاهيم الإجرائية؛ فالحجاج واقعة تواصلية وتفاعل اجتماعي، تفترض تعدد المشاركين، وحالا تواصلية تميزها عن سائر أنماط التواصل الأخرى دينامية خاصة[2]، وخطابه، خلافا لبعض الخطابات الأخرى، يستعين أساسا بجملة من المكونات مثل التفكير، وهو بقدر ما يستعين بالعلامات اللسانية، يستخدم كذلك في تحققه الصور وسائر

1 - P. Oléron, L'argumentation, pp. 52-53.
2 - P. Breton, L'argumentation dans la communication, Alger, éd. Casbah, 1998, p. 19.

ثلات الأخرى. إذ إن للعلامات السيميائية دورا في الإقناع انطلاقا من كونها عناصر حجاجية، اء التي تسبق التلفظ مثل ترتيب هيئة المرسل، أو تلك التي تتعالق مع الخطاب، والتي يسعى سل إلى رسمها بحركة أعضائه أو أي وسائل أخرى[1]، يمكن لسيميائيات الجسد ونظريات اعل الاجتماعي أن تستكشف كثيرا من ملامحها.

يتسم الحجاج - كما يصفه **بلنتان**[2] « C. Plantin »- بدينامية حوارية خاصة، يتم تفعيلها لاقا من تقديم أحد المتحاوريْن، الذي يسمى بالمقترح، اقتراحا يعبر عن رأي، أو وجهة نظر، أو كم بشأن واقعة معينة يمكن السكوت عنه، أو معارضته نتيجة سوء تفاهم، يؤدي إلى إنتاج اب مضاد قد يعبر عنه في بعض الأحيان بالحركات الجسدية الدالة على الرفض وعدم الرضا. دة ما يتسجد الخطاب المضاد في سلسلة من العمليات الذهنية التي تنطلق من تساؤل المتلقي، أي رض، عن مدى صحة دعوى المقترح، نتيجة التشكيك فيها، قصد مناقشتها، لتنتهي السيرورة جاجية حينما لا يتمكن المتلقي من التعبير عن اعتراضه.

يفترض الحجاج جملة من الظروف الثقافية والفردية، وحالا ديموقراطية، إن لم تكن ماعة الديموقراطية سمتها العامة. بيد إن الخطاب الحجاجي تضبطه - حسب **أولرون**[3] « P. Oléron » - جملة من الاعتبارات الاجتماعية، فالحجاج ليس إجراء يمكن تحريكه في كل حوال والأزمان ومن قبل كل الأفراد، فهو، شأنها شأن طرائق الفكر التعبيرية، يجري بشأنها تمع على الأفراد عددا من الممنوعات، سواء ما خص منها الأفعال أو الأقوال.

تتوفر الألسن الطبيعية على موارد حجاجية تمكن مستعمليها من الاستعانة بها في كثير من اعلات الاجتماعية اليومية، فالألسن تمتلك منطقا لسانيا يسهم في تنظيم ترابط الجمل فوظات وتتابعها. فقد أظهرت نظرية الحجاج في اللسان « l'argumentation dans la langue » ي وضعها كل من **أنسكومبر وديكرو**[4] « J.-C. Anscombre & O. Ducrot »، أن الألسن ر على بعض العناصر التي تؤدي الحجاج، وهي، عكس سائر النظريات التي ترى في الحجاج ة واعية لتنظيم المتتاليات الخطابية، اعتمدت على لساتيات الجملة، وأعزت لمفهومي الجة حجاج مدلولين مغايرين لما كان معهودا فيهما، بل ويتعارضان في كثير من الأحيان.

---

1 - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجية الخطاب، صص 455- 456.
2 - C. Plantin, L'argumentation, Paris, éd. Seuil, 1996, pp. 20-22.
3 - P. Oléron, L'argumentation, p. 18.
4 - J.-C. Anscombre et O. Ducrot, L'argumentation dans la langue,

يربط مفهوم الحجة الفرضية المقصدية بالتوجه الذي يتخذه الخطاب، والمتلقي المثالي هو القادر على الانتقال دون تردد إلى الملفوظ اللاحق، بحيث يوجه كل ملفوظ المتلقي وجهة خطابية معينة. إن فهم المتكلم يتوقف على قدرة المتلقي على فهم مقصديته، واستشعار الطريقة التي يواصل بها خطابه، وتوقع الخلاصة التي ينوي بلوغها، وما هي الغاية التي أنجز من وائها ملفوظاته[1]. إن فهم المتلقي للملفوظات المتلكم يتوقف على قدرة هذا الأخير على إدراك مَعناه، أي الإمساك بمقاصده التي عبر عنها بوسائل لسانية. هذا يعني أن المعنى الذي ينقله الملفوظ، أو تحمله الحجة، إنما ينبثق من الملفوظ الذي يلي، ضمن خطاب حواري مثالي طبعا، أي خلاصته التي تحيل على مقاصد المتلكم اللسانية.

لقد سعت نظرية الحجاج في اللسان إلى صياغة قواعد دلاليات جديدة، تتخذ من مفهوم المقصدية، بعد إفراغه من محتواه السيكولوجي والاحتفاظ بمدلوله اللساني فقط، مفهوما محوريا في تحرياتها. ولا يمكن - حسب **أنسكومبر وديكرو**[2] - تحليل الملفوظات تحليلا دلاليا إلا بوضعتها في إطار الخطاب العام الذي تنتمي إليه، إذ المعنى لا يرتبط في هذه الحالة بالفكر أو الواقع، بل إنه يتدرج صوب مواصلة الخطاب. لذا نلفيهما يتحدثون عن دلاليات الخطاب المثالي، الذي يربط مفهوم الحجة توجهه الذي يسلكه الخطاب بمبدأ المقصدية. والمتلقي المثالي - كما يصفه **بلنتان**[3] - هو المتلقي القادر على الانتقال دون تردد إلى االملفوظ الموالي، وتوجهه الملفوظات كلها وجهة خطابية محددة، تمكنه في الوقت ذاته من إدراك مقصدية المتكلم اللسانية، حتى يحصل له المعنى الذي أراده مخاطبه.

إن الحجاج هو علاقة دلالية تربط بين الأقوال في الخطاب تنتج عن عمل المحاجة، ولكن هذا العمل محكوم بقيود لغوية، فلا بد من أن تتوفر في الحجة ق1 شروط محددة حتى تؤدي إلى ق2، لذلك فإن الحجاج مسجل في بنية اللسان ذاته، وليس مرتبطا بالمحتوى الخبري للأقوال ولا بمعطيات بلاغية مقامية[4].

إن الأفكار التي طرحتها نظرية **أنسكومبر وديكرو** حول الحجاج في اللسان، على الرغم من الثراء الذي يميزها والآفاق التي فتحتها أمام البحث اللساني، لا تعدو أن تكون - على حد تعبير **برتون**[5] « P. Breton » - بحثا لسانيا أكثر منه بحثا في حالات التواصل التي تنشأ عن تبادل

---

1 - C. Plantin, L'argumentation, Paris, éd. Seuil, 1996, p. 70.
2 - J.-C. Anscombre et O. Ducrot, L'argumentation dans la langue,
3 - C. Plantin, L'argumentation, Paris, éd. Seuil, 1996, pp. 20-22.
4- شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، ص 360 - 361.
5 - P. Breton, L'argumentation dans la communication, p. 9.

الآراء. فالمواضيع المرتبطة بالحجاج وبحقوله المتنوعة، وأخلاقياته المتباينة، وديناميته الخاصة، وتحاليله المختلفة، ومضامينه المتغيرة باستمرار، تفترض تعدد الآليات الإجرائية واختلاف وجهات النظر.

وقد وقف الباحث **عمر بلخير**[1] في بحثه الذي أنجزه حول معالم الخطاب الصحافي الجزائري التداولية والحجاجية على تباين شاسع بين مفهوم الحجاج لدى الغرب ومفهومه المتداول لدى العرب، إذ « يبدو هنا الفرق في تصور العرب، ومنهم الأستاذ **طه عبد الرحمن**، لمفهوم الحجاج الذي يكون فيه المستمع في نفس مرتبة المتكلم، وهو ما يجعلنا نقول إن المتكلم والمستمع، الذي يصير هو نفسه متكلما وفقا لمبدأ العكسية **لبنفنست**، عضوان فاعلان في التفاعل الخطابي، .. وهذه الظاهرة في تحديد مفهوم الحجاج لم نجد لها - على الأقل في المراجع الأجنبية التي اطلعنا عليها - أثرا في تعريفات الغربيين لمفهوم الحجاج». فهي تعريفات تجعل من المستمع كائنا سلبيا يقع عليه فعل الحجاج. مثل ذلك تعريف **بلونتان**[2] الذي يرى أن الحجاج هو العلمية التي من خلالها يسعى المتكلم إلى تغيير نظام المعتقدات والتصورات لدى مخاطبه بواسطة الوسائل اللغوية.

وتشتد هذه الظاهرة في رأيه عندما ننظر إلى تعريف **بيرلمان وتيتيكا** « Tittka » حينما يحددان موضوع الحجاج في دراسة التقنيات الخطابية التي تتكفل بحمل الأذهان على التسليم بما يعرض عليها من أطروحات أو تزيد في درجة ذلك التسليم، فالغاية من الحجاج تكمن في جعل العقول تذعن لما يطرح عليها أو يزيد في درجة ذلك الإذعان. هذا في رأينا يقدم لنا فكرة عن العقلية السيدة التي طبع بها الإنسان الغربي، وقد شاهدنا ذلك في الأساليب والحجج التي احتج بها الاستعمار للاستيلاء على بلدان وحضارات كثيرة وعريقة[3].

6. الخطاب ؛ من المكتوب إلى المنطوق.

شهدت الثمانينيات بروز أنموذج جديد في علوم اللغة، واللسانيات على وجه الخصوص، نتيجة العناية بالبعد التفاعلي للممارسات اللسانية المرتبط بممارسات الأفراد اللسانية وبنينة الثروات اللغوية التي يتوافرون عليها، وأدى إلى نشأة نشاط عملي عند اللسانيين اقتضى النزول إلى الواقع وتسجيل النشاط اللساني مباشرة في سياقه الاجتماعي التفاعلي والتقعيد لمفهوم جديد لموضوع اللسانيات،

---

1 - عمر بلخير، معالم لدراسة تداولية وحجاجية في الخطاب الصحافي الجزائري، أطروحة دكتوراه تحت إشراف الدكتورة خولى طالب الإبراهيمي، جامعة الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، السنة الجامعية 2005- 2006.

2 - C. Plantin, Essais sur l'argumentation, p. 146.

3 - عمر بلخير، معالم لدراسة تداولية وحجاجية في الخطاب الصحافي الجزائري، ص 195.

عوض الاكتفاء بصياغة نماذج صورية له والعمل على مدونات أعدت سلفا؛ فاللسانيات لم تكن تعنى في تحليل الخطاب إلا بالمكتوب على اختلاف أشكاله وما يترتب عن ذلك من تغييب لجملة من العناصر المكونة للواقعة اللسانية، سواء الداخلية منها أو الخارجية، إلى أن شهدت الساحة الفكرية بروز مجموعة من الأنحاء التي شككت في قدرة الأنحاء التقليدية في استكشاف خصوصيات الخطاب المنطوق، وبينت ضرورة صياغة طرائق وصف جديدة تتجاوز الجهاز النحوي التقليدي.

يجد هذا المنحى الجديد مبرره في الاختلافات البارزة بين الخطابين المكتوب والمنطوق، ونعنى بهذا الأخير جملة الممارسات اللسانية المنجزة من قبل المتكلمين ضمن حال وسياق محددين وإطار تفاعلي معلوم؛ فخلافا للمكتوب، يفترض المنطوق، خاصة في أثناء المحادثة التي تعتبر أكثر عمليات التواصل شيوعا، تواجد المرسل والمتلقي أثناء التواصل بحيث لا يفصل بث المرسلة فترة زمنية طويلة عن تلقيها فتكون الإجابة فورية. فيموضع المرسل والمتلقي كليهما في السياق ذاته، ويستقي منه ومن الحال التي تحيط بالمتحدثين كثيرا من العناصر التي تضفي عليه مزيدا من الفهم والجلاء، خلافا للمكتوب الذي عليه أن يصف السياق إذا ما أراد أن يشركه في تحديد المعنى[1]؛ فإذا ما قارنا الرواية بالمسرحية، وجدنا الأولى في حاجة ماسة إلى وصف المحيط الذي تقع فيه الأحداث خلافا للثانية التي تقتصر على المحادثة لاستعانتها بالديكور المعوض للسياق الواقعي.

يستعين الخطاب المنطوق مباشرة ببعض العناصر التي لا تخلو من معلومات ضرورية؛ مثل النبرات، والوقفات، والحدة، والحركات التي تعد كلها جد ضرورية في عملية فك رموز المرسلات من قبل المتلقي وفهمها وتأويلها؛ وهي عناصر لا يعبر عنها الخطاب المكتوب إلا بطريقة غير مباشرة؛ أي بالتعبير عنها بعلامات الوقف التي تجعل منه أكثر طولا من المنطوق، مما حدا ببعض الباحثين، مثل **برندوني**[2]، إلى الدعوة إلى ضرورة النظر في مسألة تعدد السنن أثناء عملية التواصل، كونها تشرك على وجه في الخصوص الكلمات و الحركات، وتقديم تصور جديد لمفهوم قوانين الخطاب الذي قدمه **ديكرو**.

تفترض الفوارق الموجودة بين الخطابين المكتوب والمنطوق تصورا آخر عن مفهوم التواصل؛ فإذا ما اعتبرنا التواصل بثا لمعلومة من مرسل إلى متلقي قصد إعلامه بواقعة لم يكن على علم بها؛ أي إضافة قضية جديدة إلى معارفه، فإن هذا التصور لا يكفي إلا لإبراز وظيفة اللغة الوصفية ولا

[1] - J. Peytard et E. Genouvrier, Linguistique et enseignement du français, Paris, éd. Larousse, 1970, p. 17.
[2] - A. Berrendonner, Eléments de pragmatique linguistique, Paris, éd. Minuit, 1981, p. 29.

بنطي، إذا، إلا حيزا محدودا من مفهوم التواصل[1]، لذا أضحى من الضروري اعتبار الخطاب المنطوق - على حد تعبير **كريبرات أوراشيوني**[2] - عملية تفاعلية إذا ما أردنا مقاربته مقاربة معقولة.

إن النقود التي كثيرا ما وجهت إلى تصور **ياكبسون** حول التواصل تجد كثيرا من مشروعيتها في هذا السياق، هذا التصور الذي يفتقر إلى كثير من عناصر نظرية عامة حول التواصل الإنساني التي يكون فيها للحركات (أو لغة الجسد كما يشيع في العقود الأخيرة) الأهمية التي تكتسيها الكلمات[3]؛ فإذا ما كان عزل العناصر غير اللسانية المكونة للتواصل عن عناصره اللسانية مشروعا لدى **ياكبسون** واللسانيات البنوية، فقد أضحى معلوما وجليا اليوم أن العناصر غير اللسانية كثيرا ما تسهم في تحويل المعنى عن مساره المعتاد، إلى درجة أن المبادلات غير الكلامية أصبحت - نتيجة كثرتها وتنوعها - تعتبر وسيلة من وسائل التواصل المستقلة، فالإنسان لا يتواصل بالكلمات فقط، بل يفعل ذلك أيضا بجسده، والأشياء المحيطة به، وكيفية تنظيم الفضاء والزمان؛ التي يجملها **هال**[4] « E. T. Hall » في عبارة اللغة الصامتة، وهي لغة تقاسم اللغة المنطوقة كثيرا من خصائصها، الاعتباطية التي تختلف من ثقافة إلى أخرى على وجه التحديد.

إن الصوت هو الخاصية المميزة الأصيلة للخطاب المنطوق؛ وربما تنبه **ياكبسون** إلى ذلك بتمييزه ضمن مخططه التواصلي بين المرسلة والضجيج الذي يمكن أن يشوش على المتلقي تلقيها، لكنه لم يلمح إلى حقيقة أن هذا الصوت ذاته هو أصل المعنى، وحتى وإن لم يصل المتلقي إلى فك رموز المرسلة، نتيجة بعده أو كثرة الضجيج من حولها، أو نتيجة جهله للسنن المستعمل من قبل المتكلم، فإن يعي بأن ما يسمعه صوت إنسان تنبعث منه كثير من المعلومات العاطفية التي توجه رد فعله، مثل الغضب، والفرحة، والحزن، والألم، والاحتقار، والترجي والأمر[5]، وغيره من السلوك التواصلي الذي يعتمده المرسل دون التلفظ به، مما يفترض من المتلقي امتلاك القدرة على المزاوجة بين كفاية لغوية معينة وبين جملة الخبرات التي تربط نوعا خاصا من الأصوات الإنسانية المعبرة بنوع خاص من السلوك البشري، وهو ما يعبر عنه دال هيم بالكفاية الثقافية التي تتجاوز كفاية شومسكي اللغوية.

---

[1] - J. Lyons, Sémantique générale, p. 350.
[2] - C. Kerbrat-Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, p. 184.
[3] - C. P. Bouton, La signification, contribution à une linguistique de la parole, Paris, éd. Klincksieck, 1979, p. 165.
[4] - Cité par J. Durand, Les formes de la communication, Paris, Dunob, 1981, pp. 5-6.
[5] - C. P. Bouton, La signification, p. 166.

لا يخفى على أحد ما للنبر والتنغيم من دور في تحديد المعنى ومختلف التعابير التي قد تختلف
لاف الحال والملفوظ واحد، وفي هذا الشأن أكد كثير من اللسانيين من مثل **حجاج**[1]
C. Hage » من أنهما من أبرز الظواهر التي توضح بكل جلاء وحدة الوقائع اللسانية
لامية؛ فالمرسل لا يركن في خطابه فقط إلى المستوى الصرفي والمعجمي والتركيبي لتحديد
ده، بل يوظف إلى جانب ذلك اختلاف مستويات التنغيم، فقد يؤدي الشكل الخطابي الواحد
د مختلفة؛ حسب مستوى التنغيم الذي تلفظ به المرسل في خطابه[2]. ويكمن الفرق الأساس بين
ن المنطوقة والمكتوبة حسب **مازن الوعر**[3] في طبيعة القنوات المستخدمة في كل من هاتين
ن، ففي حين تتعدد الأقنية المستخدمة خلال اللغة المنطوقة وجها لوجه وتشمل الأمور اللفظية
وتية المتلائمة مع الحركة الإيمائية، فإن اللغة المكتوبة تنحصر فقط بالقناة اللفظية أو اللغوية.

يتميز الخطاب المنطوق عن الخطاب المكتوب في طبيعة آليات تلقي كل منهما؛ فبالرغم من
ع الخطي الذي يجمع بينها، والذي جعل منه **دو سوسير**[4] إحدى خاصيتي العلامة اللسانية
سية، أي الطابع الخطي للدال، فإن تأويل المرسلة الشفوية إذا ما حللناه لسانيا، ينطوي
سب **بوتون**[5] - على مرحلتين يمكن التمييز بينهما، مهما ارتبطتا ارتباطا وثيقا؛ إدراك شامل
ة المرسلة، أو لبعض وحداتها المحددة التي يمكن تلقفها مرة واحدة، ومنها المرسلات القصيرة
كثيرا ما تألف مجريات المحادثات اليومية، وترتبط بأفعال التحية والوداع واللقاء وغيرها،
اف إلى هذا الإدراك الكلي إجراء تحليلي يقوم على إنتاج الفرد المستمع للعناصر التي
خرجها من خطاب الآخر قصد تحديد خصائصه التركيبية وتكون بمثابة ضبط للإدراك
ي.

إن تمسك اللسانيات بنماذج الخطاب المنجز سلفا، والارتكاز في عملها على صياغته
كتوبة بوصفها النمط اللساني التام، حال دون إدراك هذه الفروق والتوجه باللسانيات نحو آفاق
جديدة، تتجلى فيها طبيعة الخطاب التواصلية وشفويته المباشرة. لكن تحليل هذا الخطاب
وق، العفوي، المُحمَل بنيّة في التواصل، أصبح ممكنا بعدما اقترضت مادة تحليل المحادثة من
وليات اللسانية كثيرا من المفاهيم والتصورات فجعلت منها أحد مناهج تحليل الخطاب نجاعة
با. والواقع إن اللغة المكتوبة تتصف في رأي **مازن الوعر**[6] بأنها أكثر حذرا وقصدية من اللغة

---

[1] - C. Hagège, L'homme de parole. Contribution linguistique aux sciences humaines, Paris, éd Fayard, 1985, p. 35
عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص **147**.

مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، **1989**، ص **79**.

[4] - F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 103.

[5] - C. P. Bouton, La signification, p. 168.

مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص **145**.

المنطوقة. إنها لغة جدية حول ما يقوله الكاتب وحول كيفية ما يقوله الكاتب. ذلك لأن إدراك القواعد اللغوية ووعيها يصبح أكثر ظهورا هنا كإشارات وعلامات متميزة. وهذا يختلف عن اللغة المنطوقة التي تتصف بالعفوية والتفكيك والتناثر الكلامي المشظى الذي هو على رأس لسان المتكلم يأتي حسب السياق المتولد من العلاقة الساخنة بين المتكلم وبين المستمع.

ومن هاهنا تنشأ بين تحليل المحادثة وتحليل الخطاب ميزات ائتلاف واختلاف؛ فهما يشتركان في تحليل المحادثات الطبيعية، ويهتمان معا بتنظيمها ضمن مقاطع، قصد استكشاف المبادئ، والقواعد والمعايير التي تسهم في انسجامها، ويفترضان، سواء أكان ذلك معلنا أم مضمرا، منطقا خاصا للأفعال. أما الاختلافات القائمة بينهما؛ فهي اختلافات منهجية، وإبستمولوجية، ترتبط الأولى بميدان البحث الذي ينتمي إليه كلاهما؛ ففي حين ينتمي تحليل الخطاب إلى الأنموذج العلمي للسانيات الصورية الذي تقترض منه منهجيتها وإبستمولوجيتها، يجد تحليل المحادثة في علم الاجتماع التفاعلي، وخاصة التيارات التي يمثلها كل من **غوفمان وساك**، إذ تعني لديها عبارة المحادثة الطبيعية كل تفاعل كلامي، سواء أكان حوارا مباشرا أم غير مباشر، الذي يغدو للعوامل المرتبطة بالحال، والسياق، والحركة، والمقصدية دورا هاما في تحديد المعنى الذي ينبثق منها، ومن بين المحادثات الطبيعية، نجد المحادثات الهاتفية، التفاعل بين الآباء والأبناء، بين المعلم والتلاميذ، بين الطبيب والمريض، التفاعل داخل الأماكن العمومية (المبادلات التجارية) أو الأماكن الخاصة (المحادثات داخل المقاهي، المحادثات العائلية)، الحوارات السياسية، الحوارات الصحفية، وغيرها من الحالات.

الفصـــــل الثالث

فـي تـحليـل الـمحادثة

1. المحادثة
2. المحادثة في ضوء علوم الاجتماع
2. 1. الإثنوميتودولوجية
2. 1. 1. أسسها الفلسفية ومنطلقاتها
الإبستيمولوجية
2. 1. 2. الإثنوميتودولوجية و تحليل المحادثة
2. 1. 3. أدوار الكلام
2. 1. 4. الأزواج الحوارية
3. اللسانيات الاجتماعية
3. 1. اللسانيات الاجتماعية التنوعية
3. 2. إثنوغرافيا التواصل
3. 3. اللسانيات الاجتماعية التفاعلية
4. إسهامات التداوليات في تحليل المحادثة
4. 1. مفهوم جديد للتواصل
4. 2. الدلالة غير الطبيعية
4. 3. منطق المحادثة
4. 4. الملاءمة
4. 4. 1. مفهوم الملاءمة والسياق
4. 4. 2. نظرية فودور النفسية المعرفية
4. 4. 3. تصور سبربر وويلسون لمعالجة المعلومات
4. 5. بنية المحادثة
4. 5. 1. فرضيات النموذج الجونيفي ومبادئه، أو
النموذج المعياري
4. 5. 1. 1. المستويات الخمس
أ. التفاعل
ب. المقطع
ج. المبادلة
د. المداخلة
هـ. فعل الكلام

1. المحادثة

أصبحت المحادثة - منذ مطلع الستينيات - ملتقى أبحاث متنوعة ومثار اهتمام عدد من العلوم الإنسانية. إن طبيعتها المركبة الناجمة عن كونها نشاطا لغويا تفاعليا آنيا ناشئا بين أكثر من متكلم أو فاعل، تقتضي توفر عناصر عديدة حتى ترتسم كافة معالمها. فهي تستعين بجملة من الوقائع الاجتماعية والنفسية التي تعتمل فيها الأبعاد العاطفية والتفاعلية سويا، فيتداخل فيها الأسلوب الحجاجي، والسردي والوصفي، ليغدو كل شيء فيها مؤشر انفعال، أو لامبالاة، أو انشراح، أو رغبة في مواصلة الحديث أو قطعه، وتستدعي جميع المستويات اللسانية وتفترض عددا من مراتب التأويل المختلفة.

على الرغم من أن أهم عناصرها المكونة هي لسانية بالدرجة الأولى، لم تكن المحادثة حتى وقت قريب ميدان بحث لساني مستقل، ولكونها تقتضي ممارسة كفايات عديدة ظلت أكثر ميادين البحث اللسانية فقرا في الوقت الذي انساق فيه عدد من المواد العلمية المختلفة مثل إثنوغرافيا التواصل (**دال هيم** « D. Hymes »)، واللسانيات الاجتماعية التفاعلية (**جون غمبارز** « J. Gumperz ») والتنوعية (**وليام لابوف** « W. Labov ») إلى محاولة الاستفادة بما توفره المحادثة - بوصفها واقعة لسانية اجتماعية يومية - في معرفة الموضوعات التي عنيت بها هذه العلوم.

أضحت نشاطات الأفراد اليومية بالتوازي مع اهتمامات هذه المواد موضوع بحث محدد، أضفى على علم الاجتماع بفضل أعمال **أرولد غارفنكل** « A. Garfinkel » والإثنوميتودولوجيين الآخرين حول الحس المشترك، وأعمال **إروين غوفمان** « E. Goffman » حول تفعيل الحياة اليومية، توجها جديدا[1]، يستلهم بعض معالم الأنموذج التداولي التي بدأت ترتسم منذ أعمال **بورس** و**فتجنشتاين**.

تنطوي عبارة تحليل المحادثة على جملة من الاصطلاحات التي تختلف باختلاف المدارس والاتجاهات وتستدعي - تباعا لذلك - معالجات متنوعة؛ فتارة تعنى بتحليل النشاط الكلامي استنادا إلى مختلف الأطر الاجتماعية، وتنظيم دورات الكلام وضبط المبادلات، وتارة أخرى يتم التركيز على وصف البنية الدينامية للمحادثة ضمن سياق حالي محدد؛ بين الأستاذ وطلبته مثلا أو داخل مكتبة، أو وكالة سفر، كما هو شائع في أعمال مدرسة بيرمنغام ومدرسة جنيف، بينما

[1] - D. Vincent, Les enjeux de l'analyse conversationnelle ou les enjeux de la conversation, Montréal, Revue québécoise de linguistique, vol. 30, n°1, 2001, p. 178.

تنطوي على مفهوم الحوار ضمن أعمال **فرانسيس جاك**[1] التي تحاول استكشاف الفرضيات العقلية التي تدير المحادثة، مستلهمة بعض أسسها من الفلسفة التحليلية.

تعد العلاقة القائمة بين المظهر اللساني للمحادثة بوصفها واقعة لسانية وبين مظهرها الاجتماعي باعتبارها تفاعلا اجتماعيا من المسائل النظرية المهمة التي ما تزال تطرح بإلحاح، وقد ينظر إليها من زاويتين؛ فالأساليب التي يُستعمل بها اللسان (بوصفه نسقا) في المحادثة، مثل التعابير والصيغ الخاصة، تمنح الإحساس بنظامها وانسجامها. لكن الكلمات والصيغ لا تُنشأ وحدها أي محادثة خارج إطار جملة من الأسيقة الاجتماعية والتأويلية، ولذلك يغدو من الضروري تحديد كيفية تداخل البنيات اللسانية وغير اللسانية في بناء المحادثة، وهو مجال خصب يمكن أن يحقق فيه الجمع أو التركيب بين تحليل المحادثة والتداوليات فائدة كبيرة.

يتمثل المظهر الثاني من المسألة في كون المحادثة وحدة لسانية وعنصرا فعالا في التحديد الاجتماعي للهويات والعلاقات والأحوال؛ إذ يمكن أن تقدم تصورا واضحا ونظرية عامة عن العلاقات القائمة بين اللسان والمجتمع لارتباطها الوثيق بمختلف أنماط الحياة الاجتماعية[2]، وهو مجال خصب آخر يمكن أن ينجز فيه التعاون بين تحليل المحادثة والأبحاث الاجتماعية الأخرى مثل دراسة التنوعات اللسانيات والاجتماعية، نتائج مهمة.

2. علم الاجتماع والمحادثة.

أقبلت بعض مواد علوم الاجتماع على دراسة المحادثة، بوصفها واقعة اجتماعية، على إثر التحول الذي انتهجته هذه المواد في نقدها للتصورات السوسيولوجية التقليدية إزاء الوقائع الاجتماعية المبنية على الحدس والماقبلية.

2. 1. الإثنوميتودولوجيا.

2. 1. 1. أسسها الفلسفية ومنطلقاتها الإبستيمولوجية.

تمثل نشأة التيار الإثنوميتودولوجي خلال الستينيات، إلى جانب كثير من أبحاث ما بعد البنوية، إحدى بوادر حلول الأنموذج التداولي في دائرة علوم الاجتماع، وإن اختلفت منطلقات الإثنوميتودولوجيا الفلسفية وتنوعت؛ لاعتمادها بعض تصورات الفينومينولوجيا، وأفكار

[1] - F. Jacques, Dialogiques, Recherches logiques sur le dialogue, Paris, éd. P. U. F., 1979. et L'espace logique de l'interlocution, Dialogiques II, Paris, P. U. F., 1985.
[2] - H. Chauchat et A. Durand-Delvigne (sous la dir.), De l'identité du sujet au lien social, Paris, éd. P. U. F., 1999, pp. 7-26.

فيتجنشتاين وفلسفة اللغة[1]، فهي تجسد ضمن دائرة علوم الاجتماع ما أصبح ينعت اليوم بالمنعطف اللساني في فلسفة القرن العشرين المتمثل في بداية الاهتمام بطبيعة اللغة واستعمالاتها.

تستقي الإثنوميتودولوجيا أهميتها النظرية والإبستيمولوجية من القطيعة الجذرية التي أحدثتها مع طرائق التفكير السائدة في علم الاجتماع التقليدي، وهي فضلا عن كونها مادة علمية كاملة التكوين، لا تزال تفتح آفاق بحث جديدة وتعبر عن موقف فكري أصيل. لكن أصالتها لم تمنعها من استقاء بعض أسسها التكوينية من بعض العلوم الإنسانية التي وفرت لها كثيرا من المفاهيم التي انطلقت منها لتؤسس رؤياها الخاصة إزاء الوقائع الاجتماعية التي تتخذ من مقولة **شوتز**[2] « A. Schütz »: « إننا جميعا من حيث الممارسة علماء اجتماع » منطلقها الأساس؛ فاللغة العادية لا تقتصر على التعبير عن الواقع الاجتماعي، بل تصفه وتكونه في الآن ذاته.

تأثر **غرفينكل** بأعمال **برسون** « T. Parsons » حول نظرية الفعل وأبحاث **شوتز** و**هوسرل** الفينومينولوجية، فثار ضد الفرضيات الوضعية وهيمنة الطرائق الإحصائية في علم الاجتماع وأبحاثها التي كانت تتعامل مع الوقائع الاجتماعية معتبرة إياها موضوعات ثابتة، متحولا إلى دراسة هذه الوقائع بوصفها إنجازات فعلية، ونتاج نشاط إنسان اجتماعي يملي على الفرد امتلاك سلوك، وقوانين، وإجراءات معينة؛ أي منهجية ضمنية خاصة بكل محيط ثقافي[3]، يكون تحليلها هو الهدف الحقيقي الذي يجب أن تروم إليه علوم الاجتماع.

وفي السياق نفسه، يعد **برسون** من مخالفي توجه علم الاجتماع في عصره حين عمد إلى تلقيح نظريته حول الفعل بما خلصت إليه أعمال بعض علماء الاجتماع الأوروبيين من نتائج؛ وبخاصة أبحاث **دوركهايم** « E. Durkheim »، و**فيبر** « M. Weber » و**بريتو** « Prieto » وغيرهم. وتتلخص هذه النظرية في القول باندماج حوافز الفاعلين ضمن نماذج معيارية تنظم السلوكات والآراء المتبادلة بينهم[4]؛ بمعنى أن الأفراد يتقاسمون القيم نفسها، وينقادون نحو قواعد الحياة المشتركة قصد اجتناب القلق والعواقب السيئة التي يستبطنها الفرد طيلة تربيته لتخلق فيه ما يدعوه **فرويد** « Freud » بالأنا الأعلى الذي يوجه سلوكاتنا وأفكارنا أيضا.

---

[1] - G. Marshall (sous la dir. de), Oxford dictionary of sociologie, Ethnométhodology, trad. par P. Amiel in Ethnométhodologie appliquée, Eléments de sociologie praxéologique, Paris, Presses du Lema, 2000, p. 18.
[2] - Cité par A. Coulon, L'éthnométhodologie, Paris, P. U. F., « Que sais-je », 3é éd., 1993, p. 4.
[3] - E. Marc et D. Picard, L'interaction sociale, Paris, P. U. F., 1989, p. 142.
[4] - A. Coulon, L'ethnométhodologie, p. 6.

تكمن أصالة الإثنوميتودولوجية إزاء نظرية الفعل **لبرسون** في التحول من الأنموذج المعياري المهيمن في علوم الاجتماع إلى أنموذج تأويلي؛ فإذا كنا نتواصل في نظر **برسون** بنسق من علامات تستقي دلالاتها من الكليات التي تنتمي إليها - كما هو دأب اللغة التي تجد فيها لقاءاتنا مرجعها ونبعا لا ينضب - فإن علاقة الفاعل بالحال ليست في نظر الإثنوميتودولوجيا مجرد نتاج لمحتويات ثقافية وقواعد معينة، بل هي علاقة تنتجها آليات التأويل التي يمتلكها الفاعل. وذلك يعني أن فهم العالم لا يقتصر في عرف الإثنوميتودولوجيين على وجود بنيات عقلية، بقدر ما يرتبط بتأويل الأفراد للواقع ومشاركتهم الفاعلة في بنائه، و ينطبق هذا التصور على فهم المرسلة الذي يستند إلى تأويل المتلقي للبنيات الكلامية التي استخدمها المرسل[1]، بحيث يرتبط هذا التأويل بدوره بالظروف الآنية للحال وبجملة من العناصر الفردية والاجتماعية والثقافية.

استنادا لهذه الرؤيا خص **غرفينكل** الأبحاث الإثنوميتودولوجية بتحليل الممارسات اليومية بوصفها طرائق يستعملها الأفراد كي يجعلوا من هذه الممارسات معقولة ومناسبة لكل غاية فعلية[2]. ومن هنا فإن المقاربة الإثنوميتودولوجية تستند إلى ملاحظة الممارسات اليومية ووصفها، لكنها لا تهتم بما يفعله الأفراد، ولما يفعلونه، بقدر ما تعنى بالكيفية التي يفعلونه بها، أي بالطريقة التي ينجزون بها أفعالهم، ويمكنهم التعبير عنها. وهو ما توحي إليه أصلا التسمية التي أطلقها غرفينكل على هذا العلم؛ « **ethno** » تعني الناس، « **logie** » العلم و« **méthodes** » الطرائق، أي علم طرائق الممارسات الإنسانية.

أنشأت الإثنوميتودولوجيا لنفسها نسقا من المفاهيم والمصطلحات المتعارضة مع كثير من مفاهيم علم الاجتماع التقليدي وتصوراته بخصوص الوقائع الاجتماعية؛ مثل مفهوم المعيار، والقاعدة والبنية، التي تفترض أن نسقا - قبليا ثابتا متكونا من قوانين ودلالات يتقاسمها الفاعلون - يسير كل نسق اجتماعي. وقد اقترضت بعض هذه المفاهيم تارة عن بعض العلوم الإنسانية التي تأثرت بها؛ فأخذت عن اللسانيات مفهوم الإشارية، وعن الفينومينولوجية مفهوم الانعكاس، وعن **برسون** مفهوم الفرد كما أخذت عن اللغة العادية مفاهيم أضفت عليها دلالات خاصة مثل مفهوم الممارسة.

---

[1] - C. Baylon, Sociolinguistique, p. 223.
[2] - A. Coulon, L'ethnométhodologie, p. 8.

2. 1. 2. الإثنوميتودولوجيا وتحليل المحادثة.

اهتم **غارفينكل** منذ أعماله الأولى بالمحادثة[1]؛ وهي تندرج ضمن مشروعه الرامي إلى استكشاف تنظيم الحياة اليومية، مستلهما الكثير من أعمال **بتيسون** « G. Bateson » و**فيتجنشتاين**، و**أوستين** وتلميذه **شوايدر** « D. S. Schwayder ». وكذا أعمال **بلازر** و**ستروس** حول الوعي السياقي والتفاعل الاجتماعي. وقد عبر **غارفينكل** عن هذا الانتماء أكثر من مرة، بقوله: « لقد اغترفت الكثير من هذه الأعمال، ولم يكن لي من طموح سوى الجمع بينها. إن وجهة نظري سياقية، بمعنى أنني أُعنى بما يعيه الفرد في لحظة ما، وأن هذه اللحظة بالذات تشرك أفراد آخرين ولا تقتصر بالضرورة على المقابلة وجها لوجه »[2]، مستلهما بذلك البعد التداولي.

تعد المحادثة عند **غارفينكل**، والإثنوميتودولوجيين من بعده مثل **غوفمان**، نوعا من أنواع التفاعلات التي تقوم على قبول متبادل بين المتفاعلين، ولا يقتصر على جملة من المرسلات الدالة والمقبولة من قبل الأفراد لتكون منطلق إنجاز مرسلات أخرى، بل تشترك في تكوينه أيضا جملة من التعابير مثل أسلوب الفعل، والطريقة التي أنجز بها، وعلاقته بالسياق؛ فتصبح علامات دالة بالنسبة للمتفاعلين الآخرين[3]. ففي التجربة التي قام بها غرفينكل مع طلابه عندما طلب منهم تحرير جزء من محادثاتهم العائلية اليومية، تبين لهم أن التعبير عن معنى محادثاتهم ليس بالأمر الهين بالرغم من أن الذين شاركوهم المحادثة لم يواجهوا أدنى جهد في التواصل بفضل ترتيب المقاطع مثل توالي الأسئلة والأجوبة وسائر الأزواج المتجاورة[4]. وهذا يعني أن الملفوظات إنما يتم تنظيمها محليا بالاستعانة بآليات خاصة تمكننا من فهم المحادثة ومتابعتها مثل الأزواج الحوارية المتجاورة مثلا.

---

1 - عنيت الإثنوميتودولوجيا بتحليل المحادثة إلى درجة أنها أضحت البحث الأكثر تقدما وثراء بالولايات المتحدة على وجه الخصوص، وهو اهتمام يجد مبرره في تصور الإثنوميتودولزجيين للمحادثة بوصفها تفاعلا كلاميا هو ذاته - قبل كل شيء - شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي، ينظم الأفعال و فاعليها في الآن ذاته، الذين - مهما كانت محتويات مبادلاتهم - إنما ينجزون نشاطا يشتمل على بنية منظمة، ويتصف بخصائص يمكن وصفها. وزاد اهتمامها بها باقتناع مؤسسيها - خلافا لسائر علوم الاجتماع الأخرى - أن الاعتقادات والسلوكات الشائعة، المشتركة، تعد في واقع الأمر مكونات ضرورية لتنظيم كل سلوك اجتماعي، ولا يمكن لدراستها أن تتحقق إلا بداية بتحليل الحالات الصغرى التي تمثلها، أو ما يدعوه غارفينكل بالسلوكات الصغرى؛ كالمحادثات، واللقاءات، والحفلات، والمحاكمات، وغيرها. وأسس هذا التصور إلى اتجاه جديد في التحليل الاجتماعي؛ هو التحليل الاجتماعي المصغر، الذي تم تصوره تارة قائما على ملاحظة التفاعلات مباشرة كما هي في الواقع، كما هو دأب الإثنوميتودولوجية، والنزعة التفاعلية الرمزية، والفينومينولوجية، وتارة أخرى قائما على مجرد اتخاذ الفرد كوحدة للبحث مهما كانت لطريقة المستخدمة فيه. وبالرغم من بعض الاختلافات، فإن هذين التصورين ناصبا علم الاجتماع التقليدي العداء وخلخلا كثيرا من متصوراته إزاء الفرد الاجتماعي الذي كانت تعرفه بقوانين المجتمع وقيمه التي يستبطنها، والطبقة الاجتماعية التي جاء منها، والتي ينتمي إليها، والتي يصبو إليها.

2 - E. Garfinkel, Les cadres de l'expérience, trad. par I. Joseph, M. Dartevelle et P. Joseph, Paris, éd. Minuit, 1991, p. 16.
3 - A. Piette, Ethnographie de l'action, Paris, éd. Métaillié, 1996, pp. 90-94.
4 - A. Coulon, L'ethnométhodologie, p. 68.

ليس تحليل المحادثة بالنسبة للإثوميتودولوجيين إذن موضوعا لسانيا يعنى بتنظيم الجمل وصياغة نحو لها، ولا هي موضوعا حصريا لها، إنما تعدها مطية لوصف تنظيم نشاطات الأفراد وصفا صوريا؛ لأنها تمكن من تسجيل المعطيات وتدوينها قصد الاستماع إليها مجددا، وتحليلها في مرحلة لاحقة. لكن تلك الاهتمامات لم تلبث - كما أشار إليه بوني[1] « B. Bonu » - أن اقتضت ضرورة صياغة مادة علمية تعنى بتحليل أهم ميادين الفهم اليومي؛ أي المحادثة، تحليلا صارما؛ وأفرزت على إثر أعمال **ساكس** « Sacks » ومساعديه خلال الستينيات تحليل المحادثة، وعلى إثر **غارفينكل وغوفمان** الذين تتلمذ على يديهما، عمل **ساكس** على جعل علم الاجتماع علما يقوم على الملاحظة وينتهج طريقة إعلامية وصورية في الآن ذاته تعبر عن الوقائع تعبيرا صادقا.

2. 1. 3. دورات الكلام.

يكتسي مفهوم دورة الكلام طابعا إجرائيا لتمييز المحادثة بوصفها نشاطا لغويا عن مفاهيم الكلام والخطاب المنطوق والحوار، فقد ذهب كثير من الباحثين إلى اعتبارها - أي دورة الكلام - وحدة المحادثة الأساسية. وعني محللو المحادثة بتحديد هذا المفهوم استنادا لنظام المداخلات وطبيعتها أثناء المحادثة، وانتهوا إلى أن تبادل الكلام بين الأفراد يستند إلى جملة من القواعد، شأنها في ذلك شأن جميع التفاعلات الكلامية التي ترى فيها **كريرات أوراشيوني**[2] ثلاثة أصناف تعمل في مستويات مختلفة؛ أولها القواعد التي تمكن من تسيير تبادل دورات الكلام، وثانيا تلك التي تسير التنظيم البنوي للتفاعل وأخيرا تلك التي تعمل على مستوى العلاقة الفردية المتبادلة.

اقترح **ساكس وشيغلوف وجفرسون** أنموذجا ينتظم - كما بينه **بايلون**[3] - وفق مكونين ومجموعة منظمة من القواعد؛ يمثل المكون الأول بناء الدورات في حين يجسد المكون الثاني عملية تخصيص الدورات، ونظروا إلى المحادثة بوصفها بنية ثنائية، لا يتكلم بموجبها إلى فرد واحد، وأخذ الكلام هو الذي يحدد طبيعة التناوب عليه وتوالي الدورات.

إن دورة الكلام - إذن - هي الوحدة الأساسية التي تألف المحادثة. ويرتبط المكون الأول بالوحدات التي يمكن للمتحدث استعمالها قصد إنجاز دوره في الكلام [الجملة، القضية، التركيب، الوحدة التركيبية]. وتمكن بنية هذه الوحدات من توقع مداها عند بداية دور ما، وتقدير اللحظة المناسبة التي يمكن أخذ الكلام فيها والتحسب لها؛ ففي المحادثة توجد بعض

---

[1] - B. Bonu, L'analyse de conversation : une discipline de l'action sociale, Quaderni, n°17, printemps 1992, pp. 51-52.
[2] - C. Kerbrat-Orecchioni, La conversation, Paris, éd. Seuil, 1996, p. 28.
[3] - C. Baylon, Sociolinguistique, p. 225.

الأمكنة التي تدل على بداية الدور وانتهائه، هذه الأمكنة الانتقالية قد تكون مجرد سكوت، أو الانتهاء من سؤال مثلا.

أما المكون الثاني من النموذج المقترح فيتكون من مجوعتين من التقنيات التي يستعملها المتحاورون لتسير توالي دورهم في أثناء الكلام. تضم المجموعة الأولى التقنيات التي يعين بها المتحدث الآني دور المتحدث الذي يليه في حين تخص المجموعة الثانية الحالة التي يتأسس فيها دور الكلام على الانتقاء الذاتي، وأما مجموعة القواعد التي تألف، مع المكونين، النموذج فهي تسهم في بناء الأدوار، وتنسيق انتقال الأدوار بأقل تداخل ممكن.

يبدو أن مشروع **ساكس وشغلوف وجفرسون** يسعى إلى استكشاف القواعد التي تسير المحادثة، وتخص التفاعل القائم بين المتحدثين وتأويل ما يقولون. ومن هذا المنظور، تبدو المحادثة إنجازا مشتركا سواء على مستوى العلاقة أو على مستوى الدلالات، ويفترض هذا الإنجاز المشترك من المتحادثين أن تتوافر فيهم الكفاية، التي وإن كانت في أغلب الأحيان ضمنية، إلا أنها ذات أهمية، وتتبلور من تعلم اجتماعي وثقافي مستمر.

2. 1. 4. الثنائيات الحوارية

تتميز الثنائيات الحوارية بجملة من الخصائص التي يمكن استخلاصها من ملاحظة مشاهد الحياة اليومية؛ فكل زوج من هذه الأزواج يتألف من ملفوظين متجاورين ينجز كل ملفوظ منهما متحدث واحد من المتحدثين بحيث تنشأ بينهما علاقة تمييزية يستلزم بموجبها الجزء الأول من الزوج نوعا معينا للجزء الثاني. ولا تُبرز الثنائيات المتجاورة بنية الحوار لأنها لا تسير خطية المقاطع وحسب بل لأنها تمثل قاعدة للتغيرات الصورية أيضا، وتربطهما علاقة داخلية بالإضافة إلى سائر العلاقات الأخرى التي تتجلى في أثناء المحادثة. إن النداء والإجابة بوصفهما ثنائية حوارية يفترض أحدهما الآخر؛ ينظمان سلوك المتحدثين أو المشاركين في المحادثة فيلزمان المنادي بالتحدث والمنادى بالاستماع.

انتقد **غوفمان**[1] اهتمام بعض الإثنوميتودولوجيين بالثنائيات الحوارية خارج السياق الذي تكونه باقي عناصر المحادثة، مجارين بذلك منهجية بعض علماء التركيب في دراساتهم للجمل المعزولة، مما قد يؤدي إلى المبالغة في دور الأزواج المتجاورة بوصفها آلية من آليات المحادثة. وبناء على ذلك يمكن تلخيص مبادئ تحليل المحادثة في تنظيم التفاعل وتوجه إسهامات المشاركين حسب

[1] - E. Goffman, Façons de parler, tr. par A. Kihm, Paris, éd. Minuit, 1987, p. 60.

سياق التفاعل، بحيث تتجسد هاتان الخاصيتان في كل أجزاء التفاعل، فلا يمكن لأي جزء أن يكون عرضيا أو غير ملائم.

3. اللسانيات الاجتماعية.

عنيت اللسانيات الاجتماعية منذ أعمال **وليام لابوف** وجون **غمبارز** و**دال هيم** بالانتماء الاجتماعي والثقافي للغة، وكانت التنوعات التركيبية والمعجمية، والقواعد الاجتماعية للمحادثة وحالات التلاقي بين الألسن أهم الموضوعات التي عالجتها. وفي سعيها إلى استكشاف آليات استعمال اللغة، ركزت اهتمامها تارة على بنية الألسن الداخلية، وتارة أخرى على خارج النسق اللساني بدراسة المحادثة وسائر التفاعلات الكلامية الأخرى، مستلهمة الكثير من آراء الإثوميتودولوجية والنزعة التفاعلية، لتتنوع اهتماماتها فتؤسس لفروع ثلاثة هي؛ اللسانيات الاجتماعية التنوعية، إثنوغرافيا التواصل واللسانيات الاجتماعية التفاعلية.

تسعى بعض الدراسات اللسانية الاجتماعية إلى الإمساك باللغة كما تتجلى ضمن التواصل الاجتماعي، بحيث تعد المبادلات اللغوية اليومية بالنسبة لها أنشطة منظمة ومبنينة، يمكن أن تكون موضوع بحث مستقل؛ وفي هذا المضمار، ترى هذه الدراسات أن نسق التبادل اللساني الذي يسير المحادثات جدير بأن يكون أنموذجا لمقاربة سائر أنساق المبادلات اللسانية الأخرى[1]، مثل المحاضرات والمرافعات وغيرها، مما يسمح بصياغة نموذج معمم.

بيد أن الدراسة اللسانية الاجتماعية التي أنجزتها الباحثة **خولى طالب الإبراهيمي**[2] حول الممارسات اللسانية في المجتمع الجزائري أثبت ثراء الاستراتيجات التخاطبية وتعددها داخل الجماعة اللسانية الواحدة، وخلصت[3] إلى قناعة مفادها أن اشتراك المجموعات اللسانية (في الجزائر) في جملة من أصناف القول لا يعني بالضرورة أنها تستعملها بطرقة مماثلة، وأن استراتيجياتها الخطابية تنتظم بشكل متطابق. بل إن ملاحظتها لسلوكات المتكلم الجزائري اللغوية أظهرت أنه يكيف استراتيجيته الخطابية وفق جملة من المعايير مثل حال التلفظ، والمخاطبين (وضعهم الاجتماعي، علاقاتهم المتبادلة، خصائصهم الجسدية والنفسية)، وموضوع التفاعل، وزمنه، ومكانه، وأهدافه وغيرها.

---

1 - C. Baylon, Sociolinguistique, p. 201.
2 - Taleb Ibrahimi, K., Les algériens et leur(s) langue(s), Eléments pour une approche sociolinguistique de la société algérienne, Préface de G. Granguillaume, 2e éd. Alger, Les éditions El Hikma, 1997.
3 - Idem, pp. 94-95.

3. 1. اللسانيات الاجتماعية التنوعية.

تجاوز اهتمام اللسانيات التنوعية إطار المحادثة، وهي وإن كانت تمثل مجالا خصبا للتحريات اللسانية وتمكن اللساني، أحسن من أي نشاط لغوي آخر، من جمع المعلومات التي يحتاجها لتحديد مختلف التنوعات التي يدرسها؛ مثل التنوعات الصوتية المرتبطة بالتنوعات الاجتماعية، فإنها لا تَعْدُو أن تكون بالنسبة **للابوف** ومساعديه مجرد أداة لا غير.

على الرغم من محدودية النتائج التي خلصت إليها بعض دراسات **لابوف** (كتلك التي قام بها مثلا في جزيرة **مارتاس فينيار** بالقرب من **الماشوست** بخصوص شبه الصوائت) إلا أنها كانت أوفر حظا من حيث المنهجية المتبعة ونجاعتها حيث تظهر بعض ثغرات اللسانيات البنوية. وتقوم منهجية لابوف في دراسة التنوعات حسب **كلفت**[1] « L.-J. Calvet » على فكرة البحث عن المتغير، أو المتغيرات التي كثيرا ما تظهر في البنية اللسانية، وتتغير توزيعاتها بتغير الأصناف الاجتماعية، مما يستدعي البحث عن تطابق بين توزيع الخصائص اللسانية وتوزيع الخصائص الاجتماعية.

3. 2. إثنوغرافيا التواصل.

تعد إثنوغرافيا التواصل، فرعا من فروع الأنثروبولوجية الأمريكية التي حاولت وصف الممارسات اللسانية لمختلف الجماعات الثقافية الاجتماعية وتحليلها. ويعود مصطلح إثنوغرافيا التواصل إلى كل من **غمبارز** وهيم اللذين استعملاها لأول مرة عام **1964**. فبعد الحرب العالمية الثانية، كثر الاهتمام في أمريكا بالعلاقات القائمة بين اللسانيات والأنثروبولوجية، وكانت هذه الأخيرة قد بدأت تفقد وحدتها، بعد أن كانت تضم الأنثروبولوجيا الثقافية، والأنثروبولوجيا الفيزيائية، وعلم الآثار واللسانيات.

وتزامنا مع تقديم **ياكبسون** نموذجه التواصلي ذي الوظائف الستة[2]، كلف **هيم** بتقديم فصل حول الشخصية وعلاقتها باللغة من منظور ثقافي، فقاده ذلك إلى ضرورة البحث في الأدب الإثنوغرافي عن إشارات إلى الممارسات، والاعتقادات، والقدرات التي تشارك في عملية اكتساب الطفل للغة، المكونة من قبل الثقافة؛ فوضع مفهوم إثنوغرافيا الكلام.

---

[1] - L. J. Calvet, La sociolinguistique, Paris, P. U. F., Que sais-je ?, 3e éd., 1998, p. 68.
[2] - R. Jakobson, Essais de linguistique générale, p. 209, n 1.

لقد أشار **هيم** خلال ذلك إلى أن استكشاف العلاقات القائمة بين اللغة والثقافة لا يوصل إلى شيء إذا ما اقتصر على مجرد المقارنة بين النتائج التي توصلت إليها أبحاث اللسانيين من جهة والأنثروبولوجيين من جهة أخرى، وذلك راجع إلى عدم اهتمام هذه الأبحاث أصلا بالعلاقة الحقيقية القائمة بينهما كما تتجلى في الكلام الحي، نتيجة جزئية الأطر المرجعية التي تستند إليها، فتنتج نحوا من جهة، وتحاليل ثقافية مستقلة من جهة أخرى، مما يدعو إلى ضرورة التفكير في مقاربة أخرى تعنى بالتنظيم الفعلي للكلام والنظر في الدلالات والقدرات التي ترتبط به داخل مجموعات خاصة من الأفراد، موضوعا جديرا باهتمام الإثنوغرافي، كسائر الموضوعات الأخرى[1]، والمجال الذي توفره المحادثة بوصفها أكثر مجالات النشاط اللغوي الأخرى.

كان **شومسكي** في هذه الفترة (العام **1965**) قد قدم تمييزه بين الكفاية والأداء، فكان **هيم**[2] من بين الذين اختلفت مواقفهم مع التصور الشومسكي، ولكن دون رفضه رفضا كليا، متمثلا للوقائع التي جعلت **شومسكي** يتجاهل ما حققته العلوم الاجتماعية وما توصلت إليه أبحاث **سكينر** النفسية، وعلم السياسة، وغيرها، فحال دون إدراجه للوقائع الاجتماعية ضمن دراسة اللغة.

نادى **شومسكي**[3] بضرورة عزل مجموع العناصر التي تتداخل مع الكفاية قصد تحديد الأداء الحقيقي، بوصفه القدرة التي يمتلكها المتكلم المثالي المتمثلة في الربط بين الأصوات والمعاني استنادا إلى قواعد اللسان، مقصيا بذلك الأفراد المتكلمين من حلبة اللسانيات. فموضوع النظرية اللسانية الأول، في نظر **شومسكي**[4]، هو المتكلم المثالي، المنتمي إلى مجموعة لسانية كاملة التجانس، العارف بلسانه معرفة كاملة، متى حول معرفته باللسان إلى أداء، لم تأثر عليه نحويا ظروف غير ملائمة؛ كنقص الذاكرة، واللهو، وصرف الانتباه، والأخطاء (العرضية أو المميزة له).

لما تبين **لهيم**[5] ضرورة الأخذ بعين الاعتبار في دراسة اللغة جملة من القدرات - فضلا عن تلك التي ترتبط بالمعرفة النحوية - كان من البديهي أن يبدو مصطلح « الكفاية التواصلية » أقرب المفاهيم تعبيرا عن هذه الوقائع، من تلك التي أصبحت تتناقلها بعض الدراسات التي عنيت بالبحث في محدودية الكفاية الشومسكية؛ كمفهوم القدرات **لكاتز وفودور** « **Katz & Fodor** »، والعادات التواصلية الذي وضعه **كاتز وأبوستال** « **Katz & Appostal** »، والكفاية اللسانية الموسعة **لباسو** « **Basso** »، إلى أن انتقل مفهوم الكفاية إلى كثير من الحقول المعرفية، وأنتج

---

[1] - D. H. Hymes, Vers la compétence de communication, trad. par F. Mugler, Paris, éd Hatier-Credif, 1988, p. 121.
[2] - Idem, p. 19.
[3] - N. Chomsky, La linguistique cartésienne suivi de La nature formelle du langage, trad. par N. Delanoë et D. Sperber, Paris, éd Seuil, 1969, p. 126.
[4] - N. Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, trad. par J.-C. Milner, Paris, éd Seuil, 1975, p. 12.
[5] - D. H. Hymes, Vers la compétence de la communication, pp. 123-126.

الكفاية الشعرية، والكفاية الأدبية والكفاية الأسطورية، والكفاية السردية وحتى كفاية المحادثة لدى الأطفال **لكينان**.

طرح **هيم** - في أول مقال له حول الكفاية التواصلية الصادر العام **1971** - جملة من التساؤلات التي يراها ضرورية لدراسة اللغة وسائر أشكال التواصل الأخرى، وهي تتعلق بالمعارف التي يجب على المشاركين امتلاكها في عملية الكلام قصد إنجاز ملفوظات ملائمة من حيث السياق وتأويلها، إلى جانب معارفهم الفونولوجية والنحوية عن النسق اللساني ومعنى اللكسيمات ووظيفتها التعيينية.

وتتلخص هذه المعارف في نظر **ليونس**[1] على النحو الآتي: 1) معرفة دور المتحدث ووضعه الاجتماعي، 2) المكان والزمان اللذان يتواجد فيه المتحدثون، 3) القدرة على تصنيف الحالات حسب درجة الاحترام، 4) حسن اختيار مادة الإنجاز الملائمة للحال، 5) حسن استعمال الملفوظات الملائمة للموضوع المعالج، 6) حسن استعمال الملفوظات الملائمة للإقليم والميدان اللذين تنتمي إليهما الحال.

تنطوي إثنوغرافيا التواصل فضلا عما ذكرته على جُملة من المفاهيم التي تتعامل بها مع المحادثة؛ فقد اقترح **غمبرز** - في بادئ الأمر - مفهوم المدونة الكلامية للتعبير على حيازة الفرد، أو الجماعة، على عدد من السجلات التي يستخدمها ضمن أسيقة مختلفة. (هذه المدونة، وكما يبينه بشأن الأبحاث التي أنجزها حول ثقافات الهند، يمكن أن تشمل في بعض الحالات، عدة ألسن أو لهجات)[2]. وبذلك فهو يفضل على التحليل اللساني السائد الذي يستكشف بنية اللسان الداخلية مقاربة لسانية أخرى تهتم باستعمالات اللسان ضمن التواصل والتفاعل الاجتماعي.

استنادا لهذا التوجه، فإن مفهوم اللسان لا يستند إلى سنن أو نسق صوري بقدر ما يستند إلى الممارسات التي تتنوع بتنوع الأسيقة الاجتماعية والثقافية؛ ولذلك فإن الوحدة التي تتعامل معها ليست وحدة لسانية ذات دلالة (المورفيم، اللكسيم، الجملة، الخ)، بل هي وحدة تداولية؛ أي فعل الكلام بوصفه عنصرا مكونا للسلوك.

[1] - J. Lyons, Sémantique linguistique, pp. 201-211.
[2] - E. Marc et D. Picard, L'interaction sociale, p. 140.

إن المقاربة الإثنوغرافية التي تقوم على الملاحظة ووصف التصرفات، تحدد أداء تواصليا (متميزا عن الأداء اللساني)، ينتج عن اكتساب العادات المرتبة بالتفاعلات اللسانية (المحادثة، المعايير، الطقوس، الاستراتيجيات)، التي تميز جماعة اجتماعية وثقافية معينة. وهي تحدد أفضل من اللسان ما يدعوه **هيم** بالمجموعة المتكلمة. وهو الذي حدا **بهيم** إلى اقتراح أنموذج تواصلي، يختلف عما عهدته اللسانيات، يبرز فيه، الإطار، والمشاركين، والغايات، والأفعال، والنبر، والوسائل، والقوانين والجنس.

لقد شهدت إثنوغرافيا التواصل خلال السبعينيات تطورا ملحوظا بالولايات المتحدة نتج عن عدد من الأبحاث المتنوعة، حيث أصبح تحليل المحادثة أحد أهم المواضيع. وقد عنيت هذه الأبحاث بالبحث في المبادلات اليومية، وبينت أن هذه المبادلات، حتى أكثرها سذاجة، تستند إلى بعض قواعد العمل التي تتجاوز خصوصية الحالات والمحتويات المرتبطة بهذا التفاعل أو ذاك. أما بشأن تحليل المحادثة، فهو يهتم أساسا بدينامية المبادلات وكيفية تنظيمها، وتطرح بعض التساؤلات حولها، كيف تبدأ المحادثة وكيف تنتهي؟ كيف يعمل تبادل الأدوار؟ كيف ينتظم توزيع الكلام؟ كيف يعبر المتكلمون عن رغبتهم في أخذ الكلام أو مقاطعته؟ كيف تتمفصل المتتاليات الواحدة مع الأخرى؟ وغيرها من المسائل الأخرى.

3. 3. اللسانيات الاجتماعية التفاعلية.

بينت أعمال جون **غمبرز** اللسانية الاجتماعية التفاعلية التي نشأت في أعقاب إثنوغرافيا التواصل وحاولت إدراج الأبعاد التداولية والفاعلية في دراسة التنوع الاجتماعي، أن التنوع اللساني لا يمثل، ضمن المحادثة، مؤشرا عن السلوك الاجتماعي وحسب، بل يعد في حقيقة الأمر مصدر تواصل للمتحادثين ويمكنهم من تأويل ما يجري في أثناء التبادل التخاطبي.

لقد أظهرت هذه الأعمال في رأي **ديكرو وتودوروف**[1] « Ducrot & Todorov » بأن المتغيرات الاجتماعية اللسانية لا تبرز في الخطاب منعزلة، بل إن ظهور متغير مرهون بانتقاء متغيرات أخرى، بحيث ترتبط جملة المتغيرات الاجتماعية اللسانية هذه بغايات تواصلية خاصة وتعمل كعلامات إشارية وتوجه تأويل الملفوظات.

نشأ اهتمام اللسانيات الاجتماعية التفاعلية بالمحادثة من الحاجة إلى وصف الدلالة التداولية للمتغيرات من خلال تحليل الطريقة التي تسهم بها في تأويل الملفوظات ضمن تبادل الحديث، وقد

[1] - O. Ducrot et T. Todorov, Nouveau Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, pp. 146-147.

عني البحث أساسا بمؤشرات التسييق التي تعد أشكالا لسانية تنتمي إلى ذخيرة المتكلمين اللسانية، وتسهم في بيان الافتراضات السياقية وتحديد الطريقة التي يجب أن تؤول وفقها الملفوظات. وإذ ذاك يطابق الاستدلال التخاطبي - على حد تعبير صاحبي معجم علوم اللغة الجديد[1] - آلية التأويل التي يحدد بموجبها المستمع في أثناء المحادثة القصد الذي تنطوي عليه ملفوظات مخاطبه وتحدد تأويله لها حسب الإجابة التي يوردها.

توجد على الأرجح، في بداية كل محادثة - حسب **غمبرز**[2] - مرحلة تمهيدية يتفاوض أثناءها المشاركون حول علاقاتهم الفردية، ويحاولون إيجاد تجارب مشتركة بينهم أو آثار، فإذا ما نجحت هذه المحاولة فإن التفاعل اللاحق يبدو سلسلة من الحركات التعاونية ضمن مقطوعة منظمة من المبادلات الكلامية، بحيث ترتبط القدرة على المحافظة على إيقاع مشترك بالانتماء إلى الوسط الإثني الواحد.

4. إسهامات التداوليات في تحليل المحادثة.

لم تصبح المحادثة موضوع بحث في ذاتها إلا بتطور التداوليات التي أسهمت في استكشاف تنظيمها والقواعد التي تسير وفقها؛ فاهتمام كثير من علوم الاجتماع والثقافة بها لم يكن سوى للاستفادة من المعطيات التي تفرزها المحادثة ليس إلا، في حين تمخضت عن إسهامات التداوليات - كما بيناه في الفصل السابق - جملة من الإشكالات التي نشأت حول بعض المفاهيم؛ مثل أفعال الكلام، والأفعال الضمنية أو الصريحة، أو غير المباشرة، وقوانين الخطاب، والحجاجية، وغيرها من المفاهيم التي لا تتجلى بوضوح، ولا تجد مشروعيتها إلا ضمن إطار تحليل المحادثة.

بلغت الأبحاث التداولية في حقل المحادثة درجة من الثراء فأضحت تفترض عددا من مستويات التحليل المنفصلة والمتمفصلة فيما بينها في الآن ذاته؛ وهي مستويات السياق، والتنظيمات وديناميات المبادلات؛ فالسياق، وحده، مكون من عناصر كثيرة؛ تكون أحيانا لسانية، وأحيانا أخرى غير لسانية كالحال وما تحويه من ظروف نفسية، واجتماعية وغيرها.

على الرغم من تعدد العناصر التي تسهم في تركيب المحادثة، وبروز هذه الأخيرة كأنها نشاط لساني حر، تمكنت التداوليات اللسانية أن تبين بأنها في حقيقة الأمر لا تعدم تنظيما، بل

---

[1] - O. Ducrot et T. Todorov, Nouveau Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p. 147.
[2] - J. Gumperz, Engager la conversation, introduction à la sociolinguistique interactionnelle, trad. par M. Dartevelle, M. Gilbert et I. Joseph, Paris, éd. Minuit, 1989, p42.

ترتكز إلى كثير من التنظيمات التي يكتسبها الفرد ضمن تعلمه الاجتماعي الثقافي، لتؤلف ما أصبح يدعى بالكفاية التواصلية.

في هذا المضمار، جددت التداوليات مفهوم التواصل الشفوي الذي كان ينبني فيما سلف من الدراسات اللسانية والسيميائية على التصور السنني - كما بينته في الفصل الأول؛ فهذا التصور وإن أظهر نجاعته في استكشاف البعد اللساني للتواصل من حيث تحليل الجمل بوصفها صيغا منطقية، فإنه بقي عاجزا عن إدراك كيفية إضفاء المتلقي تأويلا ما على هذا الملفوظ أو ذاك وعلة ذلك، وكذا كيفية حصول الدلالات الثانوية، أي الضمنية، وتحديد ما تحيل إليه التعابير المرجعية.

1.4. مفهوم جديد للتواصل.

أضحى من الضروري - إذن - التفكير في أنموذج جديد للتواصل؛ يتمم ما عجز عن تبيانه النموذج السنني، ويقوم بتفسير كيف ينزع المتلقي انطلاقا من معلومات لسانية وغير لسانية إلى افتراض هذا التأويل أو ذاك؛ فإذا نظرنا في طبيعة الملفوظات أدركنا ضرورة طرح مفهوم الدلالة غير الطبيعية، فعكس الدخان الذي يدل دلالة طبيعية على وجود النار، لا يدل الملفوظ بصفة طبيعية على قصد المتكلم، بل على المتلقي أن يكون قادرا على استخلاص ما يقصده المتكلم بما يتلفظ به.

لأجل ذلك، اقترح مجموعة من الفلاسفة مثل **غرايس ولويس، وسبربر وويلسون** « Sperber & Wilson » أنموذجا تداوليا استدلاليا؛ وإذا لم يعد مفهوم التواصل يقتصر على بث المعلومات وتلقيها، بل أضحى يعني « إنتاج القرائن وتأويلها »[1]، وهو مفهوم يستند تارة إلى مشاركة المتواصلين وتعاونهم، وتارة أخرى إلى قدرتهم على الاستدلال.

---

[1] - D. Sperber et D. Wilson, La pertinence, p. 13.

يتصف الأنموذج الاستدلالي - حسب موشلير وأوشلان - بخاصيتين اثنتين؛ فهو من جهة يخلص إلى النتيجة استنادا إلى الفرضيات السياقية التي تأخذ شكل مقدمات منطقية، لكن الاستدلالات التي يتم التوصل إليها تبقى - من جهة أخرى - غير قابلة للتحقق. هذا يعني أن النموذج الاستدلالي إن كان يعنى باستكشاف الطرائق التي يلجأ إليها المتحدثون في بنائهم للفرضيات السياقية، الضرورية لتأويل الملفوظات، وتحديد قواعد الاستدلال التي تمكن من استخلاص النتائج، فإن المتلقي لا يمكنه التحقق - بالرغم من ذلك - من صحة النتيجة التي خلص إليها لأن المقدمات المنطقية قد تكون غير صادقة، وهو إذ يقيم فرضيته على قصد المتكلم، لا يمكنه أن يتحقق من صحة المقدمات المنطقية حتى وإن استرشد بقواعد استدلالية. ويجب التمييز هاهنا بين الاستدلالات المنطقية والاستدلالات التداولية؛ فالأولى تتميز بتأمينها للصدق، فإن حققت ذلك فهي سليمة، في حين لا يمكن اعتبار التفكير الذي تنبني عليه الاستدلالات التداولية تفكيرا واعيا أو برهانيا إذ لا يمكن للمتلقي الاكتفاء باستخلاص الفرضيات من الخطاب، بل يلجأ في ذلك إلى العناصر المكونة للسياق.

- ينظر:

J. Moeschler et A. Auchin, Introduction à la linguistique contemporaine, pp 156-157.

2.4. الدلالة غير الطبيعية

علاماتية التواصل - حسب سبيربر وولسون [1] - طريقتين: تتم الأولى عن طريق تزويد المتلقي أو

المستمع بمؤشرات مباشرة عن المعلومة المراد تبليغها، في حين تتم الثانية بتزويدهما بمؤشرات مباشرة

عن القصد في تبليغ المعلومة؛ أما طريقة الإعلام الأولى فإنها لا تتحقق إلا إذا توفرت المؤشرات

المباشرة للمعلومة المراد تبليغها، في حين يمكن استخدام الطريقة الثانية مهما كانت المعلومة المراد

تبليغها وذلك لسهولة توفير المؤشرات المباشرة عن القصد في التواصل والتعبير عنه، إذ يكفي المرسل

أن يزود المتلقي بالوسائل التي تمكنه من التعرف إلى قصده، حتى يحقق هذا القصد. وهي طريقة

عملية استدلالية لأن المتلقي يستخلص مقاصد المرسل انطلاقا من المؤشرات التي ينتجها له

2.4. الدلالة غير الطبيعية.

عادة ما يتم التواصل - حسب **سبربر وويلسون**[1] - بطريقتين؛ تتم الأولى من خلال تزويد المتلقي أو المستمع بمؤشرات مباشرة عن المعلومة المراد تبليغها، في حين تتم الثانية بتزويدهما بمؤشرات مباشرة عن القصد في تبليغ المعلومة؛ أما طريقة الإعلام الأولى فإنها لا تتحقق إلا إذا توفرت المؤشرات المباشرة للمعلومة المراد تبليغها، في حين يمكن استخدام الطريقة الثانية مهما كانت المعلومة المراد تبليغها وذلك لسهولة توفير المؤشرات المباشرة عن القصد في التواصل والتعبير عنه، إذ يكفي المرسل أن يزود المتلقي بالوسائل التي تمكنه من التعرف إلى قصده، حتى يحقق هذا القصد. وهي طريقة تواصلية استدلالية لأن المتلقي يستخلص مقاصد المرسل انطلاقا من المؤشرات التي يزودها إياه.

فإذا كان التواصل لا ينجح عادة بالتعرف إلى المعنى اللساني للملفوظات فقط، بل بالتعرف أيضا على المقاصد استنادا إلى المؤشرات التي يوفرها المتحدثون لبعضهم في أثناء تفاعلاتهم اليومية، فإن التفسير السنني للتواصل ظل شائعا إلا أن قدم **غرايس**[2] تصوره الجديد للتواصل القائم على المقاصد والاستدلالات، متسائلا في أعماله حول الدلالة غير الطبيعية عن ماهية هذه المقاصد في التواصل بالقول إن جملة « المتكلم أراد قول شيء ما » تعني أنه قصد بأن يحدث ملفوظُه أثرا ما في المستمع عن طريق اطلاع هذا الأخير على قصده، أي أن التواصل أضحى يعني تحقيق هذه المقاصد الثلاثة، خلافا لما كان ينظر إليه من قبل على أنه عملية تسنين وفك للسنن.

ويقترب مفهوم الدلالة غير الطبيعة **لغرايس** من تصور **سيرل**[3] الذي أقام نظريته حول أفعال الكلام على تصور خاص للتأويل، إذ المتلفظ بالنسبة إليه إنما يعقد قصدين هما تبليغ محتوى الملفوظ والتعبير عن هذا القصد استنادا إلى القواعد المتواضع عليها التي تسير تأويل هذا الملفوظ، آخذا على **غرايس** عدم اهتمامه بمفهوم الدلالة الاتفاقية بما فيه الكفاية؛ إذ يجب التحقق حسب رأيه من وجود علاقة بين ما يقصد التعبير بجملة ما وما تعنيه هذه الجلمة ضمن اللسان، أي العلاقة القائمة بين الطابع القصدي للأفعال الأدائية وبين طابعها الاتفاقي. وفي الوقت الذي يميز فيه **غرايس** بين الدلالة الاتفاقية، والإشارة والقصد، لا يميز **سيرل** إلا بين الإشارة (أي الدلالة الطبيعية) والدلالة الاتفاقية، أي باختزال الدلالة غير الطبيعة في الدلالة الاتفاقية.

---

[1] - D. Sperber et D. Wilson, La pertinence, p. 42.
[2] - H. P. Grice, Meaning, in C. Peter and J. Morgan, Syntax and semantics, 3, Speech acts, New York, Academic Press, 1975.
[3] - J. R. Searle, Les actes du langage, p. 84.

أسهمت النقاشات التي انبثقت عن تصور **غرايس** في إثارة جملة من المسائل الفلسفية المرتبطة بمفهومي الدلالة والتواصل، لاسيما على إثر تمييز **ستروسن**[1] بين ثلاث مقاصد ثانوية؛ فإذا ما أراد المتكلم قول شيء، فعليه أن يقصد إلى أن يحدث الملفوظ أولا استجابة المستمع، وأن يتعرف المستمع ثانيا إلى قصده، وأخيرا أن يكون التعرف على القصد، ولو جزئيا، سببا في هذه الاستجابة.

لقد بينت هذه النقاشات أن التحقق الفعلي للمقاصد الثلاثة لا يقصي الإعلام حتى وإن انتفى القصد في التواصل، وإن كان **غرايس** راهن على أن التعرف إلى القصد في الإعلام هو الذي يتحقق به التواصل، فإن هذا لا يجوزه أن يجعل من هذا القصد عنصرا في تعريف الدلالة، بل إن التمييز بين القصد الإعلامي والقصد التواصلي كفيل بأن يفتح مجالا خصبا للبحث التداولي المتحلل من التأملات الفلسفية.

4. 3. منطق المحادثة.

انتقل **غرايس** من البحث في الدلالات غير الطبيعية في التواصل إلى البحث عن المنطق الذي يسير المحادثة، وأضحى التمييز - الذي أصبح تقليديا في أبحاث التواصل السنني بين الجملة والملفوظ - ذا دلالة أوسع مما كان عليه، خاصة بعدما تبين أن معنى الجملة لا يحيط بكل التأويلات التي يمكن استخلاصها منه في أحوال مختلفة. ولذلك طرح **غرايس** مفهومين جديدين للتعبير عن تصوره الجديد؛ هما مفهوم الاستدلال ومبدأ المشاركة.

تتمثل الدعوى الأساسية **لغرايس** في افتراضه بأن المتكلمين يتبعون، قصد التواصل فيما بينهم والتفاهم أثناء المحادثة، مبدأ عقليا عاما، يقوم على التعاون والمشاركة، بحيث يتبعون - بموجبه - عددا من القواعد ويحترمون جملة من المبادئ؛ إذ يفترض مبدأ التعاون هذا من المتحدثين التعامل وفق ما هو مطلوب منهم، أي طبقا للأهداف الصريحة أو الضمنية التي انعقدت من أجلها المحادثة، وأن يسهم كل مشارك فيها بطريقة عقلية وتعاونية حتى يسهل على الآخرين تأويل ملفوظاته تأويلا يلائم الغرض الذي جمعهم.

---

[1] - P. F. Strawson, Etudes de logique et de linguistique, pp. 180-182.

ينتج عن هذا التصور على حد تعبير طه عبد الرحمن تتعدد المقاصد، وتعقد مستوياتها، « القصد »، و« قَصْد القصد » و« قصدُ قصدِ القصد »؛ إذ يقصد « القائل » بأن يقصد « المقول له » بأن « القائل » قَصَدَ أن ينهض « المقول له » بالجواب؛ ولا شيء يمنع من ترتيب قصود أخرى عليها تكاد تفوق الحصر، مثل « قصدُ قصدِ قصدِ القصدِ ».

ينظر:

- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 2، 2000، ص 45.

تفقد اللغة - حسب **غرايس**[1] - وظيفتها الإعلامية إذا ما أفرغت من محتواها الضمني، ولن ي بغرض الإعلام إلا إذا أبدى المشاركون في المحادثة رغبة في ذلك، واتبعوا في أثناء الكلام جملة ن القواعد، عملا بالمبدأ الآتي: « يجب أن تكون مشاركتك، في الوقت التي تساهم بها، وفق ما طلبه الهدف أو وجهة النظر اللذين ترتضيهما المبادلات الكلامية التي شاركت فيها »، وهو مبدأ ام يلزم المتحدثين الاقتداء ببعض المبادئ الخاصة المرتبطة بأصناف الكم، والكيف، والعلاقة لطريقة التي تذكر أصناف **كانط**.

هذه المزحة الفلسفية - على حد تعبير **ديكرو**[2] - إنما تريد التأكيد على أن المبادئ تخاطبية تضطلع بالدور ذاته الذي تقوم به الأصناف الكانطية؛ فإذا كانت هذه الأخيرة تحقق تجربة انطلاقا من معطى بسيط عيني، فهذه المبادئ تكفل التواصل بين المتكلمين، إذ يقتضي بدأ الكم بأن تكون المساهمة في المحادثة إعلامية بالقدر الكافي، لا أكثر ولا أقل مما هو ضروري.

ويقتضي مبدأ الكيف تحرى الصدق بحيث لا يجب التلفظ بما يُعتقد في بطلانه وما تنتفي حجة على صحته، كما تستلزم حكمة العلاقة (أو الملاءمة) بأن يكون الكلام وثيق الصلة موضوع المبادلة الكلامية، وأخيرا يستدعي مبدأ الطريقة الوضوح؛ بالتخلي عن العبارات الغامضة، اللبس، وتحري الإيجاز والنظام، وكذا التسلسل في إيراد المعلومات.

يرى **سبربر وويلسون**[3] أن وصف **غرايس** للقواعد التي تسير التواصل الشفوي بهذا الكيف مكن من تفسير قدرة الملفوظ على التعبير عن فكرة كاملة خالية من اللبس، على الرغم من عدم مثيله لهذه الفكرة تمثيلا كاملا خالٍ من الالتباس؛ فالمستمع بافتراضه احترام المتكلم لمبدأ شاركة وجميع الحكم التي تترتب عنه، يقع اختياره على الفكرة التي ينقلها الملفوظ، من بين جملة الأفكار الممكنة، باستبعاده لجميع الأفكار التي لا تحترم هذا المبدأ. أما المتكلم، إذا أراد ن يكون تواصله فاعلا، فما عليه سوى التلفظ بالملفوظ الذي يتم تفسيره على أنه مراع لمبدأ لشاركة والحكم.

---

[1] - H. P. Grice, Logic and conversation in, p. 45.
[2] - O. Ducrot et J. M. Schaeffer, Nouveau Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p. 571.
[3] - D. Sperber et D. Wilson, La pertinence, p. 58.

فإذا ما نظرنا إلى الملفوظات الآتية:

- اشترى محمد الخبر.
- اشترى محمد العدد الأخير من الخبر.
- اشترى محمد المؤسسة التي تنشر الخبر.

فإن المتلقي يؤول الملفوظ الأول تارة بشراء محمد لنسخة من جريدة الخبر، استنادا في ذلك إلى مبدأ المشاركة ومبدأ النوع ، (لأنه يفترض أن المتكلم في هذه الحال لا يتلفظ بشيء يعلم بعدم صحته) وتارة أخرى يؤوله بشراء محمد للمؤسسة التي تنشر الخبر استنادا إلى مبدأ المشاركة ومبدأ العلاقة (لأنه يعلم أن المتكلم جاد في هذه الحال).

كما تمكن مقاربة **غرايس** حول التواصل الشفوي من تفسير قدرة الملفوظات على التعبير عن الأفكار الضمنية[1]؛ فقد بين **غرايس**، على إثر تمييزه بين الدلالة الاتفاقية والدلالية غير الطبيعية اللتين تقابلان ما تم التلفظ به وما تم تبليغه حقا.

لكن مبادئ **غرايس** - كما يلاحظ **موشلير**[2] « J. Moescler » - كثيرا ما تم فهمها بطريقة آلية على أنها قوانين مثالية للسلوك الراشد تعلو عن السلوكات الفعلية للمتحدثين، بينما هي في حقيقة الأمر تشارك، مثلما يشارك مبدأ التعاون، في عملية فهم الملفوظات، وخاصة في الاستنتاجات التخاطبية التي يتم استخلاص محتوياتها بطريقة غير استدلالية ولا استنباطية وفق مخطط يمكن تلخيصه على النحو الآتي:

1. يقول المتكلم "م ق"
2. لا شيء يدعو المخاطب "ب" أن يعتقد بأن المتكلم "م" لا يحترم الحكم التحادثية أو، على الأقل، مبدأ التعاون.
3. لذلك، كان على المتكلم أن يقصد "ك".
4. ويعلم المتكلم "م" (كما يعلم أن المخاطب "ب" يعلم بأن المتكلم "م" يعلم) أن المخاطب "ب" يدرك بأنه من الضروري افتراض أن المتكلم "م" يقصد "ك".
5. ولم يفعل المتكلم "م" أي شيء يمنع المخاطب "ب" من أن يظن "ك".
6. فالمتكلم "م" يريد إذن أن يظن المخاطب "ب" "ك".
7. إذن استلزم المتكلم "م" "ك".

---

[1] - D. Sperber et D. Wilson, La pertinence, p. 59.
[2] - J. Moeschler, Théorie pragmatique et analyse conversationnelle, pp. 78-79.

وفضلا عن ذلك فإن **غرايس** لم يسلم بالطابع الشمولي لحكمه، فقد ألمح إلى ضرورة مراعاة قاعدة الأدب، مثلا - كن متأدبا - كما أشار إلى اختلاف درجة الأهمية من مبدأ إلى آخر؛ فقد لاحظ **براون ويول**[1] أن ضابط الكيفية لا ينطبق بوضوح على المحادثة التي يغلب عليها الطابع التبادلي، كما إن ضابط التناسب أو الملاءمة يشمل في الظاهر كل التوصيات الأخرى، غير أن **غرايس** بوصفه للضوابط التي تتحكم في استعمالات المتكلمين للغة في أثناء المحادثة أتاح الإمكان لوصف أنواع الدلالات التي يمكن للمتكلم أن يوحي بها في حالة عدم التزامه بأحد هذه الضوابط. فذلك يؤدي إلى إيحاء المتكلم بالإضافة إلى المعنى المباشر لمقولته بمعنى إضافي هو المعنى الضمني للمحادثة.

إن هذه المبادئ، على الرغم من الفائدة التي تكتسيها، يعتريها - حسب **ليونس**[2] - التعميم والغموض في الصياغة لاقتصارها على وظيفة اللغة الوصفية، في حين يعد القدر الأكبر من المعلومات الدلالية التي تحتوي عليها الملفوظات اليومية، معلومات اجتماعية تعبيرية. وبما أن المبادئ هذه لا يمكن تطبيقها في تحليل الملفوظات التي لا تتمثل وظيفتها في رفع حجم معلومات المخاطَب، أو عدم توافقها مع بعض المواقف الاجتماعية، مثل المناقشات حول الطسق - كما أشار إلى ذلك **دي بوجراند**[3] « R. de Beaugrand » - فقد بات من الضروري تعديلها بطرق عديدة، بحيث تفرز آداب المعاملات أحيانا - مثل تجنب إحراج المخاطَب - بعض المقتضيات التي تتعارض مع هذه المبادئ، باختلاف الأحوال التي ترد فيها. وفي هذا الشأن تعد نظرية الملاءمة التي وضعها كل من **سبربر وولسون** من بين المقاربات التي حاولت إدراج الحال بوصفه مكونا أساسيا في توجيه المحادثات، وتحديد مفهومه تحديدا جديدا.

4. 4. الملاءمة

بات من الواضح أن طرح **غرايس** القائم على مبدأ المشاركة والمبادئ الحوارية التي تنجم عنه يعتريهما كثير من التعميم، ولا ينفكا عن إثارة جملة من التساؤلات مثل تلك التي سجلها **سبربر وويلسون**[4]: على ماذا يتأسس مبدأ المشاركة والمبادئ؟ هل المبادئ هذه كافية لوصف جميع حالات المحادثة؟ وما هي المعايير التي تحتكم إليها؟ وما هو دور السياق في تحكيم هذا المبدأ أو ذاك، وتغليب هذا التأويل لا غيره؟

---

1 - براون ويول، تحليل الخطاب، تر. وتع. محمد مصطفى الزليطني ومنير التريكي، الرياض، النشر العلمي والمطابع، **1997**، ص **41**.

2 - J. Lyons, Sémantique linguistique, p. 220.

3 - ر. دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر. تمام حسان، القاهرة، عالم الكتاب، **1998**، ص **498**.

4 - D. Sperber et D. Wilson, La pertinence, p. 61.

إذا كان **لغرايس** الفضل في إحداث القطيعة بين اللسانيات والتداوليات باستكشاف بعد خفي في التواصل يستند إلى منطق التأويل والاستدلال، وإعادة طرح بعض قضايا الفلسفة اللسانية طرحا جديدا مثل مسألة الروابط المنطقية (و، أو، إذا ... إذن) والبحث عما إذا كانت تنطوي في الألسن الطبيعية واللغات المنطقية على المعنى ذاته؛ فإن تحليل **غرايس** يبقى من أوجه كثيرة غامضا وكثير من المفاهيم المرتبطة بحكمه يعوزها التحديد، لاسيما مفهوم الملاءمة، الذي أضحى في صلب نظرية الملاءمة.

فضلا عن مفهوم الملاءمة فإن المحلل لا يتوفر على معلومات كافية عن نية المتكلم ومدى صدق نواياه، ولذلك فإن افتراضاته بخصوص المعاني الضمنية التي قد يتوصل إلى استكشافها لن تتعدى أن تكون مجرد تأويلات. وبهذه الطريقة يكون محلل الخطاب - على حد تعبير **براون ويول**[1] - في موقع يبدو في الظاهر أقل تأصلا علميا من موضع اللغوي الشكلاني الذي يصف قواعد اللغة ومدى احترام مستعمل اللغة لها.

إن الثراء الذي يميز الروابط المنطقية في الألسن الطبيعية مقارنة باللغات المنطقية لا يجب أن يفسر - حسب **غرايس**[2] - على مستوى دلالة الكلمات، بل على مستوى الاستلزامات، ويمكن أن تسهم هذه المقاربة في تحديث الدلاليات اللسانية إذا ما تم معالجة مسائلها التقليدية انطلاقا من مفهوم الاستدلال. هذه المقاربة فتحت آفاق بحث جديدة، وأضحت في صلب اهتمامات التداوليات وإحدى منطلقات نظرية الملاءمة بإدراجها ضمن إطار جديد يعيد التفكير فيها استنادا إلى معطيات لسانية وسيكولوجية أيضا؛ ما نوع المعلومات التي يتقاسمها الأفراد؟ وكيف يعملون على استثمارها في أثناء المحادثة؟ وما معنى الملاءمة؟[3] وما الدور الذي تضطلع به في أثناء التواصل؟ وما علاقة الاستدلال بالملاءمة؟

4. 4. 1. مفهوم الملاءمة والسياق

ترتبط الشروط التي تتيح وصف الملفوظ بالملاءمة بالسياق الذي لا يتلخص في العناصر المكونة للحال، فلا يمكن نعت أي ملفوظ بالملاءمة إلا إذا كان له أثر سياقي في معرفة المتلقي أو المستمع، لأن السياق مكون من مجموعة من القضايا (أو الفرضيات)، التي تتفاوت درجات صدقها وتقدير المتلقي لمدى صدقها، وتتغير في أثناء عملية التواصل كلما أضافت الملفوظات معلومات جديدة.

---

1 - ج. ب. براون وج. ويول، تحليل الخطاب، ص 42.

2 - H. P. Grice, Logic and conversation, p. 47.

3 - D. Sperber et D. Wilson, La pertinence, p. 64.

إن مقارنة القضية التي يحملها الملفوظ الجديد بمجموع القضايا التي يتوافر عليها السياق ينتج تسييقا، أي استنتاجا يتخذ هذين النوعين من المعلومات كمقدمات، وإذ ذاك يمكن القول بأن تأويل الملفوظ أنتج آثارا سياقية، يمكن أن تكون إزالة لبعض فرضيات السياق، أو تغييرا لقوة بعض الفرضيات، أو تحويلا لبعض الاستلزامات السياقية (وهي نتائج جديدة لا يمكن الحصول عليها من قضية الملفوظ وحدها أو من قضيا السياق وحدها). أما بخلاف ذلك، أي عندما لا يقتصر التسييق إلا على إضافة معلومة جديدة ضمن السياق فقط، نقول عندها بأن تأويل الملفوظ لم ينتج أثرا سياقيا[1]، ويبرز مفهوم الأثر السياقي المظهر الاستدلالي للتواصل، الذي لم يعد يقتصر على مجرد عملية التسنين وفك السنن. فبقدر ما تكون الآثار السياقية قوية، بقدر ما يكون الفعل التواصلي أكثر ملاءمة، وبقدر ما يكون الفعل التواصلي أكثر ملاءمة، بقدر ما يكون الجهد الضروري لمعالجته أقل حدة، فيمكننا أن نتصور حينئذ الملاءمة حاصل الآثار السياقية على جهد المعالجة.

تعد الآثار السياقية من نتاج عمليات ذهنية تقتضي جهدا معينا، كما يفترض التأويل من جهته جهدا في معالجة يطابق استهلاك الطاقة للعمليات الذهنية التي يتم تنشيطها. ويتعلق جهد المعالجة هذا على مدى طول الملفوظ، وعلى مدى سهولة الحصول على المعلومات المتنوعة، أو على حد القواعد المنطقية المستعملة ضمن الجهاز.

عمل **سبربر وويسلون**[2] على استعادة مبدأ الملاءمة من **غرايس** بإدراجها ضمن تصورهما لنشاط الفرد المعرفي الذي يسعى إلى تحقيق تمثله للعالم المحيط تمثلا حقيقيا، يقوم التواصل فيه بتزويده بالمعلومات التي يحتاجها لتحقيق هذا التمثل. ولن يرقى هذا التمثل إلى الصدق ما لم تكن المعلومة صحيحة، وهذه الأخيرة لن تكون صحيحة ما لم تكون ملائمة.

يعني هذا أنه يمكن الاستعاضة عن مبادئ **غرايس** الأخرى بمبدأ الملاءمة التي باتت ترتبط في تصورهما بمفاهيم القصد الإعلامي والقصد التواصلي، وخاصة التواصل الإشاري الاستدلالي الذي لا تخص الملفوظات فقط، بل يشمل سائر أشكال التواصل الأخرى. وليس في حقيقة الأمر مبدأ العلاقة هو الذي يفترض ملاءمة ملفوظات المتحدثين لوقائع المحادثة، بل بالمبدأ الذي ينتج عن مفهوم التواصل الإشاري الاستدلالي الذي يؤسس لآليات تأويل الملفوظات تأويلا استدلاليا داخل النظام المركزي للعقل الواعي.

---

[1] - Idem, p. 114.
[2] - D. Sperber et D. Wilson, La pertinence, p. 61.

4.4. 2. نظرية فودور النفسية المعرفية.

يرى **فودور** أن عمل العقل البشري عمل تراتبي، وأن معالجة المعلومة، مهما كان مصدرها (بصريا، سمعيا، لسانيا أو غيره) تتم على مراحل متتالية بحيث ترتبط كل مرحلة بمكونات العقل وهي: المرمز، والنظام والنظام المركزي. فبحصول ظاهرة ما (صوت، ظهور شيء في المجال البصري، ملفوظ، الخ) يتم معالجة المعطيات المدركة داخل المرمز الذي يترجمها إلى شكل قابل للمعالجة في المرحلة الموالية من قبل نظام محيط خاص بكل قناة تستقبل من خلاله المعلومة؛ فهناك النظام المتخصص في معالجة المعطيات البصرية، وآخر خاص بالمعطيات السمعية، وما هنالك من أنواع المعطيات الحسية الأخرى، وأخيرا النظام المتخصص في معالجة المعطيات اللسانية التي تختلف عن المعطيات السمعية الأخرى. ويوفر هذا النظام تأويلا أوليا للمعطيات المدركة التي تبقى في هذه المرحلة تأويلات سننية، ليتم استكمالها بمقارنتها بالمعلومات الأخرى المعلومة سلفا أو المدركة آنيا من قبل الأنظمة المحيطة الأخرى، استنادا إلى عمليات استدلالية.

تتسم هذه الموديلات بالاستقلالية عن بعضها بعض والتخصص في معالجة معلومة بعينها، دون غيرها من المعلومات المرتبطة بالحواس الأخرى. كما تتسم العمليات التي تقوم بها بالآلية بحيث لا يمكن إلغاؤها، مما يتيح إمكانية البحث فيها ضمن علم النفس التجريبي. والدليل على استقلالية الموديلات حسب **فودور** الظواهر النفسية ذات الطابع البصري، فبالرغم من التأكد حسابيا من تساوي الخطين المرسومين على الورقة، إلا أنهما يبدوان متفاوتين في الطول[1]. لكن الطابع المركب للنظام المركزي والمفتقر لصفة التخصص في معالجة المعلومات كما هو شأن الموديلات يصعب من ملاحظته إن لم تكن مستحيلة؛ فمن بين النشاطات التي يضطلع بها النظام المركزي، فضلا عن تأويل المعطيات، التفكير المرتبط بالحياة اليومية والأفكار المركبة الخاصة بالبحث العلمي والنشاطات الفنية.

4.4. 3. تصور سبربر وويلسون لمعالجة المعلومات

استنادا إلى مقاربة **فودور**، يرى **سبربر وويلسون**[2] أن اللسانيات تمثل، بما تحويه من فونولوجية، وتركيبيات ودلاليات)، النظام المحيط المتخصص في معالجة المعطيات اللسانية، في حين تمثل التداوليات النظام المركزي؛ بحيث ليست الآليات التداولية سوى آليات النظام المركزي المعتادة. وفي هذه الحالة تمكن دراسة التأويل التداولي للملفوظات من استكشاف عمل آليات النظام المركزي، وفي الآن ذاته التعرف على كيفية تمفصل الآليات اللسانية السننية والعمليات التداولية الاستدلالية؛ إذ يوفر النظام اللساني المحيط للنظام المركزي تأويلا سننيا يستخلص منه تأويلا كاملا للملفوظ،

[1] - O. Ducrot et J. M. Schaeffer, Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p. 348.
[2] - D. Sperber et D. Wilson, La pertinence, pp. 112-113

وفي هذه الحالة لا يصبح التأويل سننيا أحيانا وأحيانا أخرى تأويليا، إنما يمثل السنن الجزء اللساني من التأويل والاستدلال جزؤه التداولي.

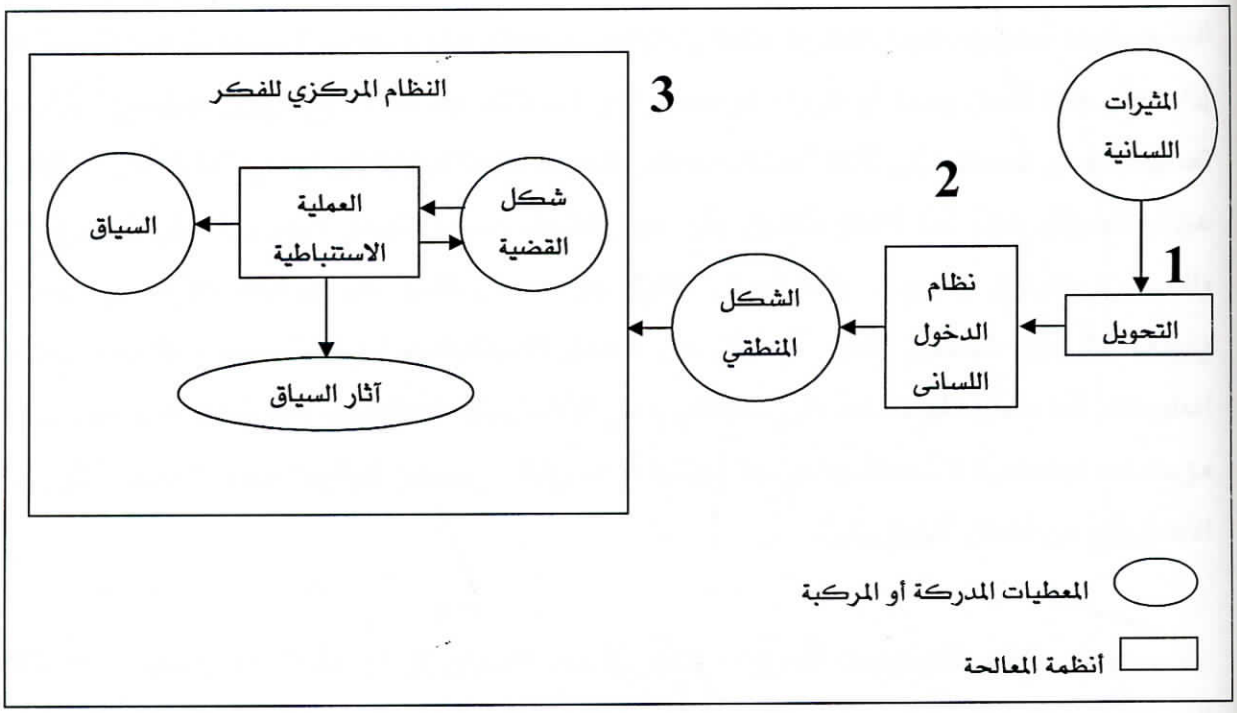
يتخذ التأويل الأولي للملفوظ، أي الدلالة اللسانية للجملة، الذي يقدمه النظام اللساني شكلا منطقيا يأتي في سلسلة منظمة من المفاهيم المطابقة لمكونات الجملة اللسانية. وهذه المفاهيم هي المنفذ إلى المعلومات التي تكون المقدمات المستعملة في العمليات الاستدلالية لتأويل الملفوظ؛ فالإنسان بالنسبة **لسبربر وويلسون**[1] آلية لمعالجة المعلومات، وأن المعرفة الإنسانية تسعى إلى تحسين خبرات الفرد بالواقع، وأن الصفة الأساسية لهذه الآلية هي الفعالية. وهذه الفعالية المعرفية من نوعين: طويلة المدى، وهي تلك التي تعنى بتحسين معرفة الفرد بالعالم بقدر ما تسمح به الوسائل التي يتوافر عليها، وقصيرة المدى وهي تلك التي تعنى بمعالجة المعلومة الملائمة من دون المعلومات الهائلة التي تسجلها قدرات الفرد الحسية، ولا تستطيع قدراته التصورية المركزية معالجتها كلها في آن واحد. ويؤدي اختلاف المحيط الفزيائي للأفراد وتفاوت قدراتهم النظرية من جهة، واختلاف الألسن التي يتكلمون بها ومدى نجاعة قدراتهم الإدراكية من جهة أخرى إلى اختلاف تمثلاتهم والاستدلالات التي يقومون بها، أي إلى اختلاف محيطهم المعرفي، بوصف هذا الأخير مجموع الوقائع البارزة له، أي تلك التي بإمكانه تمثلها ويقتنع بصحة تمثلها أو إمكانية تحققها، أي تلك الظاهرة أو القابلة للاستدلال.

وتتم معالجة المعلومة التي يتم تأويلها من قبل المتلقي عبر المراحل الثالثة الآتية:

1. مرحلة الترجمة التي يتم فيها نقل المثيرات اللسانية حتى يتم تأويلها من قبل نسق المدخل اللساني.
2. مرحلة فك السنن اللساني التي يتم فيها معالجة المعلومات التي وفرها من قبل النسق اللساني، والذي يوفر تمثيلا فونولوجيا، وتركيبيا ودلاليا، بحيث يطابق التمثيل الدلالي بتحريف شكل منطقي.
3. مرحلة للمعالجة المركزية.

[1] - Idem, pp. 78-80.

ويمكن تمثيل هذه المراحل الثلاث بالشكل الآتي؛



4. 4. 4. أفعال الكلام من منظور التداوليات المعرفية.

أبدت نظرية الملاءمة لكل من **سبربر وويلسون**، أو ما أضحى يعرف بالتداوليات المعرفية، اعتراضها على جملة من المبادئ التي استندت إليها نظرية أفعال الكلام، هذه الأخيرة تقوم، كما طرحها **أوستين وسيرل**، على اعتبار التأثير في الواقع وظيفة اللغة الأساسية لا الوصف وحسب، ليغدو كل ملفوظ فعلا إنشائيا وجب التعرف إلى قوته الإنشائية لتأويله حسب ما يتطلبه السياق.

كانت التداوليات اللسانية التي نشأت عن نظرية الأفعال قد ركزت على طابع اللغة الاتفاقي والسنني فتأويل الملفوظ، تأسيسا على مبدأ التعبيرية[1] الذي وضعه **سيرل** ويفترض أن ما يراد قوله يمكن قوله، إنما يتم حسبها بطريقة اتفاقية بين الأفراد، لكن بروز تيار التداوليات المعرفية

1 - يعني مبدأ التعبيرية أن كل ما يراد التعبير به يمكن التعبير به ؛ أي إنه كلما أراد المتكلم م تبليغ الدلالة س يوجد ع بحيث يكون ع التعبير الدقيق أو الصياغة الصحيحة لـ س.

الذي يرى في اللغة وسيلة في وصف الواقع قبل أن يكون وسيلة للفعل، ركز على التحديد اللغوي الثانوي وعلى أهمية العمليات الاستدلالية في تأويل الملفوظات[1].

وفضلا عن انتقادها لمبدأ التعبيرية، شككت التداوليات المعرفية في إمكانية تحديد القوة الإنشائية لأفعال الكلام في كل الأحيان، إن لم يستحل ذلك، بل قد يغدو من غير الضروري التعرف إليها حتى يتم تأويل الملفوظ كما في قوله: « **سيمطر غدا** » بحيث لا يهمنا في هذا السياق ما إذا كان هذا الفعل وعدا أو تنبؤا، أو تحذيرا أو غير ذلك. ولذلك اقترح **سبربر وويلسون**[2] تقليص تصنيف أفعال الكلام إلى ثلاثة أصناف يمكن التعرف عليها لسانيا إلى أفعال: "**القول بأن**"، "**القول عن**" و"**السؤال عن**". أما أفعال "**القول بأن**" فهي تشمل عموما الجمل التقريرية مثل التصريحات والتنبؤات والوعود وغيرها، وأما أفعال "**القول عن**" فجمل الأمر التي ترتبط بالأوامر والنصائح وغيرها في حين تتضمن أفعال "**السؤال عن**" الجمل الاستفهامية المرتبطة عموما بالسؤال وطلب المعلومات. أما بشأن المؤسسات التي تحكم بعض الأفعال بأن التداوليات المعرفية لا ترى فيها سوى مؤسسات اجتماعية لا تحكمها قواعد لسانية أو معرفية، ويمكن إدراجها ضمن الصنف الأول من الأفعال أي من أفعال "**القول بأن**".

وعلى ذكر التداوليات المعرفية، نشير في هذا السياق إلى أن نشأة التداوليات العام **1955** التي ألقى خلالها **أوستين** محاضراته بجامعة هارفارد تزامنت تقريبا مع نشأة العلوم المعرفية (علم النفس، اللسانيات، فلسفة العقل، الذكاء الاصطناعي علوم الأعصاب) العام **1956** التي نشر خلالها كل من **شومسكي**، **نوال وسيمون** « Noêl & Simone »، **مينسكي** « Minsky » و**ماك كلوك** « McClock » مقالاتهم التي سعت إلى تقويض تصورات علم النفس السلوكي القائم على استحالة معالجة الوقائع الذهنية والاقتصار على دراسة الوقائع التي يمكن ملاحظتها فعليا، أي السلوكات وخاصة الحيوانية منها، وتعميمها على سائر الأجناس الأخرى، لتغدو نشاطات الإنسان والحيوان معا تفسر وفق أنموذج الإثارة والاستجابة.

4. 5. بنية المحادثة

أحدث كتاب الملاءمة **لسبربر وويلسون** جدلا في أوساط المشتغلين بالتداوليات وتحليل الخطاب، وأثار جملة من التساؤلات حول مدى إمكانية الاستعانة بالنماذج الاستدلالية في استكشاف الوقائع اللسانية. ففي الوقت الذي كانت لسانيات التواصل تسعى جاهدة في التخلص من قبضة الأنموذجين

[1] - J. Moeschler et A. Auchlin, Introduction à la linguistique contemporaine, Paris, éd. A. Colin, 2000, p. 141.
[2] - D. Sperber et D. Wilson, La pertinence, p. 321.

الصوري والمنطقي، راحت بعض الدراسات التي اهتمت بتحليل المحادثة والخطاب المنطوق - خلال الثمانينيات - تتخذ من كتاب الملاءمة برنامج بحث علمي، مستعينة في الوقت ذاته ببعض تصورات اللسانيات البنوية، لتقدم تصورا جديدا لتنظيم المحادثة يستند إلى مبدأ تراتب الوحدات اللسانية.

إن قدرة نظرية الملاءمة على تفسير عمليات الفهم في أثناء التواصل استنادا إلى مبادئ تداولية، واقتراحها لتفسير معرفي لعمليات معالجة المعلومة من قبل الأفراد المتكلمين، كان الدافع الأساسي لاتخاذها من قبل بعض أفراد مدرسة جنيف، مثل **إيدي رولي** « E. Roulet »، **جاك موشلير** « J. Moeschler »، **أونتوان أوشلان** « A. Auchlin »، **كريستيان ريباتال** « C. Rubattel »، **أنجينو إنير** « E. Igner » وغيرهم، إطارا نظريا لأبحاثهم في تحليل الخطاب والمحادثة، مزودين في الوقت ذاته إسهامات العلوم الإنسانية التي عنيت بالمحادثة مثل علم الاجتماع (نظرية التفاعل **لغوفمان**)، وفلسفة اللغة (نظرية أفعال الكلام **لأوستين وسيرل**)، والدلاليات اللسانية (نظرية الحجاجية **لديكرو**).

إن أعمال أعضاء مدرسة جنيف، وإن استلهمت كثيرا من أعمال الباحثين السابقين في ميدان تحليل المحادثة، إلا أنها سلكت منحى مغايرا في النظر إليها، وإلى الخطاب بصفة عامة، بالاستغناء عن مكوناتهما الخارجية مثل المقاصد والاستدلالات، والعمل على بناء نظرية تعنى بالانسجام عوض التأويل، معلنة عن انتمائها إلى أنموذج تحليل الخطاب بالمعنى الذي حدده **ليفنسون** عندما ميز بين أنموذجين أساسيين في تحليل المحادثات؛ تحليل الخطاب الذي يعتمد فرضيات أفعال الكلام وتحليل المحادثة الذي ينحو المنحى الإثوميتودولوجي.

على الرغم من اختلاف المسالك التي سلكتها الأبحاث الحديثة لأعضاء مدرسة جنيف، وتنوع توجهاتها التحليلية، فإنها تشترك كلها - حسب **موشلير**[1] - في السعي إلى تعميم آليات تنظيم المحادثة لتشمل كل أشكال الخطاب، المونولوجي والحواري، لطرح تصورات جديدة في تصنيف الخطابات، وتنظيم المعارف التي يقتضيها إنتاجها الخطاب وتأويلها. نقل مبادئ التنظيم التراتبي من بنية الجملة إلى بنية الخطاب. إعادة النظر في المبادئ المرتبطة بالتحليل التراتبي للخطاب القائمة على الحدس بمدى نجاح الارتباطات في الخطاب. وأخيرا إعادة النظر في مبادئ الترابط والتأويل انطلاقا من نظرية الملاءمة.

[1] - J. Moeschler, Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, p. 176.

1.5.4. فرضيات الأنموذج الجونيفي ومبادئه، أو الأنموذج المعياري.

يستند الأنموذج الجونيفي في تحليل المحادثة إلى بعض تصورات اللسانيات البنوية ومفاهيمهما مثل الانغلاق ومستويات التحليل، لكنه لا يقتصر على تصور المحادثة مجرد تسلسل من البنيات، بل يعدها مألفة من مجموعة من البنيات المتراتبة ينظمها عدد من القواعد التي تحكم بناء مكوناتها وتحدد انغلاقها. فالمحادثة - من منظور مدرسة جنيف - تنظيم مركب متراتب من المكونات التي تنتمي إلى مستويات مختلفة، يندمج بعضها في بعضها وفق قواعد تكوينية معينة، وعلاقات خاصة. فيتكون كل مكون من مكونات الصف "ن" من مكونات الصف "ن- 1"، وهي نوعين، كما يبينها الرسم الذي وضعته **كربرات أوراشيوني**[1]، حوراية، تتألف من أكثر من مشارك (التفاعل، والمقطع، والمبادلة)، ومونولوجية (المداخلة وفعل الكلام).

الوحدات الحوارية ← الاستهلال أو التفاعل
← المقطع
← المبادلة

الوحدات المونولوجية ← المداخلة
← فعل الكلام

تنتظم أفعال الكلام فيما بينها حتى تكون المداخلات التي ينجزها متكلم واحد. وتنشأ المبادلات من تدخل متكلم آخر في المحادثة، فتنتظم فيما بينها لتحدد المقاطع التي تألف بدورها التفاعلات، أكبر وحدات الخطاب. ويستند هذا التنظيم البنوي إلى مبدأي التقطيع، الذي يعين على تحديد مكونات المبادلات، أي المداخلات، والانغلاق الذي يمكن استنادا إليه تقرير انتهاء المداخلات. ويقوم مبدأ التقطيع على افتراض عدم التكافؤ بين دورة الكلام والمداخلة، بحيث قد تحتوي دورة كلام على نهاية مبادلة وبداية أخرى، في حين لا يمكن تقرير انتهاء المبادلة إلا إذا كان مكونيها الأخيرين ينحوان الاتجاه الحجاجي نفسه.

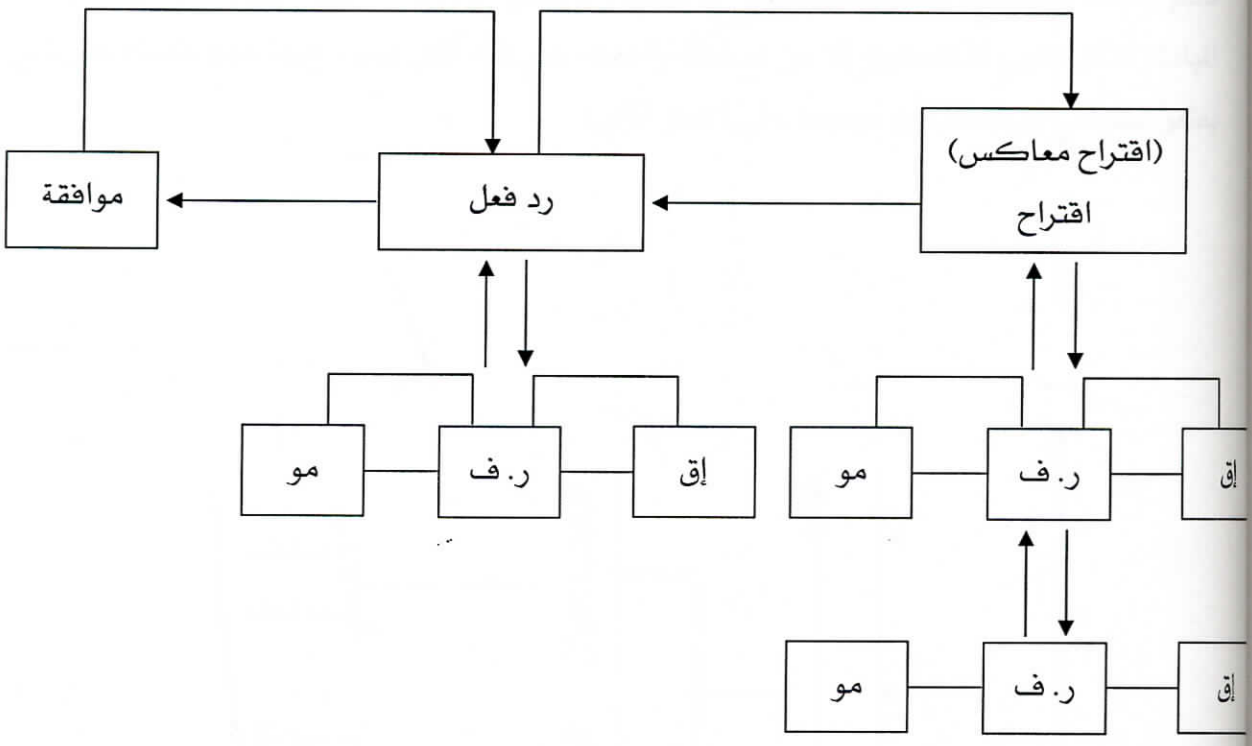
تكمن قيمة الأنموذج الجونيفي - حسب **موشلير**[2] - في مزاوجته بين فكرة البنية والتحليل الوظيفي، بحيث يضطلع كل مكون من مكونات المبادلة بوظيفة خاصة، على إثر إسقاط مبدأ التكوين الوظيفي الذي يتفرع عن مبدأ التكوين التراتبي على مكونات الحوار.

---

[1] - C. Kerbrat-Orecchioni, La conversation, p. 36.
[2] - J. Moeschler, Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, p. 179.

1.1.5.4. المستويات الخمسة.

تفتتح مجمل نشاطات الأفراد اللغوية مثل الدعوات، والاستعلامات، والاقتراحات، والطلبات، وغيرها - حسب **رولي**[1] « E. Roulet » - سلسلة من التفاوضات التي يتوقف عليها نجاح التواصل ونجاعة التفاعل، وعادة ما يتحقق التفاوض في شكل وحدة نصية هي المبادلة على مدى مراحل متتالية، تمثل كل مرحلة مداخلة أحد المتفاعلين المتخاطبين. ويمكن رسم مراحل التفاوض هذه على النحو الآتي:



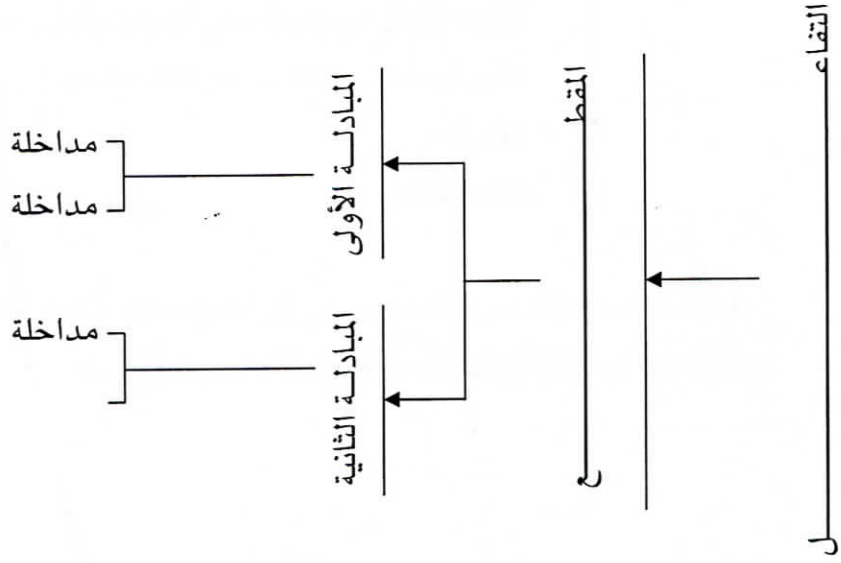
أ. التفاعل .

يعد التفاعل أكبر مكونات الخطاب، وهو يماثل من حيث امتداده تفاعلا كلاميا بين متكلميْن أو أكثر، ويتكون على الأقل من مقطع واحد، يفتتح ويختتم بنوع خاص من المبادلات التي يدعوها **غوفمان**[2] بالمبادلات التقريرية، التي تضطلع بوظيفة تحقيق العلاقات الاجتماعية القائمة بين المشاركين في التفاعل، وتندرج ضمن طقوس الإثبات، وهي عموما ذات بنيات ثنائية، مكونة من

1 - E. Roulet, Les descriptions de l'organisation du discours. Des dialogues oraux aux discours écrits, Paris, éd. Didier, 1999, p. 40.
2 - E. Goffman, La mise en scène dans la vie quotidienne, vol. 2, Paris, éd. Minuit, p. 154.

مداخلتين. ويمكن للرواية التي ذكرها **الأصبهاني**[1] في الأغاني عن **عمر بن أبي ربيعة**، وعنونها **بفاضح الحرائر**، أن تبين بكثير من الوضوح الأنموذج الجونيفي.

تنتظم الرواية في شكل سلسلة من التفاعلات، بيد إنها تمثل، وقت روايتها، تفاعلا واحدا من حيث ثبات الأفراد المشاركين فيه، أي **أبو بكر القرشي** راويها، و**عمر** الذي حدثه بما صار بينه وبين **فاطمة بنت عبد الملك بن مروان** وخادمتها، وثبات تيمة المحادثة زمانا ومكانا. فأما إذا اعتبرنا الرواية بأكملها تفاعلا واحدا، فإنها تشتمل إذن على مقطع واحد يتكون من مبادلتين، لا تذكر الرواية المبادلة الأولى صراحة لكن يمكن استنتاجهما مما هو جار في كلام العرب، فهي عادة ما تكون ذات مداخلتين تضطلع بالتلاقي الجسدي والنفسي، وتحدد تحديدا أوليا طبيعة الحال. أما المبادلة الثانية فهي لا تتكون إلا من مداخلة واحدة، هي تلك ألتي يسرد فيها **عمر** قصته على **أبي بكر القرشي**. ويمكننا أن نرسمها على النحو الأتي:



1 - أبو الفرج الأصبهاني، الأغاني، 1/ 183- 186.

من حيث كونها مجموعة من التفاعلات.

محمد بن خلف بن المرزبان قال حدثني أبو علي الأسدي - وهو بشر بن موسى بن صالح - قال حدثني أبي بن صالح عن أبي بكر القرشي قال:

قال أبو بكر القرشي: كان عمر بن أبي ربيعة جالسا بمنى في فناء مضربه وغلمانه حوله إذ أقبلت امرأة برزة عليها أثر النعمة،

التفاعل الأول

فسلمت،

فرد عليها عمر السلام،

فقالت له: أنت عمر بن أبي ربيعة؟

فقال لها: أنا هو، فما حاجتك؟

قالت له: حياك الله وقربك ! هل لك في محادثة أحسن الناس وجها، وأتمهم خلقا، وأكملهم أدبا، وأشرفهم حسبا !

قال: ما أحب إلي ذلك !

قالت: على شرط،

قال: قولي،

قالت: تمكنني من عينيك حتى أشدهما وأقودك حتى إذا توسطت الموضع الذي أريد حللت الشد ثم أفعل ذلك بك عند إخراجك حتى أنتهي بك إلى مضربك،

قال: شأنك،

ففعلت ذلك به؛ قال عمر: فلما انتهت بي إلى المضرب الذي أرادت كشفت عن وجهي فإذا أنا بامرأة على كرسي لم أر مثلها قط جمالا وكمالا، فسلمت وجلست،

التفاعل الثاني

فقالت: أأنت عمر بن أبي ربيعة؟

قلت: أنا عمر،

قالت: أنت الفاضح للحرائر؟

قلت: وما ذاك؟ - جعلني الله فداءك -

قالت: ألست القائل:

قالت وعيش أخي ونعمة والدي ... لأنبهـــن الحي إن لم تـخـرج

فخرجت خوف يمينها فتبسمت ... فعلمت أن يمينـها لم تحـــرج

فتناولت رأسي لتعرف مسـه ... بمخضب الأطراف غير مشنـج

فلثمت فاها آخذا بقرونـها ... شرب النزيف ببرد ماء الحشـرج

ثم قالت: قم فاخرج عني،

ثم قامت من مجلسها وجاءت المرأة فشدت عيني ثم أخرجتني حتى انتهت بي إلى مضربي وانصرفت وتركتني؛ فحللت عيني وقد دخلني من الكآبة والحزن ما الله به أعلم، وبت ليلتي؛ فلما أصبحت إذا أنا بها،

التفاعل الثالث

فقالت: هل لك في العود؟

فقلت: شأنك،

ففعلت بي مثل فعلها بالأمس حتى انتهت بي إلى الموضع، فلما دخلت إذا بتلك الفتاة على كرسي،

التفاعل الرابع

فقالت: إيه يا فضاح الحرائر!

قلت: بماذا؟ - جعلني الله فداءك!-

قالت: بقولك:

وناهدة الثديين قلت لها اتكي علي الرمل من جبانة لم توسد

فقالت على اسم الله أمرك طاعة وإن كنت قد كلفت ما لم أعود

فلما دنا الإصباح قالت فضحتني فقم غير مطرود وإن شئت فازدد

ثم قالت: قم فاخرج عني،

فقمت فخرجت ثم رددت،

فقالت لي: لولا وشك الرحيل، وخوف الفوت، ومحبتي لمناجاتك والاستكثار من محادثتك، لأقصيتك؛ هات الآن كلمني وحدثني وأنشدني،

فكلمت آدب الناس وأعلمهم بكل شيء، ثم نهضت وأبطأت العجوز وخلا لي البيت فأخذت أنظر، فإذا أنا بتور فيه خلوق، فأدخلت يدي فيه ثم خبأتها في ردني، وجاءت تلك العجوز فشدت عيني ونهضت بي تقودني حتى إذا صرت على باب المضرب أخرجت يدي فضربت بها على المضرب ثم صرت إلى مضربي، فدعوت غلماني

التفاعل الخامس

فقلت: أيكم يقفني على باب مضرب عليه خلوق، كأنه أثر كف فهو حر وله خمسائمة درهم،
فلم ألبث أن جاء بعضهم
فقال: قم،

فنهضت معه فإذا أنا بالكف طرية وإذا المضرب مضرب فاطمة بنت عبد الملك ابن مروان، فأخذت في أهبة الرحيل، فلما نفرت نفرت معها فبصرت في طريقها بقباب ومضرب وهيئة جميلة، فسألت عن ذلك فقيل لها: هذا عمر بن أبي ربيعة، فساءها أمره

التفاعل السادس

وقالت للعجوز التي كانت ترسلها إليه: قولي له: نشدتك الله والرحم أن تصحبني، ويحك ! ما شأنك وما الذي تريد؟ انصرف ولا تفضحني وتشيط بدمك،

فسارت العجوز إليه فأدت إليه ما قالت لها فاطمة،

التفاعل السابع

فقال: لست بمنصرف أو توجه إلي بقميصها الذي يلي جلدها،

فأخبرتها ففعلت ووجهت إليه بقميص من ثيابها، فزاده ذلك شغفا، ولم يزل يتبعهم لا يخالطهم حتى إذا صاروا على أميال من دمشق انصرف وقال في ذلك:

ضاق الغداة بحاجتي صدري ويئست بعد تقارب الأمر
وذكرت فاطمة التي علقتها عرضا فيا لحوادث الدهر

مهما يكن النوع الذي ينتمي إليه (المحادثة، الحوار، الفحص الطبي أو غيرها) فإن التفاعل يعد وحدة تواصلية تتصف بالتتابع الداخلي (سواء فيما تعلق بمجموعة المشاركين، بالإطارين المكاني والزماني، أو بالمواضيع المناقشة) والتميز عما قبلها وما بعدها. وإذا كان التفاعل أكبر مكونات الخطاب فإنه من العسير أحيانا - حسب **كربرات أوراتشيوني**[1] - تحديد معالم هذه الوحدة دون التعرض إلى الاعتباطية في التحليل.

تتألف الرواية من من التفاعلات الآتية:

- التفاعل الأول: الحوار الذي دار بين الشاعر والعجوز.
- التفاعل الثاني: الحوار الذي جرى بين الشاعر وفاطمة بنت عبد الملك بن مروان.
- التفاعل الثالث: الحوار الذي دار بين الشاعر والعجوز في اليوم التالي.
- التفاعل الرابع: الحوار الذي جرى بين الشاعر وفاطمة بنت عبد الملك بن مروان في الليلة التالية.
- التفاعل الخامس: الحوار الذي دار بين الشاعر وغلمانه.
- التفاعل السادس: الحوار الذي جرى بين فاطمة بنت عبد الملك بن مروان وخادمتها.
- التفاعل السابع: الحوار الذي دار بين الشارع والخادمة.

وهي كلها تتسم بالوحدة والثبات وتتكون كلها من مجموعة من المداخلات التي تتسم بالانسجام الدلالي والتداولي فيما بينها، لاقتصارها على معالجة موضوع واحد بعينه، أو ارتكازها على نشاط واحد.

ب. المقطع.

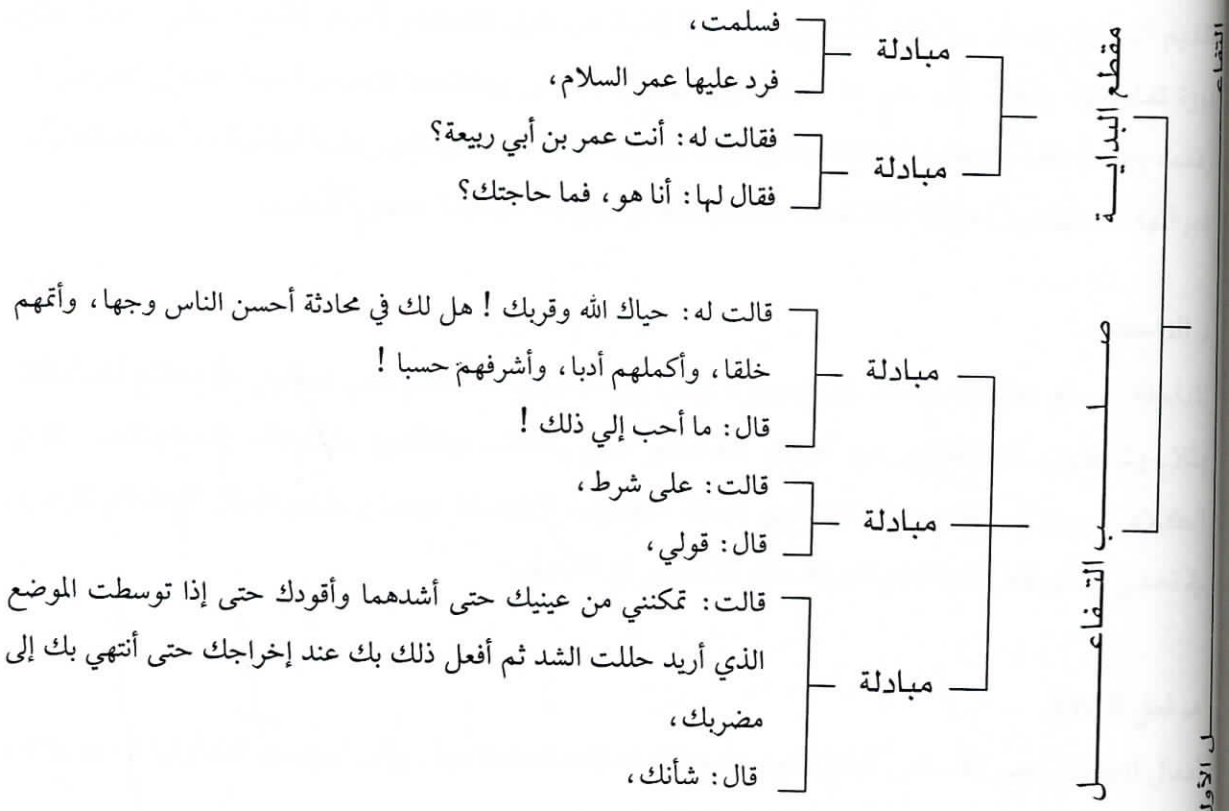
المقطع هو مجموعة من المبادلات التي تتسم بالانسجام الدلالي والتداولي فيما بينها، لاقتصارها على معالجة موضوع واحد بعينه، أو ارتكازها على نشاط واحد، وتتميز المقاطع بطريقة تنظيمها التفاعلي وبنينة النشاطات المنجزة في أثناء المحادثة[2]. وللمقاطع المؤطرة وظائف خاصة؛ فمقطع البداية يمكن من التلاقي الجسدي والنفسي (الوظيفة التعبيرية)، وتحديد أولي لطبيعة الحال وافتتاح المبادلة عن طريق بعض الطقوس التقريرية مثل التحية، ومظاهر المودة ومتعة اللقاء. أما مقطع النهاية فإنها تمكن من التحضير نهاية اللقاء وتنظيمها بطريقة توافقية عن طريق بعض المبادلات المثيرة للغبطة مثل الاعتذارات وتبرير الذهاب، مع خلاصة لموضوع اللقاء مع تحية وشكر ووعود باللقاء ثانية.

---

[1] - C. Kerbrat-Orecchioni, La conversation, p. 36.
[2] - J. Moeschler, Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, p. 177.

فلو نظرنا مثلا في التفاعل الأول فهو يتكون من:

- مقطع البداية الذي يضطلع بوظيفة التلاقي الجسدي والنفسي. وقد تم افتتاحه بالسلام وهو أحد الطقوس التقريرية التي تسهم في نجاح التفاعل وتحقيق أفعال الكلام التي يحويها.، وهو يتكون من أربعة مداخلات.
- صلب التفاعل الذي انعقدت من أجله المحادثة والمتمثل في الدعوة إلى لقاء السيدة، ويتكون من ستة مداخلات تبتدأ باقتراح لقاء السيدة وينتهي بقبول الدعوة والشرط الموضوع لذلك.



أول ما يلاحظ في هذا التفاعل غياب مقطع النهاية الذي عادة ما يحضر به لإنهاء اللقاء، ذلك لأن التفاعل الأول لا يختتم عند قبول الشرط، بل يستمر إلى أن ينتهي **عمر** والمرأة العجوز إلى المضرب الذي أرادت، فتكشف عن وجهه ليجد السيدة أمامه فيقعد معها التفاعل الثاني ويفتتحه بالسلام الذي يمثل المداخلة الأولى المكونة لمقطع البداية.

ج. المبادلة

تعد المبادلة الوحدة المحورية في التحليل، فهي الوحدة الحوارية الصغرى، المكونة - على الأقل - من مشاركَيْن. وهي إن كانت كذلك عموما إلا أنها قد تحتوي أحيانا على مداخلة واحدة، بحيث قد تنجز المداخلة الأخرى بطرائق غير كلامية مثل استعمال حركات الرأس أو الإيماءات في طرح

بعض الأسئلة أو تعابير الوجه للثناء مثلا وغيرها من أنواع التواصل الجسدي، أو تنعدم في حالة ما إذا كانت المبادلة مبتورة.

أما إذا كانت المبادلة كاملة، أي مكونة من مشاركَيْن فإنها تكون زوجا متجاورا بحيث تسمى المداخلة الأولى المبادرة وتكون الثانية استجابة مثل أزواج؛ التحية وردها، السؤال والإجابة عنه التي عموما ما تعقبها مداخلة ثالثة تقييمية للمتكلم الأول يعلن فيها عن تلقيه للإجابة. وقد تكون المبادلات أحيانا طويلة تمتد إلى أكثر من ثلاث مداخلات مثل تلك التي تتعلق بالعروض عندما يعقب تقديم العرض رفض من قبل المتلقي ومحاولة ثانية من قبل المتكلم قصد إقناع المتلقي، مما يفتح دورة تفاوضية طويلة إلى حد ما، بتكرير متوال للعرض ورفضه، لتنتهي أخيرا بقبول العرض أو رفضه رفضا تاما[1]. وعادة ما تنتظم المبادلات بطريقة تتابعية خطية تعبر عنها المقابلات أحسن تمثيل، غير أنها قد تكون أحيانا متقاطعة، متشابكة أو مدرجة الواحدة ضمن الأخرى.

د. المداخلة.

المداخلة إسهام مشارك واحد في الحوار، وهي ليست دورة الكلام التي تكون في مطلع المحادثات مثلا. وتتكون المداخلات من أفعال الكلام التي تختلف وظائفها باختلاف التفاعلات، ففعل الكلام الموجه هو الذي يمنح التفاعل قيمته التداولية المهيمنة، بينما تساهم أفعال الكلام الأخرى في تحديد أطر فعل الكلام الموجه مثل الاعتذار أو التبرير.

هـ. فعل الكلام.

أفعال الكلام هي الأساس الذي تقوم عليه التفاعلات الكلامية، وقد أسهمت التداوليات، بمختلف توجهاتها الحديثة في وصف طبيعتها وطرائق عملها.

يعد الأنموذج الجونيفي، إذن، محاولة جادة في بنينة المحادثة، إذ يقوم كما أسلفنا على مبدأي التقطيع والانغلاق، لكن المهمة ليست ميسرة في كل الأحوال، لاسيما في حالة تباعد اهتمامات المشاركين في المحادثة أو تضاربها حيث يصبح تنظيمها متعلقا على تفاوض المتحدثين، وتغدو بناء جماعيا يؤثر مباشرة في كيفية عمل المستوى العلائقي بين المتحدثين. بيد أن المحادثة، بدل أن ينظر إليها بوصفها تتابعا من الوقائع التي يُكوِن مجموعها نصا جماعيا ضمن سياق معين، بحيث يعنى تحليلها باستكشاف القواعد المتحكمة في صياغة النص وانسجامه الداخلي، يمكن أن ينظر إليها أيضا بوصفها فعلا يؤثر في العلاقات القائمة مع غير ضمن حالات التواصل وجها

[1] - C. Kerbrat-Orecchioni, La conversation, p. 37.

لوجه، بحيث عوض وصف العلاقات التي تنعقد بين مكونات نص المحادثة، يختص التحليل باستكشاف العلاقات التي تقوم بين المشاركين فيها عن طريق مبادلاتهم الكلامية.

لا يعني انتماء المقاربة الجنيفية إلى أنموذج تحليل الخطاب اصطناعها لجميع مرتكزات المقاربات التقليدية لتحليل الخطاب، بل إن الفروق التي تميز المقاربة الجنيفية عن سائر مقاربات تحليل الخطاب الأخرى فروق جوهرية. فالمقاربة الجنيفية لا تفترض - كما أشار إليه كل من **ربول وموشلر**[1] - وجود وحدة خاصة عكس مادة تحليل الخطاب التي تتخذ من الخطاب وحدتها الأساسية، ولا ترتكز إلى استراتيجية تستعين بالمعلومات غير اللسانية في تأويل الخطابات.

وبعدما جئت على ذكر أهم إسهامات مدرسة جنيف في تحليل الخطاب والمحادثة، أكون أن رصدت جانبا هاما من مجمل المدارس اللسانية التي عنيت بالخطاب المنطوق، بعدما بينت ما يميزه عن الخطاب المكتوب وما تقتضيه مدارسته من تصورات خاصة، وتستلزمه من مفاهيم إجرائية مختلفة. فالإثنوميتودولوجيا، واللسانيات الاجتماعية، وإثنوغرافيا التواصل، واللسانية الاجتماعية التفاعلية، ونظرية **غرايس**، ونظرية الملاءمة، كلها حاولت استكشاف جانبا من جوانب التواصل البشري، دون أن تدعي لنفسها الريادة أو الاستغناء عن سائر النظريات الأخرى. بل كلها مكمل للآخر، ولا يكف عن الاستعانة بتصوراته، واختبار إجراءاته ليؤسس لنفسه وجهة نظر خاصة.

[1] - A. Reboul et J. Moeschler, Théorie de l'esprit, rationalité et principe de charité : l'évaluation de la qualité des textes, Cahiers de Linguistique française, 20, pp. 209-210.

خـــــاتمة

إن تحليل المحادثة يصطدم لا محالة، مهما كانت النظريات والتصورات التي يرتكز إليها، بحقيقة تنوع ثقافة المشاركين فيها. فإذا كان التحليل يعنى باستكشاف القواعد والمبادئ التي تسير عمل المحادثات وسائر المبادلات التواصلية الأخرى التي تعج بها الحياة اليومية، فإن هذه القواعد تختلف باختلاف المجتمعات، وأصل أفرادها الاجتماعي والجغرافي، وجنسهم، وسنهم، فضلا عن الاختلافات النوعية التي تميز طرائق كلامهم. لكن هذه التنوعات لا تمنع على الرغم من ذلك من استخلاص بعض التوجهات العامة المشتركة بين الجماعات، والتأسيس لمقاربات تقابلية لكيفيات سير المحادثات من مجتمع لآخر.

تختلف طرائق المحادثة بين الأمم اختلافا لا يخفى على ملاحظ، نتيجة تنوع الأنساق اللسانية وتعدد الاختلافات المعجمية والطرائق المورفولوجية والتركيبية بينها، وقد أشرت من قبل إلى ضرورة التمييز بين الكفاية التواصلية والكفاية اللسانية التي شدد عليها **دال هيم**. ومن الاختلافات القائمة بين المتحدثين المؤثرة في تنوع المحادثات وكيفيات تحليلها، السلوك الذي يرافق الكلام مثل سرعة الكلام، وحدته ونبراته الملازمة له، فصلا عن الحركات وطرق الاستقامة وغيرها من السلوك الجسدي. فالمحادثة إذن موضوع بحث لا يمكن لأي نظرية، مهما اتصفت بالشمولية وبعد الآفاق، أن تلم بكل حيثياته، وتستكشف كل أبعادها، إنما تشارك كل نظرية في إنارة جوانب المحادثة المختلفة.

إن كل المحادثات أو الحوارات التي يقبل المحلل على دراستها إنما تبرز سياقين هما سياق المتحاورين وسياق المحلل؛ فإذا ما كان السياقان مختلفين فإن ذلك قد يحول دون فهم المحلل للحوار. ولذلك فإن فهم الحوارات لا يمكن أن يقتصر على معرفة لسان المتحاورين في مختلف مستوياته المعجمية، والتركيبية والتداولية، بل بالتعرف إلى تقاليدهم وأعرافهم وأنساق قيمهم، والاستعانة بالملاحظة المشاركة[1] التي تعد في عرف الإنثولوجيين الوسيلة الوحيدة التي تعين المحلل على إدراك الأسيقة التي تتخذ فيها الإنجازات اللغوية دلالة ما.

ولذلك فقد هم كثير من الدراسات التي تنضوي تحت التداوليات التقابلية إلى مقارنة مختلف الممارسات التواصلية في المجتمعات؛ ومن ذلك السلوكات المرتبطة بالمسافة السوية التي يجب أن يضعها المتكلمون فيما بينهم؛ فإذا تلاقى متكلمان يختلفان في معيار هذه المسافة فإن أحدهما كلما حاول الاقتراب من الثاني، بادر هذا الأخير إلى الحفاظ على المسافة التي تفصله عنه حسب ما تلقاه من ثقافة المحيط الذي نشأ فيه ودرج عليه، فينشأ اضطراب لدى أحدهما أو كليهما، أو يشعر

[1] - A. Weil-Barais (sous la dir.), L'homme cognitif, Paris, P. U. F., 3 éd., 1996, p. 284.

بتجنب الآخر له أو إبعاده فيخلق لديه ردة فعل قد تكون عدوانية، حتى وإن لم تكن كلامية، لا يمكن للتعابير الجسدية أن تخفيه.

إن القواعد التي تحكم توجيه النظر تختلف باختلاف الثقافات، فكثير من المجتمعات تحضر على الفرد أن يوجه نظره مباشرة صوب مخاطبه، فقد بينت دراسة - أوردت **كربرات أوراشيوني**[1] نتائجها - أن معدل **13 %** كانت المدة التي وجه فيها يابنييون نظرهم إلى بعضهم من مجموع المدة التي استغرقها التفاعل، بينما هي **33 %** بالنسبة للأمريكيين والكوريين، و**52 %** بالنسبة للبرازيلين.

وعلى صعيد آخر من أصعدة التواصل المتعددة، يتخذ الموقف أهمية في تحديد طبيعة التواصل وما ينجم عنه من سلوك معين مثل الفحوصات الطبية، التي تحدد المكان وهوية المشاركين في هذا النوع من التفاعلات الاجتماعية تحديدا واضحا، ولا يغدو حينئذ كشف بعض جوانب الجسد محظورا كما قد يكون في مواضع شتى أخرى. كما أن كثيرا من العلاقات الاجتماعية تحدد سلفا طبيعة التواصل والتفاعل الاجتماعيين والإطار الذي يتبلوران فيه مثل العلاقات التي تنعقد بين الأستاذ وطلبته، والبائع وزبائنه، والأب وأطفاله، ومدير المؤسسة وعمالها، فضلا عن الهوية الاجتماعية، ودور كل واحد ونوع التواصل المقنن، لأن محاولة التواصل مع الغريب ليست مقننة سلفا اللهم إلا عن طريق التوصل إلى نقاط تواصل مشتركة كمزاولة المهنة نفسها مثلا أو تقاسم الاهتمامات الفكرية أو الأدبية ذاتها[2]. فالتواصل لا يقتصر من هذا المنظور على بث المرسلات، إنما يسهم أيضا في تحديد العلاقات الاجتماعية التي تنعقد بين المشاركين في التفاعلات الاجتماعية،

إن ارتباط المحادثة بميادين بحث متعددة ومتنوعة مثل علم النفس، وعلم الاجتماع، والفلسفة وفلسفة اللغة العادية، واللسانيات وغيرها من المواد العلمية التي يمكن أن تشارك في استكشاف كثير من القضايا اللغوية المرتبطة بالتفاعل الاجتماعي وغيرها من المسائل الأخرى، كل هذا جعل من هذا البحث في تحليل المحادثة يقصر عن أن يلم بكل جوانبها الكثيرة. فكثير من القضايا التي اكتفى هذا البحث بملامستها يحتاج إلى أن يفرد له بحث كامل، بيد إنني أرجو أنه قدم تصورا واضحا عنها، ولامس أهم ما يمكن ملامسته.

---

[1] - C. Kerbrat-Orecchioni, L'analyse des conversations in P. Gabin (coord. par), La communication, Etat des savoirs, Paris, P. U. F. éd. Sciences Humaines, 1998, p. 156.

[2] - E. Marc, Le face-à-face in P. Gabin (coord. par), La communication, p. 120.

ولا ريب أن البحث في المحادثة ينشد غايات تطبيقية يمكن أن تفيء بكثير من الإسهامات لعلوم التربية، وعلم النفس، وغيرها من الميادين المتصلة بتربية النشء وتكوينه.

مكتبـــة البحـــث

المراجع العربية

- أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، تح. وإش. لجنة من الأدباء، تونس، الدار التونسية للنشر، المجلد الأول، 1983.
- ابن جني، أبو عثمان الفتح، كتاب اللمع في اللغة العربية، تح. فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية، 1972.
- ابن المعتز، طبقات الشعراء، تح. عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، دار المعارف، ط 2، 1986.
- بحيري، سعيد حسن، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2003.
- بن ظافر الشهري، عبد الهادي، استراتيجيات الخطاب. مقاربة لغوية تداولية، بيروت، دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004.
- خطابي، محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام النص، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1991.
- عبد الرحمن، طه، اللسان والميزان والتكوثر العقلي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1998.
- عبد الرحمن، طه، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2000.
- فهمي زيدان، محمود، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
- القزويني، جلال الدين، الإيضاح في علوم البلاغة، بيروت، دار إحياء العلوم، 1998.
- الماكري، محمد، الشكل والخطاب، مدخل لتحليل ظاهراتي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1991.
- المبخوت، شكري، نظرية الحجاج في اللغة، منشورات كلية الآداب، جامعة منوة، د. ت.
- الوعر، مازن، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1989.
- يوسف، أحمد، الدلالات المفتوحة، مقابرة سيميائية في فلسفة العلامة، بيروت، منشورات الاختلاف، ط1، 2005.
- يوسف، أحمد، سيميائيات التواصل وفعالية الحوار، سيدي بلعباس، الجزائر، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
- يوسف، أحمد، السيميائيات الواصفة، المنطق السيميائي وجبر العلامات، بيروت، منشورات الاختلاف، ط1، 2005.
- يوسف، أحمد، القراءة النسقية ومقولاتها النقدية، ج 2، وهران، الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2001.

2 - المراجع المترجمة

- براون، ج. ب. وويول، ج.، تحليل الخطاب، تر. وتع. محمد مصطفى الزليطني ومنير التريكي، الرياض، النشر العلمي والمطابع، 1997.
- بياجي، جان، البنيوية، تر. عارف منيمنة وبشير أوبري، بيروت، منشروات عويدات، 1980.
- دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، تر. تمام حسان، القاهرة، عالم الكتاب، 1998.
- دو سوسير، ف.، دروس في الألسنية العامة، تر. صالح القرمادي ومحمد عجينة، تونس، الدار العربية للنشر، 1985.
- دو سوسير، ف.، محاضرات في الألسنية العامة، تر. غازي مجيد ومجيد النصر، الجزائر، منشورات مطبعة الحزب، 1986.
- دو سوسير، ف.، محاضرات في علم اللسان العام، تر. عبد القادر قنيني، مر. أحمد حبيبي، الدار البيضاء، دار إفريقيا الشرق، 1987.
- دو سوسير، ف.، فصول في علم اللغة العام، تر. أحمد نعيم الكراعين، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985.
- فان دايك، تون، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر. عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000.

3 – الرسائل الجامعية.

- بلخير، عمر ، معالم لدراسة تداولية وحجاجية للخطاب الصحافي الجزائري المكتوب ما بين 1989 و2000، إشراف الدكتورة خولة طالب الإبراهيمي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، السنة الجامعية 2005 - 2006.

3. المراجع الأجنبية

A

1. Auchlin A., et Moeschler J., Introduction à la linguistique contemporaine, Paris, éd. A. Colin, 2000.
2. Adam, J.-M., Le texte narratif. Traité d'analyse textuelle des récits, Paris, Ed F. Nathan, 1985.
3. Adam, J.-M., Langue et littérature. Analyses pragmatiques et textuelles, Paris, éd. Hachette, 1991
4. Amselk, P. (sous la direction de), Théorie des actes du langage, éthique et droit, Paris, P. U. F., 1986.
5. Armengaud, F., La pragmatique, Paris, P. U. F., 2e éd., 1982.
6. Ascombre, J. C. et Ducrot, O., L'argumentation dans la langue, Paris, éd Margada, 3 éd., 1997.
7. Austin, J. L., Quand dire, c'est faire, Tr. par G. Lane, Paris, Ed Seuil, 1970.

B

8. Bakhtine, M., Le marxisme et la philosophie du langage ; essai d'application de la méthode sociologique en linguistique, Paris, Ed Minuit, 1977
9. Bassano, D., Opérateurs et connecteurs argumentatifs : une approche psycholinguistique, Intellectica, n° 11, 1991.
10. Baylon, C., Sociolinguistique, Paris, éd Nathan, 1991.
11. Baylon C., et Mignot X., La communication, Paris, éd. Nathan, 1991.
12. Benveniste, E., Problèmes de linguistique générale, I et II, Ed Gallimard, Paris, 1966.
13. Berrendonner, A., Eléments de pragmatique linguistique, Paris, éd. Minuit.
14. Bonu, B., L'analyse de conversation : une discipline de l'action sociale, Quaderni, n°17, printemps 1992.
15. Bourdieu, P., Ce que parler veut dire, L'économie des échanges linguistiques, Paris, éd. Fayard, 1982.
16. Bouton, C. P., La signification. Contribution à une linguistique de la parole, Paris, Ed Klincksieck, 1979.
17. Bouveresse, J., Le mythe de l'intériorité, expérience, signification et langage privé chez Wittgenstein, Paris, éd. Minuit, 1976.
18. Breton, P., L'argumentation dans la communication, Alger, éd Casbah, 1998.
19. Bronckart, J. P., Théories du langage. Une introduction, Bruxelles, Ed P. Mardaga, 1977.

C

20. Calvet L. J., La sociolinguistique, Paris, P. U. F., Que sais-je ?, 3e éd., 1998
21. Cervoni, J., L'énonciation, P. U. F., Paris, 1987

22. Chauchat, H. et Durand-Delvigne, A., (sous la dir.), De l'identité du sujet au lien social, Paris, éd. P. U. F., 1999.
23. Chomsky, N., Aspects de la théorie syntaxique, Tr par J.-C. Milner, Paris, Ed Seuil, 1971.
24. Chomsky N., La linguistique cartésienne suivi de La nature formelle du langage, tr. par N. Delanoë et D. Sperber, Paris, éd Seuil, 1969.
25. Coulon A., L'éthnométhodologie, Paris, P. U. F., « Que sais-je », 3é éd., 1993.

D

26. G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, Introduction à la sémiotique de Charles S. Peirce, avec la collab. de J. Réthoré, Paris, éd. Payot, 1979.
27. Ducrot, O., Dire et ne pas dire, Paris, Ed Hermann, 2e éd., 1972.
28. Ducrot, O., Le dire et le dit, Paris, éd Minuit, 1984.
29. Ducrot O., Le dit et le non-dit, Paris, éd. Minuit, 1984
30. Ducort, O., Qu'est ce que le structuralisme, le structuralisme en linguistique, Paris, éd. Seuil.
31. Ducrot, O. et Ascombre, J.-C., L'argumentation dans la langue, Paris, éd Margada, 3 éd., 1997.
32. Ducrot, O. et Todorov, T., Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Ed Seuil, Paris, 1972.
33. Ducrot, O. et Schaeffer, J.-M., Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, éd Seuil, 1995.
34. Durand, J., Les formes de la communication, Paris, éd. Dunob, 1981.

E

35. Eluerd, R., La pragmatique linguistique, éd F. Nathan, Paris, 1985

G

36. Garfinkel E., Les cadres de l'expérience, tr. par I. Joseph, M. Dartevelle et P. Joseph, Paris, éd. Minuit, 1991.
37. Goffman E., Façons de parler, tr. par A. Kihm, Paris, éd. Minuit, 1987.
38. Goffman E., La mise en scène dans la vie quotidienne, vol. 2, Paris, éd. Minuit, 1985.
39. Grice H. P., Logic and conversation in C. Peter and J. Morgan, Syntax and semantics, 3, Speech acts, New York, Academic Press, 1975.
40. Grice H. P., Meaning, in C. Peter and J. Morgan, Syntax and semantics, 3, Speech acts, New York, Academic Press, 1975.
41. Gumperz J., Engager la conversation, introduction à la sociolinguistique interactionnelle, tr. par M. Dartevelle, M. Gilbert et I. Joseph, Paris, éd. Minuit, 1989.

H

42. Harris, Z. S., Structure distributionnelle in M. Arrivé et J.-C. Chevalier, La grammaire, Paris, éd. Klincksieck, 1975.
43. Hymes D. H., Vers la compétence de communication, trad. par F. Mugler, Paris, éd Hatier-Credif, 1988.

J

44. James, W., Le pragmatisme, trad. par E. le Brun, intro. de H. Bergson, Paris, éd. Flammarion, 1968.
45. Jacques F., Dialogiques, Recherches logiques sur le dialogue, Paris, éd. P. U. F., 1979.
46. Jacques F., L'espace logique de l'interlocution, Dialogiques II, Paris, P. U. F., 1985.
47. Jakobson, R., Essais de linguistique générale, Les fondations du langage, Paris, Ed Minuit, 1963.
48. Jakobson, R., Essais de linguistique générale, T2, Rapports internes et externes du langage, Paris, Ed Minuit, 1973.

K

49. Kates, J. J., La philosophie du langage, Trad. par J. Gazio, Paris, éd. Payot, 1971.
50. Kerbrat-Orecchioni, C., L'énonciation de la subjectivité dans le langage, Paris, Ed A. Colin,
51. Kerbrat-Orecchioni C., La conversation, Paris, éd. Seuil, 1996.

L

52. Labov, W., La sociolinguistique, Tr par A. Kihm, Paris, Ed Minuit, 1976.
53. Leroy, M., Les grands courants de la linguistique moderne, Bruxelles, P.U.B., 1967.
54. Linsky, L., Le problème de la référence, trad. par S. Stern-Gilet, P. Devaux et P. Gochet, Paris, éd. Du Seuil, 1974.
55. Lyons, J., Eléments de sémantique, Tr par J.Durand, Paris, éd Larousse, 1978.
56. Lyons, J., Linguistique générale, introduction à la linguistique descriptive, Tr par F. Dubois-Charlier et D. Robinson, Paris, éd Larousse, 1970.
57. Lyons, J., Sémantique linguistique, tr. par J. Durand et D. Boulonnais, Paris, éd Larousse, 1980.

M

58. Maingueneau, D., Initiation aux méthodes de l'analyse du discours, Paris, éd Hachette, 1976.

59. Maingueneau, D., Chiss, J.-L, et Filliolet, J., Linguistique française. Initiation à la problématique structurale, T1, Paris, éd Hachette, 1977.
60. Maingueneau D., Nouvelles tendances en analyse du discours, Paris, éd. Hachette, 1987.
61. Marc, E et Picard, D., L'interaction sociale, Paris, P. U. F., 1989.
62. Martinet A., Eléments de linguistique générale, Paris, Librairie A. Colin, 1980.
63. Meyer M., Logique, langage et argumentation, Paris, éd. Hachette, 1982.
64. Mignot X. et Baylon C., La communication, Paris, éd. Nathan, 1991.
65. Moeschler J., Théorie et pragmatique conversationnelle, Parisn, éd A. Colin, 1996.
66. Moeschler J., et Auchlin A., Introduction à la linguistique contemporaine, Paris, éd. A. Colin, 2000.
67. Moeschler J. et Reboul A., La pragmatique aujourd'hui, une nouvelle science de la communication, Paris, éd. Du Seuil, 1998.
68. Morris, C. W., Foundations of the Theory of Signs, Chicago, The University of Chicago Press, 1938.

O

69. Oléron, P., L'argumentation, Paris, P. U. F., 1983.

P

70. Peirce, C. S., Ecrits sur le signe, tr. par G. Deledalle, Paris, éd. Seuil, 1978.
71. Picard, D. et Marc, E : L'interaction sociale, Paris, P. U. F., 1989.
72. Piette A., Ethnographie de l'action, Paris, éd. Métaillié, 1996.
73. Plantin, P., L'argumentation, Paris, éd. Seuil, 1996.

R

74. Reboul, A. et Moeschler, M., La pragmatique aujourd'hui, une nouvelle science de la communication, Paris, éd. Du Seuil, 1998.
75. Recanati, F., Les énoncés performatifs, Paris, éd minuit, 1986.
76. Roulet, E., Les descriptions de l'organisation du discours. Des dialogues oraux aux discours écrits, Paris, éd. Didier, 1999.

S

77. Saussure, F. de, Cours de linguistique générale édition critique préparée par T. de Mauro, Paris, éd Payot, 1983.
78. Searle J. R., Les actes de langage, Essai de philosophie du langage, Tr. H. Pauchard, Paris, éd. Hermann, 1972.

79. Searle, J. R., Sens et expression, Tr par J. Proust, Paris, éd Minuit, 1982.

80. Sperber D. et Wilson D., La pertinence. Communication et cognition, trad., Paris, éd Minuit, 1989.

81. Strawson, P. F., Etudes de logique et de linguistique, trad. par J. Milner, Paris, éd. Seuil, 1977.

T

82. Taleb Ibrahimi, K., Les algériens et leur(s) langue(s), Eléments pour une approche sociolinguistique de la société algérienne, Préface de G. Granguillaume, 2e éd. Alger, Les éditions El Hikma, 1997.

V

83. Vincent D., Les enjeux de l'analyse conversationnelle ou les enjeux de la conversation, Montréal, Revue québécoise de linguistique, vol. 30, n°1, 2001

W

84. Wilson D. et Sperber D., La pertinence. Communication et cognition, trad., Paris, éd Minuit, 1989.

85. Wittgenstein, L., Investigations philosophiques, trad. par P. Klossowski, Paris, éd. Gallimard, 1961.

مسرد المصطلحات

عربي – فرنسي

– أ –

إنشائي	Illocutoire
إبداع	Créativité
اتساق	Cohesion
إحالة	Réference
إحالة مطلقة	Référence absolue
أحوال فعلية	Situations concretes
أداء	Performance
أدبية	Littérarité
إدراك	Perceptive
استبدال	Commutation
استعمال لغوي	Usage linguistique
إسناد	Predication
إشارية	Indexicalité
اشتقاق إنشائي	Dérivation illocutoire
أشكال الحياة	Forme de vie
أصناف	Catégories
اعتقاد	Croyance
افتراض مسبق	Présupposition
اقتصاد	Economie
الاستعمال	Usage
الاستعمال الإحالي الوحيد	Usage référentiel unique
الأنا الأعلى	Sur-moi
التزام	Engagement
ألعاب اللغة	Jeux de langage
آليات الإنتاج	Processus de production
إمكان	Possibilité
إنجاز تطبيقي	Réalisation pratique
انسجام	Cohérence

Modèle de communication	أنموذج تواصلي
Tropes	أنواع المجاز
Premier	أوّل
Priméité	أولانية

— ب —

Pragmatisme	براغماتية
Emetteur	باث
Investigations philosophiques	بحوث فتجنشتاين الفلسفية
Visuel	بصري
Structure distributionnelle	بنية توزيعية
Structuration	بنينة

— ت —

Etymologie	تأثيل
Analyse automatique du discours.	التحليل الآلي للخطاب
Loi de litote	التورية
Echange des messages verbaux	تبادل المرسلات
Dyadiques	تجارب ثنائية
Analyse de discours	تحليل الخطاب
Analyse conversationnelle	تحليل محادثة
Transformation	تحويل
Actualisation	تحيين
Pragmatique indexicale	تداوليات الإشارة
Pragmatique intégrée	تداوليات مدمجة
Disposition	ترتيب
Itération	ترديد
Combinaison	تركيب
Syntaxe	تركيب
Syntagmes	تركيبين
Contextualisation	تسييق
Classement	تصنيف
Conception codique	تصور سنني
Phonation	تصويت

Connotation	تضمين
Dénotation	تعيين
Trichotomies	تفريع ثلاثي
Segmentation	تقطيع
Fluctuation	تموج
Organisation modulaire	تنظيم الموديلي
Occurrence	توارد
Distribution	توزيع
Token	توكن
Thème	تيمة

– ث –

Second	ثاني
Troisième	ثالث
Tercéité	ثالثانية
Secondéité	ثانيانية

– ج –

Modalité	جهة
Phrase complexe	جملة مركبة
Anagrammes	جناسات التصحيفية

– ح –

Situation	حال
Situation globale	حال عامة
Mouvance	حركية

– خ –

Caractère	خاصية
Discours	خطاب
Dialogal	خطاب ثنائي

– د –

Rôle	دور
Signification	دلالة
Sémantique générative	دلاليات توليدية
Sémantique	دلاليات

Signifiant lexical	دال معجمي
Etude des échanges langagiers	دراسة المبادلات اللسانية

– ر –

Réaction	رد الفعل
Tractatus logico-philosophicus	رسالة منطقية فلسفية

– س –

Sémiologie	سيميولوجية
Sémiotique	سيميائيات
Interactionnel	سياق تفاعلي
Cybernétique	سبرنيطيقا
Surface du texte	سطح النص
Contexte	سياق
Co-texte	سياق نصي
Comportement langagier	سلوك لغوي
Codage	سن المرسلات
Code	سنن

– ش –

Demi-voyelles	شبه الصوائت
Conditions nécessaires	الشروط الضرورية
Forme de dérivation	شكل اشتقاقي
Forme logique	الشكل المنطقي للقضايا
Conditions d'emploi	شروط الاستعمال
Satisfaction	شروط الرضا
Conditions de sincérité	شروط الصدق
Conditions de vérité	شروط الصدق
Félicité	شروط النجاح
Conditions préliminaires	شروط أولية
Conditions de réussite	شروط نجاح الفعل

– ص –

Acoustique	صوتي
Classes d'équivalence	صنف التكافؤ
Formelle	صورية

صفات صورية	Marques formelles
صيغة الأمر	Mode impératif

– ض –

ضرب	Modes
ضمني	Implicites

– ط –

طرائق	Méthodes

– ع –

علامة	Marques
علاقات صورية	Relations formelles
علم تأويل المعنى القصدي	Science de l'interprétation du sens intentionnel
علاقة حوارية	Relation interlocutive
علاقة وجودية	Relation existentielle
عاطفي	Emotive
عمل	Fonctionnement
عناصر فونيمية	Eléments phonématiques
عناصر مورفيمية	Eléments morphématiques
علاقات إعادة الصياغة	Rapports de reformulation
عادة	Coutume
عملية فردية	Opération individuelle
علوم اللغة	Sciences du langage
عائد	Anaphore

– غ –

غياب	Absence

– ف –

فعل	Action
فعل التلفظ	Actes d'énonciation
فعل أدائي	Actes illocutoires
فلسفة اللغة العادية	Philosophie du langage ordinaire
فلسفة الفعل	Philosophie de l'action
فلسفة الترابطيين النفسية	Philosophie psychologique des associationnistes
فلسفة التواصل المتعالية	Philosophie transcendantale de la

communication	
Actes de langage	فعل الكلام
Interpersonnel	فردي متبادل
Dstinctions syntaxiques et sémantiques	فوارق تركيبية ودلالية
Ate d'information	فعل إخباري
Acte d'interroger	فعل الاستفهام
Ates performatifs	فعل أدائي
Cnstatif	فعل تقريري
Acte illocutoire	فعل إنشائي
Acte locutoire	فعل خبري
Acte perlocutoire	فعل تأثيري
Décodage	فكها
Phonème	فونيم
Phonématique	فونيمي
Acte individuel	فعل فردي
– ق –	
Valeur performative	قيمة أدائية
Règles	قواعد
Règles de transformation	قواعد تحويلية
– ك –	
Compétence	كفاية
Compétence linguistique	كفاية لسانية
Qualité	كيف
Compétence idéologique	كفاية أيديولوجية
Universeaux	كليات
Compétence de la communication	الكفاية التواصلية
– ل –	
Langages logiques	لغة منطقية
Pycholinguistes	اللسانيين النفسانيين
Pycholinguistique	اللسانيات النفسية
Dalectes	لهجات
Sciolectes	لهجة جماعية

liolecte	لهجة فردية
Lnguistique de la langue	لسانيات اللسان
Mtalangage	لغة واصفة
Liguistique textuelle	لسانيات نصية
Métalangage	لغة واصفة
Langage ordinaire	لغة عادية
Linguistique du code	لسانيات السنن
Embrayeurs	لواحق
Situation	حال
Langue	لسان
Linguistique structurale	اللسانيات البنوية
Indirectivité	لامباشرة

-م-

Récepteur	متلقي
Syntagme	مقطوعة
Morphème	مورفيم
Locuteur – auditeur	متكلم مستمع
Niveau morphématique	مستوى مورفيمي
Sens descriptif	معنى وصفي
Sens pragmatique	معنى تداولي
Critère	معيار
Constituants	مكون
Thème/rhème	مسند ومسند إليه
Enoncés adjacents	ملفوظين متجاورين
Message	مرسلة
Sens	معنى
Référent	مرجع
Enoncé-type	ملفوظ نمط
Enoncé-occurrence	ملفوظ متوارد
Representamen	ممثل
Maxime pragmatiste	مبدأ براغماتي
Interprètes	مؤول

Objet	موضوع
Interprétant	مؤول
Signifié	مدلول
Enoncés déclaratifs	ملفوظ تقريري
Vrai	ملفوظا صحيحا
Logique du sens et de la denotation	منطق المعنى والتقرير
Logique modale	منطق الجهات
Logique temporelle	منطق الزمن
Logique des démonstratifs	منطق الإشارات
Enoncés	الملفوظات
Enoncés émotifs	ملفوظات عاطفية
Concept	مفهوم
Initiative	مداخلة أولى
Substance de réalisation	مادة الإنجاز
Contenu propositionnel	محتوى قضوي
Morphème	مورفيم
Objectivisme	موضوعية
Institution	مؤسسة
Intention	مقصد
Méthode distributionnelle	منهجية توزيعية
Contenu propositionnel	محتوى قضوي
Variable argumentative	متغير حجاجي

– ن –

Théorie contextuelle du sens	النظرية السياقية للمعنى
Pratique	نتيجة عملية
Type	نمط
Isotopique	نظيري
Formalisme logique	نزعة صورية منطقية
Théorie des types	نظرية الأنماط
Intonation	نبر
Grammaire générale	نحو توليدي
Théorie de l'énonciation	نظرية التلفظ

Théorie de l'action	بنظرية الفعل

— و —

Description formelle	وصف صوري
Fonction référentielle	وظيفته مرجعية
Positivisme logique	وضعية منطقية
Descriptive	وظيفة اللغة الوصفية
Unités significatives	وحدات دلالية
Unités minimales non significatives	وحدة الصوتية الصغرى غير الدالة

فرنسي – عربي

A

Acoustique	صوتي
Acte d'information	فعل إخباري
Acte d'interroger	فعل استفهام
Acte illocutoire	فعل إنشائي
Acte individuel	فعل فردي
Acte locutoire	فعل خبري
Acte perlocutoire	فعل تأثيري
Actes de langage	فعل الكلام
Actes d'énonciation	فعل التلفظ
Actes performatifs	فعل أدائي
Action	فعل
Actualisation	تحيين
Anagramme	جناس تصحيفي
Analyse automatique du discours	التحليل الآلي للخطاب
Analyse conversationnelle	تحليل محادثة
Analyse de discours	تحليل الخطاب
Anaphore	عائد

C

Caractère	خاصية
Catégorie	صنف
Classement	تصنيف
Classe d'équivalence	صنف التكافؤ
Codage	تسنين
Code	سنن
Chérence	انسجام
Cohésion	اتساق
Combinaison	تأليف
Commutation	استبدال

Compétence de la communication	كفاية تواصلية
Compétence idéologique	كفاية أيديولوجية
Compétence linguistique	كفاية لسانية
Compétence	كفاية
Comportement	سلوك
Comportement langagier	سلوك لغوي
Concept	مفهوم
Conception codique	تصور سنني
Conditions de réussite	شروط نجاح الفعل
Conditions de sincérité	شروط الصدق
Conditions de vérité	شروط الصحة
Conditions d'emploi	شروط الاستعمال
Conditions nécessaires	الشروط الضرورية
Conditions préliminaires	شروط أولية
Connotation	تضمين
Constatif	تقريري
Constituant	مكون
Contenu propositionnel	محتوى قضوي
Contexte	سياق
Contextualisation	تسييق
Co-texte	سياق نصي
Coutume	عادة
Créativité	إبداع
Critère	معيار
Croyance	اعتقاد
Cybernétique	سبرنيطيقا

D

Décodage	فك السنن
Demi-voyelles	شبه الصوائت
Dénotation	تعيين
Dérivation illocutoire	اشتقاق إنشائي

Description formelle	وصف صوري
Descriptif	وصفي
Dialecte	لهجة
Dialogal	خطاب ثنائي
Discours	خطاب
Disposition	ترتيب
Distinctions syntaxiques et sémantiques	فوارق تركيبية ودلالية
Distribution	توزيع
Dyadique	ثنائي

E

Echange des messages	تبادل المرسلات
Economie	اقتصاد
Elément morphématique	عنصر مورفيمي
Elément phonématique	عنصر فونيمي
Embrayeur	لاحق
Emetteur	باث
Emotive	عاطفي
Engagement	التزام
Enoncé	ملفوظ
Enoncé-occurrence	ملفوظ متوارد
Enoncés adjacents	ملفوظين متجاورين
Énoncé declarative	ملفوظ تقريري
Enoncé émotif	ملفوظ عاطفي
Enoncé-type	ملفوظ نمط
Etude des échanges langagiers	دراسة المبادلات اللسانية
Etymologie	تأثيل

F

Fluctuation	تموج
Fonction référentielle	وظيفته مرجعية
Fonctionnement	عمل
Formalisme logique	نزعة صورية منطقية
Forme de dérivation	شكل اشتقاقي

Forme logique	شكل منطقي
Formel	صوري

G

Grammaire générale	نحو توليدي

I

Idiolecte	لهجة فردية
Illocutoire	إنشائي
Implication	استلزام
Implicite	ضمني
Indexicalité	إشارية
Indirectivité	لامباشرة
Institution	مؤسسة
Intention	مقصد
Interactionnel	تفاعلي
Interpersonnel	فردي متبادل
Interprétant	مؤول
Intonation	نبر
Investigations philosophiques	بحوث فلسفية
Isotopique	نظيري
Itération	ترديد

J

Jeux de langage	ألعاب اللغة

L

Langage	لغة
Langage ordinaire	لغة عادية
Langage logique	لغة منطقية
Langue	لسان
Linguistique de la langue	لسانيات اللسان
Linguistique du code	لسانيات السنن
Linguistique structurale	لسانيات بنوية
Linguistique textuelle	لسانيات نصية
Littérarité	أدبية

Locuteur – auditeur	متكلم مستمع
Logique des démonstratifs	منطق الإشارات
Logique du sens et de la dénotation	منطق المعنى والتقرير
Logique modale	منطق الجهات
Logique temporelle	منطق الزمن
Loi de litote	التورية

M

Marques formelles	صفات صورية
Maxime pragmatiste	مبدأ براغماتي
Message	مرسلة
Métalangage	لغة واصفة
Méthode distributionnelle	منهجية توزيعية
Méthode	طريقة
Modalité	جهة
Mode impératif	صيغة الأمر
Modèle de communication	أنموذج تواصلي
Mode	ضرب
Morphème	مورفيم
Mouvance	حركية

N

Niveau	مستوى

O

Objectivisme	موضوعية
Objet	موضوع
Occurrence	توارد
Opération	عملية
Organisation modulaire	تنظيم موديلي

P

Perceptive	إدراك
Performance	أداء
Philosophie de l'action	فلسفة الفعل
Philosophie du langage ordinaire	فلسفة اللغة العادية

Phonation	تصويت
Phonématique	فونيمي
Phonème	فونيم
Phrase complexe	جملة مركبة
Positivisme logique	وضعية منطقية
Possibilité	إمكان
Pragmatique	تداوليات
Pragmatique indexicale	تداوليات الإشارة
Pragmatique intégrée	تداوليات مدمجة
Pragmatisme	براغماتية
Pratique	عملي
Prédication	إسناد
Premier	أوّل
Présupposition	افتراض مسبق
Priméité	أولانية
Processus de production	آليات الإنتاج
Psycholinguistique	اللسانيات النفسية

Q

Qualité	كيف

R

Réaction	رد الفعل
Réalisation	إنجاز
Récepteur	متلقي
Référence	إحالة
Référence absolue	إحالة مطلقة
Référent	مرجع
Règles	قواعد
Règles de transformation	قواعد تحويلية
Relation existentielle	علاقة وجودية
Relation interlocutive	علاقة حوارية
Relation formelle	علاقة صورية

Representamen	ممثل
Rôle	دور

S

Satisfaction	شروط الرضا
Sciences du langage	علوم اللغة
Second	ثاني
Secondéité	ثانيانية
Segmentation	تقطيع
Sémantique	دلاليات
Sémantique générative	دلاليات توليدية
Sémiologie	سيميولوجية
Sémiotique	سيميائيات
Sens	معنى
Sens descriptif	معنى وصفي
Sens pragmatique	معنى تداولي
Signifiant	دال
Signifiant lexical	دال معجمي
Signification	دلالة
Signifié	مدلول
Situation globale	حال عامة
Situation	حال
Situation concrète	أحوال فعلية
Sociolecte	لهجة جماعية
Structuration	بنينة
Structure distributionnelle	بنية توزيعية
Surface du texte	سطح النص
Sur-moi	الأنا الأعلى
Syntaxe	تركيب

T

Tercéité	ثالثانية
Thème/rhème	مسند ومسند إليه
Thème	تيمة

Théorie de l'action	بنظرية الفعل
Théorie de l'énonciation	نظرية التلفظ
Théorie des types	نظرية الأنماط
Token	توكن
Tractatus logico-philosophicus	رسالة منطقية فلسفية
Transformation	تحويل
Trichotomies	تفريع ثلاثي
Troisième	ثالث
Tropes	أنواع المجاز
Type	نمط

U

Unité minimale non significative	وحدة صغرى غير دالة
Unité significative	وحدة دلالية
Universel	كلي
Usage	استعمال
Usage linguistique	استعمال لغوي
Usage référentiel unique	استعمال إحالي وحيد

V

Valeur performative	قيمة أدائية
Variable argumentative	متغير حجاجي
Visuelle	بصري
Vrai	صادق

فهـــرس الأعـــلام

– أ –

أبوستال - Postal : 83

أسكومبر - G.-C. Ascombre: 44.

إليار - R. Eluerd : 7.

أناكزاغور - Anaxagore : 27.

أوشلان، أونتوان - A. Auchlin : 87، 99.

أوستين - J. L. Austin : 7، 17، 18، 19، 20، 21، 56، 78، 97، 98، 99.

أرمنغو، فرانسواز - F. Armengaud : 3.

أبل، كارل أوتو - K. O. Appel : 4.

آدام، جون ميشال - M. Adam : 45.

إنير، أنجينو - I. Egner : 99.

– ب –

باختين، ميخائيل - M. Bakhtine : 29، 41.

باسو - Basso : 83.

بارهيلال، يوشوا - Y. Barhillah: 28.

باريت - H. Parret : 32.

بايلون - C. Baylon : 41، 42، 63، 79.

بتيسون - G. Bateson : 78.

برلمان، كلود - C. Perleman : 4.

برندوني - A. Berrendonner : 21، 62، 64، 69.

بروب، فلادمير - V. Propp : 25.

بريور - Prior : 17.

بلازر - B. Blaser : 78.

بلخير، عمر: 68.

بلناب - Belnap : 17.

بنفينست، إيميل - E. Benveniste : 5، 31، 41.

بوتون - C. P. Bouton : 71.

بوهلير - K.Bühler : 29.

بورديو، بيير - P. Bourdieu : 4، 21.

ومبفيلد - L. Bloomfield : 27، 28.
رس، شارلز سندرس - Charles Senders Peirce : 2، 4، 5، 6، 7، 8، 14، 22، 73.
سانو - D. Bassano : 43.
وسون - T. Parsons : 76، 77.
يتو - Prieto : 76.

- ت -

دوروف - T. Todorov : 25، 85.
تيكا - Titika :

- ث -

- ج -

جاحظ : 17.
اك، فرانسيس - F. Jacques : 2، 3، 4، 32، 75.
فرسون، - Jefferson : 79، 80.
يمس، وليام - W. James : 6.

- ح -

جاج - C. Hagège : 71.
سن، رقية - Hasan : 44، 45.

- د -

ن - F. Danes : 45.
مينيك منغنو - D. Maingueneau : 9، 21، 26، 27، 39، 41، 42، 44.
كرو، أزفالد - O. Ducrot : 4، 14، 15، 19، 31، 33، 44، 46، 49، 54، 62، 63، 66، 67، 69، 85، 90، 99.
لار، آن ماري - A. M. Diller : 3.
وركهايم، إميل - E. Durkheim : 76.
لدال ، جيرار - G. Deledalle : 7.
ي بوجراند، روبرت - R. de Beaugrand : 92.

– ر –

راستي، فرانسوا - F. Rastier : 47.

ريول، آن - A. Reboul : 43، 109.

روسل، بارترند - B. Russell : 4، 13، 15.

ريكاناتي، فرانسوا - F. Récanati : 99.

رولي، إيدي - E. Roulet : 99، 101.

ريباتال، كريستيان - C. Rubattel : 99.

– س –

سابير، إدوارد - E. Sapir : 22.

ساكس - Sacks : 79، 80.

سبربر، ديدر - D. Sperber : 3، 87، 88، 90، 92، 94، 95، 97، 98.

ستراوسن - P. F. Strawson : 4، 14، 15.

ستروس - A. Strauss : 78

سكينر - Skinner : 83.

سوسير، فاردنان دو - F. de Saussure : 2، 5، 6، 7، 14، 21، 22، 23، 24، 27، 29، 30، 35، 41، 50، 71.

سوسير، لويس دو - L. de Saussure : 3، 7.

سيرل، جون - J. Searle : 4، 5، 7، 21، 22، 56، 57، 58، 88، 97، 99.

– ش –

شارول، كلود - M. Charolles : 42.

شانون - Shannon : 29.

شبرول، كلود - C. Chabrol : 42.

شغلوف، - Schegloff: 80.

شورش - Church : 17.

شومسكي، نعوم - N. Chomsky : 5، 30، 31، 35، 36، 70، 83، 98.

شوتز، أرولد - A. Schütz : 76.

شوايدر - D. S. Schwayder : 78.

شيفر، جون ماري - J.-M. Schaeffer : 44.

– ط –

طال الإبراهيمي، خولة : 80.

– ع –

عبد الرحمن، طه: 44، 53، 68، 89.

– غ –

غارفنكل، أرولد - A. Garfinkel : 74.

غرايس - H. P. Grice : 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 109.

غادي - F. Gadet : 41.

غوفمان، إروين - E. Goffman : 72، 74، 78، 79، 80، 99، 101.

غودال - Godel : 23.

– ف –

فان - K. T. Fann : 13.

فان دايك - T. A. van Dijk : 3، 32، 34.

فرياس - J. Firbas : 45.

فريج، غوتلوب - G. Frege : 4، 13، 14، 15، 17، 28.

فريز - C. C. Fries : 28.

فيرث - J. R. Firth : 33.

فتجنشتاين - Wittgenstein : 12، 13، 17، 18، 28، 74.

فرويد - S. Freud : 76.

فودور - Fodor : 83، 95.

فيبر، ماكس - M. Weber : 76.

– ق –

القزويني : 17.

– ك –

كوين، وليام - W. van O. Quine : 4.

كربات أوريشيوني، كاترين - C. Kerbrat-Orecchioni : 15، 16، 30، 33، 70، 79، 100، 106، 112.

كبلان - Kaplan : 17.

كرناب، رودلف - Carnap : 4، 17.

كريبك - Kripke : 17.

كلفت - L. J. Calvet : 82.

كوك - G. cook : 83

كينان - E. O. Keenan : 84.

كاتز - Katz : 83.

– ل –

لابوف، وليام - W. Labov : 74، 80، 82.

لان، جيل - G. Lane : 17.

ليفنسون - S. Levinson : 3، 99.

ليريس - M. Leiris : 30.

لينسكي - L. Linsky : 15.

ليونس، جون - J. Lyons : 18، 33، 84، 90.

– م –

مارتني، أندري - A. Martinet : 33.

مالديدي - D. Maldidier : 26.

متسيوس - V. Mathesius : 45.

مونتاغ - Montague : 17، 32.

مور - Moore : 17.

موشلير، جاك - J. Moeschler : 43، 87، 91، 99، 100.

موريس، شارلز - C. Morris : 2، 3.

– هـ –

هاريس - Z. S. Harris : 25، 26، 40.

هال - E. T. Hall : 70.
هاليداي - M. A. Halliday : 44، 45.
هيغو، فكتور - V. Hugo : 42.
هوسرل، إدمند - E. Husserl : 76.
هبرماس، يوستين - J. Habermas : 4، 34.

- و -

وينر - N. Wiener : 29.
ويفر - Weaver : 29.
ويلسون، ديدر - Wilson : 3، 87، 88، 90، 92، 95، 96، 97، 98.

- ي -

ياكبسون، رومان - R. Jakobson : 9، 25، 29، 30، 70، 82.
يوسف، أحمد: 24، 28، 30، 39، 53.

فـــــهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــــــــــــــــــــوع الصفحة

I- الفصل الأول الأنموذج التداولي من السيميائيات إلى اللسانيات 01

1. الأصول السيميائية والفلسفية للتداوليات 05

1. 1. السيميائيات البورسية والسوسيرية 05

1. 1. 1. النمط والتوارد 08

1. 2. المنعطف اللساني في فلسفة اللغة..... 12

1. 2. 1. محاولات فتجنشتاين..... 12

1. 2. 2. الإحالة..... 14

1. 2. 3. نظرية أفعال الكلام..... 17

1. 2. 3. 1. فعل الكلام..... 19

1. 2. 3. 2. بنية فعل الكلام..... 21

2. التداوليات اللسانية..... 22

2. 1. الإرث السوسيري وغياب البعد التداولي..... 22

2. 1. 1. الكلام..... 22

2. 1. 2. حدود ثنائية اللسان والكلام..... 23

2. 1. 3. التوجهات الجديدة..... 24

2. 1. 3. 1. البحث عن مفهوم الأدبية..... 24

2. 1. 3. 2. المقاربة التركيبية: تحليل هاريس للخطاب..... 25

2. 1. 4. البنوية وصورنة اللغة..... 27

2. 1. 5. المعنى من المنظور البنوي..... 28

2. 1. 6. الأفراد المتكلمين..... 28

2. 1. 7. الحال والسياق..... 31

2. 1. 8. الاستعمال..... 33

2. 2. اللسانيات التوليدية..... 34

II- الفصل الثاني الخطاب في ضوء التداوليات اللسانية 38

1. الخطاب..... 39
2. مقومات الخطاب..... 42
2. 1. تناسق الخطاب وانسجامه..... 43
2. 1. 1. التناسق..... 44
2. 1. 2. التدرج التيمي..... 45
2. 1. 3. التناظر..... 47
3. آليات إنتاج الخطاب التداولية وتأويله..... 49
3 .1. من تكون أنت حتى تكلمني بهذه الطريقة؟..... 49
3. 2. التلفظ..... 50
3. 2. 1. من يتكلم ؟..... 51
3. 2. 2. ماذا يقصد؟..... 52
أ. الأفعال الضمنية..... 53
ب. الأفعال غير المباشرة..... 55
4. قوانين الخطاب..... 61
5. الخطاب، من المكتوب إلى المنطوق..... 64

III- الفصل الثالث في تحليل المحادثة..... 68
1. المحادثة..... 69
2. علم الاجتماع والمحادثة..... 70
2. 1. الإثنوميتودولوجية..... 70
2. 1. 1. أسسها الفلسفية ومنطلقاتها الإبستيمولوجية..... 71
2. 1. 2. الإثنوميتودولوجية و تحليل المحادثة..... 73
2. 1. 3. دورات الكلام..... 74
2. 1. 4. الثنائيات الحوارية..... 75
3. اللسانيات الاجتماعية..... 76
3. 1. اللسانيات الاجتماعية التنوعية..... 76
3. 2. إثنوغرافيا التواصل..... 77
3. 3. اللسانيات الاجتماعية التفاعلية..... 80

4. إسهامات التداوليات في تحليل المحادثة 81
4. 1. مفهوم جديد للتواصل..... 82
4. 2. الدلالة غير الطبيعية..... 82
4. 3. منطق المحادثة..... 84
4. 4. الملاءمة..... 87
4. 4. 1. مفهوم الملاءمة والسياق..... 88
4. 4. 2. نظرية فودور النفسية المعرفية 89
4. 4. 3. تصور سبربر وويلسون لمعالجة المعلومات..... 90
4. 4. 4. أفعال الكلام من منظور التداوليات المعرفية 92
4. 5. بنية المحادثة..... 93
4. 5. 1. فرضيات النموذج الجونيفي ومبادئه، أو النموذج المعياري..... 94
4. 5. 1. 1. المستويات الخمس..... 95
أ. التفاعل..... 96
ب. المقطع..... 101
ج. المبادلة..... 102
د. المداخلة..... 103
هـ. فعل الكلام..... 103

الخاتمة..... 105
مكتبة البحث 109
مسرد المصطلحات 106
فهرس الأعلام 134

Ce domaine de recherche ne cesse, depuis, de prendre une ampleur considérable, et il suffit de parcourir la liste des publications de l'Ecole de Genève, celle d'**E. Roulet**, d'**A. Auchlin** ou **J. Moeschler** par exemple, du groupe de recherche en interactions sociales réuni autour de **C. Kerbrat-Orecchioni** en France, ainsi que les travaux qui ont traité la thèse des maximes conversationnelles de **H. P. Grice**, ou ceux qui ont succédé à la théorie de la pertinence de **Wilson & Sperber**, pour se convaincre de la richesse et de la diversité des approches possibles pour appréhender la parole et ses diverses liens avec toutes les autres comportements langagières et activités sociales.

A Genève par exemple, conscients de l'efficacité de la théorie de la pertinence à expliquer les opérations de compréhension mises en œuvre par les interlocuteurs lors de la communication, et reprenant à leur compte les travaux sociologiques et philosophiques et linguistiques, tels que la théorie de l'interaction d'**E. Goffman**, la théorie des actes de langage d'**Austin** et **Searle** ou la théorie de l'argumentation dans la langue de **J.-C. Anscombre & O. Ducrot**, ont élaboré un modèle hiérarchique, où les concepts de clôture, de hiérarchie, d'interaction, d'échange et d'intervention, acquièrent une signification propre, a servi de base pour beaucoup des travaux d'investigation dans des différents domaines de la vie publique, où les incursions ne cessent de se multiplier et se complexifier.

Seulement, quelle que soient l'objectivité à laquelle aspirent et défendent les représentants de cette école ou les résultats fructueux accomplis dans toute recherche sur la conversation, cette dernière reste constamment confrontée à certaines réalités qu'il est souvent dangereux de ne pas prendre en considération, à savoir les différences sociales, culturelles, ou mêmes individuelles, car elles interviennent forcément dans la constitution du comportement et verbal et gestuel du locuteur. Ce dernier aspect, le comportement gestuel, prends en charge, à lui seul, une part importante de la communication, telle la communication estentive.

Enfin, on assiste ces dernières années à l'émergence d'une nouveau paradigme constitué par quelques travaux relevant d'une pragmatique comparée, qui se veut une nouvelle approche pour appréhender la diversité des faits de conversation et la comparaison entre divers types d'interactions sociales.

Faculté des lettres et Sciences Humaines
Sidi Bel Abbès, le 03. 09. 2006

Mais, au moment où **F. de Saussure** posait les fondements d'une sémiologie, notamment sa théorie du signe linguistique, que vont développer par la suite dans des orientations diverses, un **Barthes**, un **Prieto**, un **Greimas** et d'autres, une autre approche du signe, cette fois-ci orientée vers l'action et mettant en exergue, pour la première fois, l'aspect pragmatique du signe, s'élaborait avec les travaux peirciens, et recevant une formulation plus élaborée chez **Ch. Morris**, où la sémiotique fut divisée en trois branches ; la syntaxe formulant les règles d'arrangement des signes, la sémantique traitant de leur sens, et enfin la pragmatique prenant en charge l'étude de leur usage et le rapport qu'entretien le locuteur avec eux.

D'abords, il faut signaler, chez **C. S. Peirce**, la distinction, très fructueuse, entre *type* et *occurrence* (*token*), qui joue un rôle important dans l'étude l'économie de la communication, et la capacité qu'ont les locuteurs à s'exprimer au sujet de plusieurs questions en usant d'un seul type d'unités linguistiques se renouvelant à chaque situation ou contexte en ses diverses occurrences.

Distinction qu'on retrouve, par exemple, chez **D. Maingueneau**, et plusieurs autres analystes du discours, où la dualité *énoncé type/énoncé occurrence*, non seulement permet de mieux distinguer les études syntaxiques des études pragmatiques, mais ouvre aussi la voie aux autres études linguistiques, telles que la pragmatique, l'étude de l'énonciation, où les concepts d'*usage* et *jeux de langage*, élaborés par **L. Wittgenstein** ; de *référence* travaillé par **P. F. Strawson** et élargi par **C. Kerbrat-Orecchioni** en *référence absolue*, *référence liée au cotexte* et *référence liée à la situation de communication* ; d'*actes de langage* produit par **J. L. Austin** et développé par **J. Searle**, **A Berrendonner**, **F. Recanati** et d'autres, ont permis à l'analyse de conversation à enrichir son appareil conceptuel.

L'analyse conversationnelle a aussi puisé certains de ses concepts de l'analyse de discours (ou « la linguistique du discours », deux termes non équivalents, mais qui tendent dans certaines pratiques linguistiques à se confondre), qui s'est constituée progressivement à partir des années 1960 par la convergence des courants venus de divers lieux très variés. Travaillant, entre autres, sur la *cohérence* du discours et sa *cohésion*, ainsi que sur la *progression thématique*, l'analyse de discours a finit, non seulement à étendre le champ vaste des sciences du langage, mais par imposer en outre une nouvelle configuration du domaine de la linguistique.

L'analyse conversationnelle rencontre l'analyse du discours, en ce que cette dernière tente de se définir comme l'étude de « l'usage réel du langage par des locuteurs réels dans des situations réelles », La conversation devenue donc un objet d'étude empiriquement accessible à l'observation grâce aux techniques d'enregistrement très élaborées, un domaine de recherche s'est organisé ces dernières années, au confluent de la sémiotique, de la sociologie, de la psychologie, de la linguistique, de la philosophie du langage et de l'intelligence artificielle, chacune d'elles trouvant dans l'Analyse des Conversations matière à nourrir et à renouveler ses propres questionnements.

RESUME DE LA THESE

Ce travail se propose de rendre compte des apports de la sémiotique, de la philosophie du langage, de la linguistique, de la pragmatique, et de l'analyse de discours, ainsi que de la sociologie et de l'éthnométhodologie aux études relevant de l'analyse conversationnelle. Cette dernière a connu un essor considérable à partir des années 1970 sous l'impulsion des études éthnométhodologiques américaines où l'analyse des conversations, il faut le reconnaître, n'était pas une fin en soi, mais plutôt un outil d'analyse permettant d'appréhender certaines pratiques sociales.

Mais, si le souci des éthnométhologues, sous l'impulsion d'**A Garfinkel**, d'**E. Goffman** ou de **T. Parson**, prenant appui sur les études phénoménologiques d'un **Schütz** ou d'un **Husserl**, était plus celui d'édifier une autre sociologie, libérée de tout *a priori* et d'intuition, que de rendre compte des mécanismes linguistiques mis en œuvre lors des pratiques langagières, il en demeure que les analyses éthnométhodologiques, surtout celles d'un **Sacks**, d'un **Schegloff**, ou d'un **Jefferson**, ont posé les jalons d'une étude sérieuse de la conversation et produit un certain nombre de concepts, tels que *tour de parole*, *paires adjacentes* et d'autres, qui ont servi par la suite de fondements à quelques nouvelles orientations à caractère linguistique visant à mettre en valeur la structure hiérarchique de la conversation, tel que nous les retrouvons chez les fondateurs de l'Ecole de Genève.

Si la conversation est par excellence l'illustration primaire de l'usage du langage, et en tant que telle, elle appartient à la pragmatique, qu'on définit généralement comme l'étude de l'usage du langage, il faut reconnaître que l'étude de l'utilisation du système linguistique, dont peut relever l'analyse conversationnelle, est restée pour longtemps le parent pauvre des études linguistiques européennes et américaines ; le structuralisme, sous l'impulsion des premières lectures du Cours saussurien, a en effet imposé l'étude de la langue, conçue comme système autonome, comme la seule investigation rationnelle possible, laissant aux autres sciences humaines le soin d'appréhender la parole, sous prétexte de préserver l'autonomie de la linguistique, considérée comme une branche d'une sémiologie à édifier. Malheureusement, ces lectures, dont le souci fut de préserver la pensée du maître, ont empêché d'autres lectures fructueuses, et l'on entend ces dernières années beaucoup de chercheurs appeler à un retour à **Saussure**.

UNIVERSITE D'ORAN - ESSENIA
FACULTE DES LETTRES, LANGUES ET ARTS
DEPARTEMENT DE LANGUE ET LITTERATURE ARABES

SEMIOTIQUE PRAGMATIQUE
ET ANALYSE CONVERSATIONNELLE

THESE PRESENTEE POUR L'OBTENTION D'UN DIPLOME DE MAGISTER
DANS LE CADRE DU PROGRAMME DE MAGISTER EN
SEMIOTIQUE ET ANALYSE DU DISCOURS LITTERAIRE 2002 - 2003

MEMBRES DU JURY :

P. A. MAKHZOUMI,	UNIVERSITE D'ORAN, ESSENIA
P. K. TALEB-IBRAHIMI,	UNIVERSITE D'ALGER
P. B. IBRIR,	UNIVERSITE D'ANNABA.

ENCADRE PAR
P. A. YOUCEF

REALISE PAR
MOKHTAR ZOUAOUI

ANNEE UNIVERSITAIRE : 2005 - 2006